فبراير (شباط) ١٩٧٥

كتابات مصرية

٢

دار الفكر الجديد ـ ص ب ٣١٨١

مقدمة

بعد اصدار العدد الاول من « كتابات مصرية » كان من الطبيعي ان نسعى لمعرفة ردود الفعل واستقصاء آراء القراء ومتابعة التعليقات النقدية ·

ولان المجلة « ذات اتجاه محدد » جاء نقد الصحافة في حدود ضيقة ـ رغم انه فاق ما كنا نتوقعه · وربما تكون اولى ملاحظاتنا على هذا النقد ـ او نقدنا للنقد ـ ان معظمه لا يعتمد على قراءة المجلة او بعض موضوعاتها ، وانما يقتصر على استعراض « الفهرس » والقاء نظرة عابرة على « الافتتاحية » ، لاصدار حكم على اتجاهها والاشارة الى بعض ما تتضمنه من مواد ·· الاصدقاء يرحبون بها بتحفظ ، والقوى المناوئة توجه طعنات صريحة او خفية ·· هذا الاتجاه نعتبره من قبيل « الكروتة النقدية » · وهي ظاهرة عامة ، لا علاقة لها بهذه المجلة بالذات ·

ومما يؤسف له ايضا ان القوى السياسية الصديقة والحليفة التي كنا نتوقع منها التجاوب والاهتمام ـ ولا نعني بذلك الاطراء والثناء ـ ونتصور انها ستبادر الى التعليق على المجلة وموادها ومناقشة ما جاء بها والحوار معها ، اكتفت بالاطلاع عليها دون ان

تبدي رأيا • ونحن دائما نخشى اسلوب « حوار الصم » ، الكل يتحدث ويستمع الى نفسه فحسب ، يجتر وجهة نظره ويستخف بالرأي المقابل، ويجري النقاش في قنوات متوازية لا تلتقي او تتفاعل •

لكن هناك ايضا الغالبية من العناصر الجادة ، تقرأ وتتعمق وتناقش وتجادل وتبادر الى تقديم اقتراحات بناءة ، تشعرك بحرصها على الاسهام في رفع مستوى العمل وتطويره ، الاستفادة والافادة ، التلقي والبذل والعطاء • وقد افادنا النقد ونأمل ان نتلقى المزيد منه ، بالاضافة الى المشاركة في الحوار حول القضايا المطروحة •

اخذ بعض الاصدقاء على المجلة كونها تعلن عن « لونها » وتحدد الماركسية اللينينية منهجا لها ، بدعوى ان هذا الموقف كفيل «بتطفيش» القوى الوطنية الاخرى وتضييق حدود تأثيرها • الا اننا لا نقر - ولا نجيد - « لعبة » التخفي ولا نتنكر لمبادئنا او نتنصل من هويتنا الفكرية والسياسية • نحن لسنا ناصريين او بعثيين او اشتراكيين ديمقراطيين ولسنا مجرد « يسار » او « اشتراكيين علميين » بالمعنى الواسع المطاط الذي يستخدم شعارا لتمييع وطمس معالم الانتماء الحقيقي • نحن شيوعيون • ولاننا شيوعيين فاننا اكثر القوى حرصا على الوحدة والتحالف مع كل تلك القوى الوطنية التقدمية ، ونريد تحالفا يقوم على اساس من الصراحة والوضوح،على قدم المساواة مع القوى الاخرى،دون تنازلات عن مبادئنا وهويتنا الفكرية ،اي باعتبارنا شيوعيين • وتعجب ، لماذا نسمح للقوى الوطنية الاخرى ان ترفع راياتها الحزبية ، ثم نطوي نحن اعلامنا ونخفيها عن العيون ! هذا الرأي يعبر عن استمرارية عقلية « التنظيم الواحد » او « الوعاء المشترك » - على نمط الاتحاد الاشتراكي العربي •

الملاحظة الثانية مرتبطة بعقلية سائدة بين عدد كبير من المثقفين الثوريين العرب - وفي البلدان النامية عامة - وهي عقلية « احتكار الحقيقة » •• وليتها الحقيقة كمنهج متكامل ، وانما التوقف عند التفاصيل ، وتفاصيل التفاصيل • فاذا حدث خلاف في الرأي داخل التيار الفكري الواحد ، سارعت الاطراف المختلفة بتبادل الاتهامات والمناطحة والعداء ، ويحتدم الصراع حتى يعلو احيانا على التناقضات مع العدو • ويرجع ذلك الى فهم « مختلف تماما » لمعنى « الالتزام » ،

خاصة وهو عادة يدور في اطار التطبيقات لا الاصول النظرية والمنهجية، فيقتل القدرة على الابتكار والتجديد والمبادرة والاجتهاد ، بل يغتال العقل نفسه • وهي ظاهرة ادت الى الانقسامات وتفتيت الكثير من التنظيمات الثورية ، وان كان اساسها العميق يرجع الى واقع التركيب الطبقي لهذه التنظيمات • فرق بين الالتزام الواعي والخضوع الآلي ، فالاول يدعم الوحدة وينمي القدرة على انتهاج الخط السياسي السليم، والثاني يقود الى التفتت •

وقد انتقد بعض الاصدقاء خط « التخصص » والتركيز على القضايا المصرية واهمال الجانب العربي • ونحن نعترف من جانبنا بهذا القصور وسنعمل على تلافيه في الاعداد القادمة • وان كنا لا ننفي جانب التخصص لقناعتنا بان هناك نقصا محسوسا في الدراسات المتعلقة بالواقع المصري ومشكلاته - مع غزارة الدراسات عن القضايا العربية - كما ان المجلة موجهة لمصر بالدرجة الاولى وللتعريف بمشكلاتنا على النطاق العربي • الا انه ايضا تبدو اهمية العناية بالقضايا العربية بحكم الترابط والمهام والنضال المشترك •

وانتقد عدد من الاصدقاء نقص الارقام والبيانات الاحصائية التي تدعم وجهة النظر المطروحة بالمقالات والدراسات المختلفة • وسوف نعالج هذا النقص في المستقبل ، رغم الصعوبات التي نلقاها في الحصول على احصاءات يعتمد عليها •

الحملة البوليسية القذرة التي شنتها اجهزة الامن في مصر ضد الشيوعيين المصريين والقوى والعناصر التقدمية الاخرى جاءت مؤشرا على ان النظام يحسم الامور في اتجاه خط الاستسلام •

ان « توقيت » الحملة يفصح عن الهدف منها • فالسلطة تتجه باندفاع الى « الحل الامريكي » وتسوية ثنائية مع اسرائيل • وكان عليها ان تمهد الارض وتهيء المناخ المناسب لتمرير الاتفاقية وذلك بالتخلص من كل القيادات الوطنية وعزلها عن الجماهير وراء قضبان السجون •

ويدفع النظام جزءا من الثمن مقدما ـ كما عهدنا منه دائما ،عند انقلابه على مجموعة علي صبري ثم ابعاد الخبراء السوفييت وتوقيع اتفاقية النقاط الست وفصل القوات ٠٠٠الخ ـ لاسترضاء الحلفاء الجدد في الرياض وواشنطن ، ويقدم رؤوس الشيوعيين والناصريين في مبادرة منه لكسب ودهم وتأكيد عزمه على مواصلة مسيرة الردة حتى نهايتها ٠

وسواء وقعت احداث اول يناير ـ كانون الثاني ـ او لم تقع ، فالنية كانت مبيتة للانقضاض على القوى الثورية كجزء لا غنى عنه في مخطط التسوية ٠ وترددت الانباء عن قوائم معدة وحملة مدبرة للتنفيذ بعد زيارة بريجنيف للقاهرة ، ويعلن على أثرها الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ٠ وبعد تأجيل الزيارة تقرر التبكير بالحملة ٠

والشيوعيون هم اكثر القوى الوطنية وعيا بخطورة اعمال التخريب والاعتداء على المرافق ٠ ولهم موقف مبدئي ـ نجده في كل ادبيات الماركسية ـ ضد اي اتجاه من هذا القبيل ، بل ويحرصون في تحركاتهم على تخصيص « حراس » للاضراب او المظاهرة يمنعون تسرب اية عناصر تخريبية تجيء دائما من صفوف عملاء السلطة واجهزة الامن او التنظيمات اليمينية الفاشية بهدف استغلال ما يقع من تخريب لضرب الحركة الشعبية ٠ ان حريق الرايخستاغ واشعال النيران في كنائس وارسو وغيرها من حوادث التخريب العالمية اثبت التاريخ انها من تدبير وفعل المنظمات الفاشية والنظم الرجعية ٠ ولقد عانت القوى الديمقراطية في مصر الكثير من جراء مؤامرات مماثلة ، لعل ذروتها حريق القاهرة الشهير عام ١٩٥١ ٠ ومن واقع خبرتهم العملية ومعاناتهم الذاتية لا يمكن التصور ان يقدم الشيوعيون او التقدميون عامة على تسليم السلطة السلاح الذي يذبحون به ٠

وقد تسربت انباء من القاهرة عن دور « مخبري المباحث العامة » في عمليات التخريب التي وقعت (كما اعلنت السلطات الرسمية ان « ثلاثة عشر قاصرا » لم يبلغوا سن الرشد وشخصا ابكم اصم ٠٠ الخ كانوا من بين الـ ٤٨ معتقلا بالمظاهرات) ان القوة الوحيدة التي يمكن

ان تستفيد من اعمال التخريب هي السلطة نفسها التي اتخذتها مبررا لاعتقال المئات من اشرف ابناء مصر ، ولخرق الاكذوبة الكبرى عن دولة المؤسسات وتوفر الحريات وسيادة القانون ٠

ان السلطة تبطش بكل القوى التي يمكن ان تتصدى لمؤامرة جر مصر الى مواقع الاستسلام والتفريط في الاستقلال السياسي والاقتصادي ٠

ـ فالحركة الوطنية المصرية تنمو ويشتد ساعدها ويتسع نطاقها ويرتفع مطلب « الحرب » من جديد من جانب القطاعات الشعبية المختلفة ، الامر الذي نلمسه في الشعارات التي يرفعها الطلبة والعمال، وانطلقت من حناجر الجماهير المحتشدة في جنازة الفريق احمد اسماعيل ، مما يشكل خطرا على مستقبل المفاوضات الثنائية ٠

ـ والتحركات الاقتصادية لا تنفع المسكنات لتهدئتها ، بل انها تكتسب بعدا سياسيا متزايدا ، رغم محاولات السلطة لحصرها في الاطار الاقتصادي والاستجابة لبعض المطالب لامتصاص نقمة المطحونين اقتصاديا ٠

ـ وهناك الارتباط المتزايد بين حركة الطلبة والمثقفين والعمال في نضالهم اليومي المشترك ، حيث بدأت في الافق « اخطار » تحرك سياسي ضخم يهدد باجهاض المساعي المبذولة لتوقيع صك استسلام جزئي ٠ هذا اللقاء والتزاوج بين الحركة العمالية وحركة الطلبة المثقفين تعيد للاذهان مرحلة الانتفاضات الوطنية العظمى بقيادة اللجنة التنفيذية للطلبة ـ العمال عام ١٩٤٦ فتثير جزع السلطة ٠

ـ عجز السلطة عن احتواء الحركة الجماهيرية وظهور قيادات جديدة تستحوذ على ثقة قطاعات متزايدة من القوى الشعبية ٠ ولم تفلح كل محاولات استعادة السيطرة والهيمنة عليها من قبل النظام ، بل على العكس امتدت وانتشرت ٠ وفي اسبوع واحد جرت عدة تحركات ابتداءا من جنازة الفريق اسماعيل واحداث بور سعيد الى الانتفاضة العمالية والطلابية٠ومن ابرز مظاهر هذه الاستقلالية المكتسبة واعظمها دلالة تلك الشعارات التي رفعها الطلبة والعمال « تحيا لجاننا الوطنية »

وتشكيل العمال في عدد من المصانع لجانا للتسيير الذاتي تدير وتشرف على الانتاج ، بدأت في مصانع الحديد والصلب ومصنع فحم الكوك وشركة النصر للسيارات ومصنع ٥٤ بحلوان ٠

ـ فشل السلطة في الدس والوقيعة بين الحركة العمالية والحركة الطلابية ،وكانت قد احرزت نجاحا في هذا المجال اثناء تحركات الطلبة عام ١٩٧٢ و١٩٧٣ ٠

ـ اخفاق محاولات شق صفوف القوى الوطنية الثورية بمختلف انتماءاتها الفكرية والاجتماعية ، خاصة بين الشيوعيين والناصريين٠

ان الحملة الاجرامية ضد القوى الثورية المصرية لا تشكل خطرا على مصر وحدها ، وانما هي ضربة موجهة لمجمل حركة التحرر العربي ، فهي تمهد السبيل للحل الجزئي الثنائي الذي ترفضه وتدينه كل القوى الوطنية ٠ وقد ظهرت اثاره المتوقعة في النشاط المحموم للمعسكر المعادي في تحركات واشنطن وتل ابيب (رحلة الون للعاصمة الامريكية) وتبادل الزيارات بين اعمدة الرجعية في المنطقة ٠٠ شاه ايران والملك فيصل والملك حسين والسادات ٠

ومن هذا المنطلق ، فاننا ندعو كل القوى والتنظيمات السياسية الوطنية والهيئات الديمقراطية العربية الى المطالبة بالافراج فورا عن المعتقلين ووقف المحاكمات وتصفية القضايا الملفقة واطلاق حرية النشاط السياسي ٠

رد الفعل الاسرائيلي على قرارات الرباط والامم المتحدة

الياس شوفاني

لسنا هنا بصدد مناقشة موضوعية لاهمية قرارات مؤتمر قمة الرباط الاخير بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولا قرارات الامم المتحدة كذلك بشأن قضية فلسطين ذاتها ٠ وانما الذي يهمنا هو رد الفعل الاسرائيلي على هذين الحدثين التاريخيين ويهمنا كذلك ان نؤكد، بادىء ذي بدء ، اننا بابرازنا سلبية رد الفعل الاسرائيلي ، لا نروج ـ على الاقل عن سابق عمد ـ لمذهب سياسي معين ، خاصة ذلك المنحى الذي يعمد الى تبرير سلامة خطه بمدى رفض العدو له ٠ ولكننا لا بد لنا من التأكيد ، مرة أخرى، على التناقض المطلق بين الكيان الاستيطاني الصهيوني وحقوق شعب فلسطين العربي ، وان نذكر ايضا ، بأن كل ما انجزته الصهيونية تقريبا ، كان على حساب شعب فلسطين ٠ ولذا ، فان كل ما يسترده هذا الشعب من حقوق سيكون على حساب ذلك الكيان القائم على ارض فلسطين ، ما دام الفلسطينيون يحجبون عنه الاعتراف بشرعية قيامه على النحو الراهن ٠ ولا غرابة في ان يكون وعي القيادة الصهيونية لهذه الحقيقة يكمن وراء رد فعلها العصبي المنفعل على ما احرزته منظمة التحرير الفلسطينية من نجاحات ، كما عبر عنه وزير خارجية اسرائيل ، بيغال الون ، في خطابه الرسمي

اكيدا تعلمانه لم يكون بامكان اية زعامة جديدة، تصنعها هي فيالضفة الغربية ، التصدي لحركة جماهير الشعب الفلسطيني هناك وقمعها · ولذا فانها لن تركن لمثل هذه الزعامة بتولي شؤون الامن في الضفة او في القطاع · هذا طبعا اذا تركت اسرائيل تتصرف حسب اهوائها في المناطق المحتلة ، ولكن مستقبل تلك المناطق ، مثله مثل مصير الشعب الفلسطيني عامة ، لا تقرره اسرائيل بناء على رغباتها الذاتية ·

بعض ملاحظات حول مفهوم «الطبقة» الوسطى

ميشال كامل

١

نحمد الله أن اختفت – أخيرا – نغمة « نظام البرجوازية الصغيرة » فيما يتعلق بتحديد الطبيعة الطبقية للسلطة في مصر · كما أننا نلاحظ – بارتياح – بعض التردد والتحفظ بشأن « تعميم » هذا المصطلح ، الذي شاع حينا ، فكان بمثابة « الموضة » المتداولة ، تلبس « عنوة » لكثير من النظم الوطنية بالبلدان النامية · (١)

وفي المرحلة الاخيرة شاع استخدام تعبير « **الطبقة الوسطى** » عند

(١) يمكن الرجوع الى مقال ميشال كامل « مشاكل القوى الاجتماعية داخل التحالف الوطني » مجلة الطليعة المصرية العدد ٥ العام ١٩٦٩ صفحة ٩ · كذلك مقال نفس الكاتب بمجلة الطريق اللبنانية عدد يناير – كانون ثاني عام ١٩٧١ ·ورغم انها تعالج موضوع البرجوازية الصغيرة ، لكنها تنفي هذه الصفة عن النظام المصري · نفس الاتجاه نجده في كتاب طه شاكر « قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر » الذي اصدرته دار الفارابي عام ١٩٧٣ ·

الحديث عن طبيعة السلطة المصرية ، وكأنما المسألة ببساطة ، أنه اذا استبعدنا كونها ممثلة للبورجوازية الصغيرة ·· فلنتقدم خطوة، ونرتفع درجة ·· اذن ، فهي برجوازية متوسطة او طبقة وسطى ، او وسيطة ·

وقد لا نختلف كثيرا حول هذا « التعبير » من الناحية السياسية العامة ، كما نتجاوز عن تعبيرات كاليسار واليمين والقوى الشعبية والعاملون والفلاحون الخ ، مما يستخدم في لغة الصحافة والمقال، أما اذا تعلق الامر بالتحديد العلمي للطبيعة الطبقية للسلطة ، فأن هذا التقييم العام « المرن » لا يكفي ، ولا يحقق الغرض منه ، اذ يتسم بالقصور ويقود الى البلبلة·وقد يوقعنا في اخطاء ، نحن في غنى عنها·

ومن الملاحظ ان الادبيات الماركسية تتجنب بقدر الامكان الحديث عن الفئات والشرائح الوسطى ، باعتبارها « طبقة » (٢) ، الا مجازا ·

....

(٢) هذا لا يعني ان تعبير «الطبقة الوسطى» لم يرد في كتابات رواد الماركسية· ولكننا نكرر اعتقادنا ، انها كانت تستخدم مجازا · فعلى سبيل المثال نجد ان ماركس ـ في كتاب ـ الثامن من بروميير ، لويس بونابرت ـ يذكر ان « بونابرت بوصفه السلطة التنفيذية التي جعلت نفسها قوة مستقلة يعتبر ان رسالته هي حماية « النظام البرجوازي » ، اما قوة هذا النظام البرجوازي فتكمن في الطبقة الوسطى ولذا ينظر الى نفسه باعتباره ممثلا للطبقة الوسطى · ولكنه مع ذلك لم يصبح شيئا يذكر ، لا لانه حطم القوة السياسية لهذه الطبقة الوسطى ·· ينظر الى نفسه كخصم للقوة السياسية والادبية للطبقة الوسطى » · ولكنه يستطرد ايضا ان بونابرت ينظر الى نفسه في الوقت نفسه باعتباره ممثلا للفلاحين وللشعب بصورة عامة ضد البرجوازية ·· » وينظر الى نفسه قبل كل شيء ·· « بوصفه ممثلا لحثالة البروليتاريا التي ينتمي هو نفسه وبطانته وحكومته وجيشه اليها··» (ص١٦٤ و١٦٥) · ولكنه في نفس الكتاب يقسم المجتمع الى ·· ارستقراطية المال والبرجوازية الصناعية **والفئات** الوسطى والبرجوازية الصغيرة والجيش وحثالة البروليتاريا والبروليتاريا · (ص ٢٢٠ وغيرها) · كذلك يستخدم ماو تسي تونغ نفس التعبير احيانا « تحليل لطبقات المجتمع الصيني »

ويستخدم لينين تعبير « الفلاحين المتوسطين » ، كما أن ستالين في تحديده للمراحل الاستراتيجية الثلاث التي مرت بها الثورة والطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة ، وحديثه بتفصيل عن القوى الاساسية والاحتياطي المباشر وغير المباشر لم يأت على ذكر « الطبقة » الوسطى ، وأنما « جماهير الفلاحين ، وبصورة عامة **الجماعات المتوسطة** من سكان البلاد » · (اسس اللينينية)

واذا انتقلنا الى الكتابات الماركسية الحديثة ، نشهد الظاهرة نفسها· ونجد على سبيل المثال ان هذا «القطاع» يبوب باعتباره«الفئات والجماعات الاجتماعية المتوسطة » ويدخل في اطارها « البرجوازية الصغيرة في المدن والموظفون والمثقفون والضباط ·· الخ » (٣)

والعلماء السوفييت يرون ان « مفهوم الفئات الوسطى يعبر في البلدان النامية عن محتوى مختلف وأكثر شمولا عما يعبر عنه في المجتمع الرأسمالي المتطور ، حيث تشغل **الفئات** المتوسطة ، كما يتضح من التسمية مركزا وسطا بين الطبقتين الرئيسيتين للمجتمع الصناعي- البروليتاريا والبرجوازية · وفي سياق التطور الرأسمالي يتلاشى الجزء الاكبر من هذه الفئات فينضم جزء منها الى صفوف البروليتاريا المتنامية ويردف جزء اخر (وهو الاقل) في صفوف البرجوازية · غير ان البرجوازية الصغيرة تظل باقية في المجتمع الرأسمالي وتستمر في حالة متميزة من التوازن المرن ، نظرا لان الرأسمالية وان كانت تهدمها، الا أنها تخلقها دوما من جديد ·

وفي المجتمع نصف المستعمر المتخلف ينضم الى الفئات المتوسطة في المدينة بالاضافة الى البرجوازية الصغيرة ، ذلك الجزء من سكان المدن الذي انفصل عن القرية وعن التنظيم الاجتماعي القديم ، ولكنه لا يجد له مكانا في التنظيم الجديد · ومن هؤلاء الفلاحون الذين حل بهم الخراب ولا يجدون في المدينة عملا دائما ، وصغار الحرفيين والتجار

....

(٣) التركيب الطبقي للبلدان النامية ، تاليف عدد من العلماء السوفييت ، منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ـ ·

الذين فقدوا ارتباطاتهم واسواقهم التقليدية ، وهؤلاء وأولئك يمثلون عناصر نصف بروليتارية ، أي فقراء المدن » ·· « ان البرجوازية الصغيرة التي تقطن المدن ·· هي طبقة متوسطة بمعنى مزدوج : أولا لانها تحتل مركزا وسطا بين البرجوازية والبروليتاريا ، وثانيا لانها (ولو جزءها المكون من التجار والحرفيين التقليديين على أقل تقدير) **لا تحتل مركزا ثابتا في التركيب الهيكلي للاقتصاد الحديث ، وانما تحاول ان تتكيف معه وحسب** » .

« ونحن من حيث المبدأ ندرج في عداد الفئات المتوسطة ، الاشخاص المتعلمين الذين لا تشكل الملكية الخاصة المصدر الاساسي لدخلهم ، ولا يعتبرون في الوقت نفسه من الفئة العليا او النخبة ، فالنخبة تشمل الفئة العليا الاقطاعية ـ البيروقراطية (في البلدان التي تسيطر فيها الاقطاعية) وكبار الرأسماليين وكبار مالكي العقارات وكذلك البيروقراطية التي تمثل مصالحهم والفئة العليا من الضباط (في البلدان السائرة في طريق التطور الرأسمالي) · وفي البلدان التي لا تحتل فيها الفئتان الاوليتان من النخبة مواقع السلطة لاسباب تتعلق بطابع التطور التاريخي وغيرها ، تشمل هذه النخبة أيضا ممثلي المثقفين العسكريين او المدنيين الذين شغلوا بعد الاستقلال مناصب قيادية في الجهاز الحكومي وفي البرلمانات وقيادات الاحزاب · **وفي هذه الحالة يتعلق الامر بأشخاص انحدروا من الفئات المتوسطة بيد ان تطورهم الى قوة سيطرة في الدولة جعلهم يتحولون الى ممثلين لفئة اجتماعية سياسية أخرى** » (٤)

ويكتب بريماكوف وبيللاييف في كتابهما « مصر في عهد عبد الناصر » ـ الذي يصدر قريبا بالعربية ـ « غير ان بعض المؤلفين المصريين وغير المصريين ـ وكان بينهم تقدميون ايضا ـ لم يتخذوا طريق التحليل العلمي حين **قاموا بتصوير الجماعات والفئات الاجتماعية** في اطار الطبقات · وقد جرى ذلك حتى بعد التوصل الى فهم طابع التناحر في المجتمع المصري » ·

(٤) المصدر السابق ، صفحات ٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣

« ان بعض المؤلفين المصريين يضعون الفئات **البينية** في موقع **الطبقة** المتوسطة ، وكثيرا ما يتذرعون في ذلك بما يسمونه **بالطابع الثابت** لتلك الفئات التي تنتمي الى **الفئات المتوسطة** » .

ويستطردان في مكان اخر « وبالاضافة الى ذلك ، لا يمكن اعتبار استقرار الفئات البينية دليلا على انها **تتشكل كطبقة واحدة** · ان مفهوم الطبقة كما هو معلوم يتحدد بعلاقة الجماعة المعينة من الافراد بوسائل الانتاج · لذلك ، ومن موقع النظرة الطبقية كانت لتلك الفئات التي تسمى بينية خصيصة مشتركة واحدة ، هي أنها لا تنتمي ، لا للبروليتاريا ، ولا للبرجوازية · ان الفئات البينية لا تعتبر طبقة واحدة ، **لا ثالثة ولا متوسطة** · كذلك تصبح دون جدوى تلك المحاولات الرامية الى تصوير **بعض** جماعات الفئات البينية كطبقة » ·

ونعيد ونركز على نقاط اساسية ثلاث :

ـ الفئات الوسطى لا تحتل مركزا ثابتا في التركيب الهيكلي للاقتصاد الحديث او هي **تضمحل وتتلاشى** ،بينما البرجوازية الصغيرة هي الاكثر ثباتا ·

ـ الفئات الوسطى تعبير سياسي عام واسع وفضفاض يدخل في اطاره طبقة البرجوازية الصغيرة وعناصر نصف بروليتارية ، أي فقراء المدن وغيرهم ، مما ينفي عنها صفة « الطبقة » من الناحية العلمية ·

ـ لا يمكن الاعتداد كقاعدة بالاصول الطبقية للنخبة الحاكمة عند تقييم طبيعة السلطة ، فأن تطور هذه الجماعات الى قوة مسيطرة في الدولة يجعلهم يتحولون الى ممثلين لفئة اجتماعية سياسية أخرى · (٥)

(٥) وهي نفس الفكرة التي طرحت في الكتابات التي اشرنا اليها في الحاشية رقم (١)· لم ننف اطلاقا امكانية استيلاء قطاعات البرجوازية الصغيرة او ←

والفئات الوسطى ، لا يمكن بحال من الاحوال ان تشكل احد قطبي الصراع الاساسيين في ظل العلاقات الرأسمالية ، ولا تمثل احدى القوى الرئيسية في الصراع الطبقي · ولذلك فانه – بالاضافة الى القاعدة الجديرة بالاعتبار السالفة الذكر – **اذا أخذنا بمنطق « حكم هذه الفئات الوسطية » ، فان هذا يعني بالضرورة ، الغاء أحد طرفي الصراع ، مما يتعارض مع قوانين الصراع الطبقي – القانون الاساسي للماركسية – اللينينية – ، وبذلك ننزلق الى نظرية « الطريق الثالث »**

ويستطرد العلماء السوفييت في نقد علم الاجتماع البرجوازي ، عن استخدام مصطلح « الطبقة المتوسطة » أنه « يراد من مصطلح « **الطبقة المتوسطة** » اخفاء الفارق المبدئي بين الطبقية المستغلة – البرجوازية – وبين البرجوازية الصغيرة التي هي طبقة مستغلة ومستغلة في آن واحد ، وكذلك اخفاء الفارق بين الاشخاص الذين يحصلون على دخلهم بوصفهم أرباب عمل والاشخاص الذين لا يملكون وسائل انتاج وانما يعملون لقاء اجر او يمتهنون مهنا حرة · ويمكن لمصطلح الطبقة المتوسطة ان يكون مقبولا الى حد ما ، فقط ، عندما يعكس (وبشكل نسبي جدا) هذه او تلك من الاراء المشتركة (وليس المصالح الطبقية المتماثلة) للناس الذين يقفون على السلم الاجتماعي بين أعلى الدرجات وأدناها » (٦)

٢

ويكتب سبيركن وياخوت (٧) « يدعو النظريون البرجوازيون

المتوسطة على السلطة ، وتحكمها في مؤسسات الحكم لفترة محدودة · ولكن من الطبيعي والحتمي ان تتحول لتمثيل فئة اجتماعية وسياسية اخرى ·· احدى القوى الطبقية الرئيسية في ظل العلاقات الاجتماعية القائمة ·

(٦) نفس المصدر السابق ، صفحة ٣٣٣

(٧) « اسس المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية » صفحة ١٨٥

والاشتراكيون الديمقراطيون بحماس خاص الى نظرية ما يسمى بالطبقة المتوسطة · وينحصر جوهرها في الزعم بأنه في المجتمع الرأسمالي الحديث تنمو بشكل هائل الطبقة المتوسطة التي تبلع كلا من البروليتاريا والبرجوازية · لكن الطبقة المتوسطة ، **كفئة اجتماعية موحدة اقتصاديا وسياسيا ، وتشغل مكانا معينا في الانتاج الاجتماعي غير موجودة على الاطلاق »**

وتبدو أهمية هذا التحديد ، اذا رجعت الى تعريف لينين للطبقة بأنها « جماعات واسعة من الناس ، تمتاز بالمكان الذي تشغله في نظام الانتاج الاجتماعي ، محددا تاريخيا بعلاقاتها (التي يحددها ويكرسها القانون في معظم الاحيان) بوسائل الانتاج ، وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، او بالتالي ، بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية ، وبمقدار حصتها من هذه الثروات » (٨) ·

فالماركسية لا تسير على نهج سرفيوس توليوس الذي قسم الرومان كلهم الى فئات حسب ثرواتهم ، وامتدادات هذه النظرية على مر العصور · فالطبقات ليست مراتب او طوائف او مجموعات متقاربة اقتصاديا ، او درجات بين الاشخاص الذين يزاولون نشاطا ما · فتقسيم المجتمع الى طبقات لا يتوقف على حجم الثروة او مقدار الدخل ، « سعة كيس النقود » ، لانه معيار كمي · فالمعيار الاساسي هو العلاقة بوسائل الانتاج والمكان الذي تشغله في نظام الانتاج الاجتماعي ·

ان اوضح نموذج – واكثر العينات تحديدا لهذه الفئة المتوسطة نجده في الريف ، ويطلق عليها لينين دائما اسم « الفلاحين المتوسطين » ومن الاهمية بمكان الرجوع الى تشخيصه لهذا القطاع ، طبقا للمفهوم العلمي للطبقة ·

(٨) ماركس ، انجلز ، الماركسية الطبعة العربية ، موسكو ، صفحة ٦١٢

« الفلاح المتوسط يقف بين الفلاح الغني والبروليتاريا (٩)٠ وهذا السبب في انه يسمى فلاحا متوسطا ٠ ومستوى معيشته ايضا وسط ٠ في العام الطيب يستطيع تدبير اموره في حقله ٠ لكن الفقر يقرع دائما على الباب ٠ وهو اما يملك مدخرات قليلة للغاية ، او لا يملك ايا منها على الاطلاق ٠ لذلك فمزرعته في حالة غير مستقرة ٠ يصعب عليه الحصول على المال ٠ ونادرا ما يتمكن من كسب المال الذي يكفي سد احتياجاته ٠ واذا تحقق له ذلك ، فهو يكفيه بالكاد ٠ وخروجه للبحث عن اجر ، يعني اهمال الحقل ، فيعرض كل شيء للدمار والخراب ٠ ورغم ذلك فالكثير من الفلاحين المتوسطين لا يستطيعون الاستمرار بدون كسب ، فهم ايضا مجبرون على **تأجير انفسهم** للآخرين ٠ الحاجة تفرض عليهم الوقوع في اسار كبار الملاك ، اسرى الديون ٠ وبمجرد ان يصبح مدينا ، يصعب على الفلاح المتوسط الخلاص من الدين ، فهو لا يحصل على دخل ثابت ، على عكس الفلاح الثري ٠ ولذلك فانه اذا وقع اسير الديون ، يصبح وكأنما قد وضع حبل المشنقة حول عنقه ، ويظل مدينا حتى يصاب بالخراب الشامل ٠٠ » « وهو لا يستطيع ان يصبح سيدا **حقيقيا** او عاملا ٠ كل الفلاحين المتوسطين يناضلون ليصبحوا اسيادا وملاك ارض ، الا ان القلة القليلة هي التي تنجح ٠ هناك القليلون ـ القليلون جدا ـ الذين يستأجرون الايدي العاملة او عمالا يوميين في محاولة للاثراء على حساب الآخرين ، والارتقاء على اكتاف غيرهم ٠ لكن معظم الفلاحين المتوسطين يعوزهم المال لتأجير العمال ، وفي الواقع فهم مضطرون للخدمة عند الغير ٠٠ » (١٠) ٠

وماو تسي تونج يسير على نهج لينين في تعريفه « الفلاح المتوسط » اذ يقول « يملك الكثير من الفلاحين المتوسطين ارضا ٠ وبعضهم لا يملك سوى جزء من الارض ويستأجر الجزء الآخر ٠ وثمة آخرون لا يملكون ارضا على الاطلاق ، **فهم يستأجرون** كل الارض التي يزرعونها ٠ وجميع الفلاحين المتوسطين يملكون قدرا مناسبا من ادوات

(٩) الامر الذي يعني انه يدخل في هذه الفئة كل المستويات فوق ـ البروليتارية

(١٠) لينين : الى فقراء الفلاحين ـ الطبعة الانجليزية ـ موسكو ـ صفحة ٢٩ ـ ٣٠

الانتاج الزراعي ٠ ويعتمد الفلاح المتوسط كليا او بصورة رئيسية على عمله الخاص كمصدر لرزقه ٠ والفلاحون المتوسطون على العموم **لا يستغلون غيرهم** بل ان كثيرا منهم يتعرضون لاستغلال غيرهم عن طريق دفع مقدار صغير ـ ايجار الارض او الربا ـ لكن الفلاح المتوسط على العموم لا يبيع قوة عمله ٠ وان قسما من الفلاحين المتوسطين (الميسورين) يستغلون غيرهم على نطاق ضيق ٠ **بيد ان هذا الاستغلال ليس مصدرا ثابتا ولا رئيسيا** لدخلهم ٠ » (مؤلفات ماو تسي تونج ، المجلد الاول ، صفحة ٢٠٣) ٠

وهكذا يتضح ان العامل الحاسم في التقسيم الطبقي هنا ، هو **القدرة على استخدام الاجراء الزراعيين** ، فالفلاح المتوسط ، كقاعدة ، لا يستأجر الايدي العاملة ، وانما يعمل في الارض مع اسرته ٠ قد يستخدم بين حين وآخر « المياومين » ، واحيانا يضطر الى بيع قوة عمله ٠ وهو مؤشر اساسي ومحوري ٠ ولينين يضع خطا فاصلا بين الفلاح المتوسط وبين اغنياء الفلاحين ، عندما يشير الى « ان مميزات الفلاحين الاغنياء الاساسية ، انهم يستأجرون اجراء زراعيين ومياومين » ٠

وهذا العنصر نفسه ، محكوم بعدة اعتبارات ، كحجم الملكية ٠ ولذلك فليس هناك حجم ثابت للملكية هذه الفئة او تلك ، يصلح للتطبيق في جميع الاحوال ، اذ يختلف حسب نوعية الارض وطريقة زراعتها ، وانتاجيتها ، ومتطلبات الاستثمار ٠ هناك الارض الخصبة والاقل خصوبة ، التي تروى بالامطار او نظام الري الهيدرولوجي ، فتنتج محصولا واحدا ، او عدة محاصيل في العام ٠٠ الخ٠

المعيار الاساسي الذي استخدمه لينين في روسيا على سبيل المثال ، لم يكن مساحة الارض بالدرجة الاولى ، وانما عدد الاحصنة ، او « ماشية ا لعمل » التي يملكها الفلاح ، فيقول « الفلاحون المتوسطون الذين يملك كل منهم زوجا من ماشية العمل » ٠٠ « ثم يأتي الفلاحون الاغنياء الذين يملك كل منهم اكثر من زوج من ماشية العمل ٠ ويبلغ عدد اسر هؤلاء الفلاحين الاغنياء مليون ونصف ، ولكنهم يملكون سبعة

ملايين ونصف مليون من الاحصنة » (١١) ، اي بمعدل خمسة احصنة لكل اسرة ٠

نجد في يورما – كمثال – الفلاحون الفقراء يملكون من ٥ الى ٧ اكرات في يورما العليا ومن ٨ الى ١٠ اكرات في يورما الجنوبية ٠ والفلاحون المتوسطون يملكون من ١٠ الى ١٢ اكرا في يورما العليا ومن ١٥ – ٢٠ اكرا في يورما الجنوبية ٠ (١٢) وتشير المعطيات الرسمية الى ان ١٠ هكتارات من الارض في المغرب العربي لا تكفي لمعيشة اسرة فلاحية (١٣) ٠٠ وهكذا ، تتباين المساحة تبعا للاعتبارات الانفة الذكر، فالمعطيات عن ملكية الارض – حجم الملكية – لاتكفي في تحديد ملامح الخريطة الطبقية في الريف ٠ **والعلاقة بوسائل الانتاج ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، والموقع الذي تشغله في نظام الانتاج الاجتماعي وتداول الاموال الاقتصادية وتوزيعها هي العلامات الاولية للفوارق الطبقية** ٠ اما المعطيات الاخرى فمشتقة منها ٠ وتنتفي الصعوبة في التعرف على هذه الفئة باستخدام المقاييس الواضحة المحددة التي تمدنا بها الماركسية اللينينية ، اذ لم تكتف بالتعميم بهذه القواعد وحدها (١٤) ، وانما « فصلتها » في معايير اكثر تحديدا ٠٠ العلاقة بالعمل المأجور والقدرة على تحقيق تراكم رأسمالي ٠٠ الخ ٠

(١١) نفس المصدر السابق – استخدم لينين معايير ثلاثة « مقدار الارض التي يملكونها ملكا خاصا » و« الادوات التقنية » المستخدمة ثم عدد الاحصنة ٠ وهو يربط بينها ، فيقول مثلا « الفلاح الذي يملك حصانا واحدا يبذر ٠٠ ثلاثة ديسيانات (الديسيان ١٠٩٢٥ متر مربع) او اربعة ونادرا خمسة ، وحبوبه لا تكفيه ٠٠ ليس له مخرج الا السعي وراء مورد رزقه ٠٠ الخ »

(١٢) الاكر : مساحته فدان تقريبا

(١٣) الهكتار : عشرة الاف متر مربع ، بالمقارنة مع الفدان ومساحته اربعة الاف متر مربع ٠

(١٤) نقصد التعريف العلمي للطبقة

على هذا الاساس ، وبادخال كل هذه الاعتبارات في الحسبان ، فاننا نتبنى التقسيم الذي جاء بكتاب « قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر » ، فقد قسم انماط النشاط الزراعي في مصر الى قطاعين رئيسيين :

« ١ – المزارع التي تقل مساحتها عن خمسة افدنة وهي تمثل الانتاج السلعي الصغير (العائلي الزراعي) وتكاد تعتمد كليا على عمل افراد العائلة دون حاجة الى استخدام العمل الاجير ٠ كما تتميز باستعمال ادوات واساليب انتاج بدائية ، وطريقة الانتاج الكثيفة العمل وتسوده ظاهرة البطالة المقنعة – فائض من القوى العاملة الزراعية عن حاجة هذا القطاع – وهدف عملية الانتاج هنا ، هو الحصول على **أقصى انتاج** ممكن ٠ ويضم هذا القطاع أغلب المزارع ، اذ يشكل ٨٤٪ منها طبقا لاحصاء ١٩٦١ ٠

٢ – القطاع الرأسمالي، وهو الذي يشمل من خمسة افدنة فأكثر، ويتميز بشيوع اسلوب الانتاج الرأسمالي الذي يعتمد بصفة رئيسية على استخدام العمال بأجر ، سواء كانوا دائمين او مؤقتين ٠ كما يستخدم الاساليب التقنية والالية المتقدمة نسبيا ٠ وهدف الانتاج في هذا القطاع الحصول على **اكبر ربح ممكن** ٠٠ » (١٥)

وقد حرص الكتاب على التمييز بين صغار الملاك والمستأجرين وبين الفلاحين المتوسطين ٠ **لكن ليس باعتبار الفئة الاخيرة « طبقة » مستقلة** ، بل كشريحة – فئة اجتماعية – ، تختلف وتلتقي في الوقت نفسه مع الفئة الادنى – البرجوازية الصغيرة–(١٧) في بعض السمات المشتركة ، الا ان اوجه الاقتراب والتشابه والتماثل اكثر من مظاهر

(١٥) « قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر » ٠٠ صفحة ١٥٩ – ١٦٠

(١٦) نفس المصدر

(١٧) « تنقسم البرجوازية الصغيرة الى ثلاث جماعات ، رغم ان فئاتها المختلفة تعيش جميعا في مركز اقتصادي واحد ، هو مركز البرجوازية الصغيرة » ماوتسي تونج « تحليل الطبقات في المجتمع الصيني »صفحة٤

الخلاف (١٨) ، بينما يفصل بينها وبين المستوى الاعلى من أثرياء الريف او الفلاحين الاغنياء حاجز كيفي · الاولى طابعها مزدوج – مستغلة ومستغلة – ، استخدامها للعمل الاجير ليس طابعا ثابتا – او دائم – (١٩) ·· الخ ولذلك يحدد « الفلاحين المتوسطين » بانهم ملاك ومستأجري من ٥ – ١٠ أفدنة ، مع مراعاة الفارق في الدخل ، بعد دفع الريع بالنسبة للحائز ·

بذلك يتم التميز بين الفئات دون مبالغة ، وتراعى المرونة الواقعية ، بلا شطط علمي،وتحدد الفوارق مع التقيد والالتزام بالمنهج · انه فيما عدا قطبي الصراع – الرأسمالية والبروليتاريا – ، نجد ان الشرائح الوسطى والفئات البينية المتعددة والمتنوعة ، متمازجة متداخلة ، فهي ليست محاطة بحدود « نقية » او غطاء أملس ، « مرسوم بالمسطرة » ·

لا يوجد مجتمع يمكن ان **تظل** فيه السيطرة على السلطة بين أيدي هذه الفئات الوسيطة (سواء البرجوازية الصغيرة أو المتوسطة)، حتى لو نجحت مجموعات منها – النخبة – في الاستيلاء على الحكم · فهناك **حتمية** لاستقطاب الاوضاع لمصلحة احد قطبي الصراع ، لانه لا يمكن الغاء أي منهما ، يستحيل شل أو استعارة دور البروليتاريا أو البرجوازية – بمعناها الاصيل – من جانب اي فئة اخرى ·

لذلك نؤكد – مرة اخرى – ان **نظرية استمرارية حكم البرجوازية المتوسطة ، تعني بالضرورة الغاء أحد قطبي الصراع** ، الامر الذي ينسف نظرية الصراع الطبقي ويخرج عن اطار الفكر الماركسي ، لانه في البنية الاجتماعية لاي مجتمع رأسمالي فان البرجوازية

....

(١٨) وفي حديثه عن البرجوازية الصغيرة ، يذكر ماو تسي تونج ان « مركزهم الاقتصادي قريب جدا من مركز البرجوازية الوسطى » ·

(١٩) معظم هؤلاء يستخدمون عمالا يوميين – مياومين – اي غير مثبتين ، بصفة غير منتظمة ، في ايام الحرث والزرع والنقاوة بين حين وآخر والحصاد ·· الخ

والبروليتاريا هما الطبقتان الاساسيتان · وفي التفاعل بين هاتين الطبقتين تجري حركة الانتاج الرأسمالي ·

● وفي اطار التحديد العلمي للبرجوازية المتوسطة تصبح مقولة **« حكم البرجوازية المتوسطة » ، ليست الا ترديدا لنظرية « حكم البرجوازية الصغيرة » ، تعود الينا من الباب الخلفي » · (٢٠)**

وهذه الفئة من الفلاحين المتوسطين – « الطبقة » الوسطى في الريف – لا تشكل وزنا يذكر في المؤسسات الهامشية او الاساسية للسلطة · وتأثيرها ثانوي وفاعليتها محدودة للغاية في الحياة السياسية في الريف ، فما بالكم بالمدينة ؟

كما أن وجودها في بعض المؤسسات – التعاونية والاتحاد الاشتراكي ··· – بأعداد وفيرة ، لا يعني ان لها الكلمة المسموعة او أنها صاحبة القرار ·

وكون النظام الناصري قد نجح في ضرب كبار الملاك الزراعيين من اشباه الاقطاعيين والرأسماليين الكبار، لا يجعلنا ننزلق الى القول بأن الفئة الاخيرة – كبار الرأسماليين الزراعيين – قد قضي عليها ، لان النظام حطم شريحة منها فقط ، لا غير ·

والمسألة هنا لا تتعلق بالحجم ، أو مساحة الارض المستثمرة ، وانما بنظام الانتاج · فهناك كبار ملاك رأسماليين بمقاييس جديدة ، كمية لا نوعية · فالفلاحون الاغنياء هم الذين « يستأجرون اجراء

....

(٢٠) هذا لا يعني اننا ننكر امكانية استيلاء البرجوازية الصغيرة او نخبة مشكلة من ابناء الرأسمالية الصغيرة او المتوسطة على الحكم وسيطرتها على السلطة ، وانما نرفض فكرة استمرارها **بصفتها هذه** لفترة طويلة ، او قدرتها على حل التناقض بين قطبي المجتمع ، اذ سرعان ما تستقطب ، وحينئذ يتحولون الى ممثلين لفئة اجتماعية سياسية اخرى·

زراعيين ومياومين٠٠٠ يعيشون من عمل الغير٠٠ يغتنون٠٠ الخ» (٢١) ومما يؤكد ان المسألة ليست « كمية » قول لينين « ان مليونا ونصف مليون من الفلاحين الاغنياء في عموم روسيا يستأجرون بكل تأكيد مليونا على الاقل من الاجراء الزراعيين والمياومين » ، اي ان معدل تشغيل الايدي العاملة ١ : ١ ٠

لذلك نقسم الفلاحين الاغنياء من الرأسمالية الزراعية الى :

ـ طبقة الفلاحين الاغنياء (١٠ ـ ٢٠ فدانا) ودخلهم يصل الى ثلاث او أربع أضعاف دخل الفلاحين المتوسطين ٠ يستأجرون عمال الزراعة وفقراء الفلاحين ليقوموا بالعملية الانتاجية ٠ ويزداد غناهم بافلاس وتدهور الحالة المالية للفلاحين الفقراء ، ويقبلون بشراهة على شراء الاراضي المتاحة للتوسع في الملكية ٠ عددهم ٦١ الف مالك يشكلون ١،٩٪ من مجموعهم ويملكون ٨٠،٢٪ من مساحة الاراضي الزراعية ٠

ـ كبار الملاك الزراعيين الرأسماليين (٢٠ ـ ٥٠ فدانا) يملكون غالبية وسائل الانتاج الحديثة ويستخدمون الاساليب المتقدمة في الزراعة ويستثمرون ارباحهم في مختلف مجالات الاستثمار (تجارة ، اسكان ، مقاولات ٠٠ الخ)٠ لا تتحمس شرائحهم العليا لشراء اراض جديدة بسبب اقترابهم من الحد الاقصى للملكية ، وخوفا من تحديدات جديدة ٠ لهم ارتباطات وثيقة بالبرجوازية البيروقراطية والعسكرية ٠ يتمتعون بنفوذ وتأثير كبير ٠ يبلغ عددهم ٢٩ الفا ، ٠ر٩٪ من مجموع الملاك ٠ زاد نصيبهم من ملكية الاراضي الزراعية من ٩ر١٠ الى ٣ر١٣٪ من جملة الارض المنزرعة ٠

وهؤلاء هم أصحاب النفوذ والسطوة والتأثير ، وليس الفلاحون المتوسطون ـ « الغلابة » نسبيا ـ ٠

٣

ننتقل الى المدينة ٠

ان **اهم** مؤشر للانتماء الطبقي الى الرأسمالية هو استغلال العمل

(٢١) « الى فقراء الفلاحين » صفحة ٣٢٠

المأجور (٢٢) ٠ ولكن ، يجدر بنا ان نفرق ايضا بين اصحاب المشروع الذين يعملون ويكدحون مع عدد من الاجراء ، وبين اولئك الذين **يصل نمو مشروعهم الى حد انفصالهم عن عملية الانتاج المباشر ، ليمارس اشرافه عليه كمنظم** ومراقب ٠ كما ان البرجوازية تشمل على مستويات انتقالية عديدة وتتشعب مهنيا في العديد من فروع الاقتصاد المتنوعة كالصناعة والتجارة والمال والنقل والخدمات ٠٠٠ الخ ، لذلك ليست هناك حدود قاطعة حاسمة جامدة بين **المراتب** المختلفة ، عند نقاط الالتقاء ٠ هذا بالاضافة الى ما أوضحناه من قبل من أن مفهوم الفئات المتوسطة اكثر مرونة وشمولا لقطاعات عديدة تشغل مركزا وسطا بين الطبقتين الرئيسيتين للمجتمع الصناعي ٠

نجد في مصر ـ على سبيل المثال ـ قطاع هام ، يشتغل بالصناعة ويشكل العمود الفقري لهذه الشريحة « الوسطى » ، يضم المشروعات الصناعية التي يعمل بها أقل من عشرة عمال، اذ يبلغ عددها ٥٥٦ر١٤٤ منشأة يعمل بها ٠٠٠ر٢٨٥ مشتغل اي ٣٣٪ من اجمالي القوة العاملة بالقطاع الصناعي ٠ تنتج هذه المشروعات ما قيمته ١٤٢ مليون جنيه (أي نحو ثلث قيمة الانتاج الصناعي في القطاع الخاص) ٠ (٢٣)

ورغم ان هذا الاحصاء يتضمن المشروعات التي يشتغل بها « ٩

(٢٢) ونستخدم تعبير « اهم » ، لان هناك مؤشرات اخرى ، منها على سبيل المثال حجم الدخل المتحصل ـ باعتباره جزءا من الفائض الاقتصادي الوطني ، ونتاج العمل البشري ، والذي تحصل عليه الفئات الاجتماعية غير المرتبطة بصورة مباشرة بالنشاط الانتاجي ، كموظفي الدولة والمثقفين ٠

(٢٣) النتائج الاولية لتعداد الانتاج الصناعي (٩ مشتغلين فاقل) عام ١٩٦٧ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ـ مارس ١٩٦٨ ـ حددنا انتاج هذه المشروعات بثلث قيمة الانتاج الصناعي في القطاع الخاص لان ارقام انتاج المشروعات الصناعية الخاصة التي يعمل بها اكثر من عشرة عمال في نفس العام بلغت ٨ر٢٨٠ مليون جنيه ٠

مشتغلين فأقل »، الا اننا نلاحظ أن المتوسط لا يتجاوز اثنان من العمال٠ ثم ان متوسط الاجر ـ طبعا لنفس الاحصاء ـ ٢٤ جنيه في العام (الاسكندرية ٣٤ جنيه ـ القاهرة ٣٥ ـ المنوفية ١٢ ـ سوهاج ١١ ٠٠٠ الخ) (٢٤)

هذه الاعتبارات تجعلنا ندرج هذه الفئة داخل الفئة الوسطى ، رغم عدد الاجراء الذي يرتفع الى ٩ عمال ٠

٤

ولا يتسع المجال للدخول في « متاهات » كل الفئات « التي انفصلت عن القرية وعن التنظيم الاجتماعي القديم ، ولا تحتل مكانا ثابتا في التركيب الهيكلي للاقتصاد الحديث » ، رغم تضخم هذه الفئة في السنوات الاخيرة ، اذ نتوخى التركيز على القطاعات الاساسية والمؤثرة ٠

ويبرز هنا دور المثقفين ـ أو المتعلمين بصفة عامة ـ ٠ ومن المتفق عليه ان المثقفين لا يشكلون « طبقة اجتماعية مستقلة » ، وانما ينتمون الى الفئات الاجتماعية والطبقات الاساسية ٠ وهم كما يقول لينين « يعبرون عن تطور المصالح الطبقية والتكتلات السياسية في المجتمع بأسره وذلك بأوعى وأحزم وأدق شكل ممكن للتجسيد والتعبير » ٠

ولا شك ان مشكلة المثقفين هي اكثر تعقيدا ، لان علاقتهم بالانتاج ليست علاقة مباشرة كما هو الحال بالنسبة للطبقات الاجتماعية الاساسية ، فهؤلاء لا يملكون وسائل الانتاج ولا يصنعون الخيرات المادية ولهذا لا يشغلون مكانا مستقلا في نظام الانتاج ٠ وعلى هذا الاساس ينبغي اعتبارهم فئة اجتماعية ، لا طبقة اجتماعية ٠ فهم عاملون مأجورون في الميدان غير المنتج من العمل ا لاجتماعي ٠ ويوضح

(٢٤) هذه الارقام « المذهلة » ، ترجع الى حقيقة ان اصحاب العمل لا يحتسب اجر لهم ، بالاضافة الى عدم دقة البيانات ، اذ يلجأ صاحب العمل الى اخفاء عدد العاملين ، تخلصا من قوانين العمل ٠ وهناك ايضا الاعتبار المتعلق بأعمار العاملين ـ صبية ـ ٠٠٠ الخ٠

جرامشي ملامح هذا التعقيد بقوله « ان واسطة هذه العلاقة بمختلف مستوياتها ، هي البنية الاجتماعية بمجملها والبناء الفوقي الذي يشكل المثقفون موظفيه الفعليين ، وبالامكان قياس الموقع العضوي الذي تحتله مختلف فئات المثقفين ومدى ارتباطهم بالفئات الاجتماعية الاساسية ، عن طريق تعيين تراتب الوظائف والبنى الفوقية من الاسفل الى الاعلى (اي من القاعدة البنيوية صعودا) ويمكننا الآن تعيين مستويين اثنين من مستويات البناء الفوقي ٠ نسمي الاولى **المجتمع المدني** ، وهو يشمل جميع المؤسسات التي تسمى عادة مؤسسات خاصة ٠ اما المستوى الثاني فهو **المجتمع السياسي أو الدولة** ، وهو يعادل وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة الحاكمة على المجتمع بأسره ، كما يعادل وظيفة السلطة المباشرة او وظيفة الامر اللتين تعبر عنهما الدولية والحكومة (الشرعية) ٠ ويشكل المثقفون **الضباط** الذين تستعين بهم الطبقة الحاكمة لممارسة الوظائف الثانوية المتعلقة بالهيمنة الاجتماعية والسلطة السياسية وهي : ١) تأمين انقياد غالبية الجماهير (عفويا) للوجهة التي تفرضها الطبقة الاساسية الحاكمة على الحياة الاجتماعية ٠٠٠ ٢) اجهزة القمع التابعة للدولة التي تشكل الادوات القانونية المستخدمة لضبط الفئات التي لا تنقاد ايجابيا او لا تطاوع سلبيا ٠٠ » (٢٥)

هناك اذن مراتب مختلفة من ناحية المستوى الوظيفي ، او نوعية المهام وهل هي تنفيذية ام تتسم بالمبادرة واتخاذ القرار ، ثم موظفي الدولة والقطاع الخاص في الصناعة والخدمات واصحاب المهن الحرة ٠

ان توسيع نظام التعليم ونمو المثقفين هي سمات هامة للمجتمعات النامية ، وفي مصر بصفة خاصة ، الامر الذي أدى الى انتاج عدد وفير منهم يفيض عن حاجات الانتاج الاجتماعية في ظل السياسية القائمة (ظاهرة البطالة المقنعة والهجرة) ٠

(٢٥) « قضايا المادية التاريخية » ، انطون جرامشي ، دار الطليعة ، صفحة ١٣٥ ٠

وقد زاد وزن واهمية المثقفين في قطاع ومؤسسات الدولة مع التطورات السياسية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية ، وبصفة خاصة بعد اجراءات التأميم والتوسع في القطاع العام ، وتولي الدولة مسؤولية تشغيل الخريجين ، اذ لم تعد الدولة مجرد جزء من البنية العلوية للمجتمع ، بل اصبحت جزءا اساسيا من علاقات الانتاج الرأسمالية أي من قاعدة المجتمع الاقتصادية ذاتها ، وامتدت مهام الدولة من مجرد جهاز لتنظيم سلطة الطبقات الحاكمة الى مباشرة وتوجيه النشاط الانتاجي والتحكم في عملية الانتاج الاجتماعي ،يضاف الى ذلك ظاهرة التوسع في الخدمات وتضخم القوات المسلحة تحت ضغط التهديدات الامبريالية ـ الصهيونية ، ونمو اجهزة القمع .. الخ. وقيام الدولة ببعض الوظائف الاقتصادية وتملكها وادارتها لقسم من وسائل الانتاج والخدمات ، لا ينفي انها في جوهرها منظمة سياسية طبقية للطبقة السائدة .

وبطبيعة الحال فاننا نفرق بين النخبة الحاكمة وبين مجموع فئات « متقاضي الرواتب » ، كما ان النخبة ـ في عرفنا ـ لا تقتصر على الوظائف العليا في الادارة والمؤسسات السياسية والاقتصادية ومجالات الخدمات ، وانما أيضا تضم بعض الموظفين المتوسطين في مواقع تسمح لهم باتخاذ قرارات لها علاقة مباشرة بعلاقات الانتاج كالمشرف الزراعي وضابط الشرطة في القرية .

وهناك عدة ظواهر تبرز وتنمو مع التطور الرأسمالي ، اذ يتخلى الرأسمالي الكبير تدريجيا وبدرجات متزايدة عن الادارة الفعلية للمشروع الانتاجي ، الى موظفين يتقاضون الرواتب. وينشأ حول هؤلاء حشد من مديري الادارات والتقنيين والوكلاء والمستشارين والكتبة والمحاسبين . هذا بالاضافة الى ظهور وظائف جديدة لادارة وقيادة القطاع العام . وتظهر فئة تحتكر عملية الادارة ، لا على اساس الملكية وحقوق الملكية ، وانما باعتباره حق مفوض لها من الدولة و« المجتمع » . وهي تتحكم في كل وظائف اتخاذ القرارات .. سياسة الانتاج والتوزيع والادارة وتصريف المنتجات والتصرف في توزيع الفائض الاقتصادي. وتستخدم هذا الحق في الاستحواذ على الشطر الاكبر منه وتوفر لنفسها موارد للانفاق الاستهلاكي واقامة او المشاركة في اقامة

المشروعات الرأسمالية الخاصة وشراء السندات والاسهم والاراضي والعقارات .

« وفي البلدان التي توجد فيها علاقات رأسمالية متطورة نسبيا تستعمل عادة الدخول العالية لكبار موظفي الدولة وكبار الضباط ـ والفئة العليا من الاخصائيين الفنيين ، على شكل توظيفات رأسمالية مباشرة في قطاع التداول وفي فروع مختلفة من الانتاج المادي .وبفضل توفر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الملائمة يتحول رأس المال البيروقراطي الى رأس مال تجاري وصناعي ، ويغدو عاملا من عوامل نمو المؤسسة الرأسمالية الحديثة » (٢٦)

وليس صحيحا ـ ما يروجه البعض ـ ان الغالبية العظمى من هؤلاء ينتمون الى « الطبقة » الوسطى ـ بالمفهوم الذي طرحناه لها ـ ، بل للفئات الغنية الموسرة التي تمكنت من تعليم ابنائها لمستوى الدراسات العليا في الداخل والخارج ، ثم قفزت الى المواقع القيادية وحققت فرص التقدم والترقي عن طريق العلاقات الاسرية والنفوذ العائلي والاجتماعي .

وحتى اولئك الذين تعود «اصولهم» الطبقية الى الفئات الفقيرة والقطاعات المتوسطة ، فانهم بمجرد احتلالهم لهذه الوظائف، لا يظلون معبرين عنها . فقد دخلوا « مطهر السلطة » حيث تخلصوا من ماضيهم البائس ، وانسلخوا عن منابعهم وارتباطاتهم ، بل انهم « يتعالون » على موطنهم وأصولهم ويتبرأون منه ، ونكرر مرة اخرى ما ذكرناه في مقدمة الدراسة « في هذه الحالة يتعلق الامر بأشخاص انحدروا من الفئات المتوسطة ، بيد أن تطورهم الى قوة مسيطرة في الدولة جعلهم يتحولون الى ممثلين لفئة اجتماعية سياسية اخرى » .

(٢٦) « التركيب الطبقي للبلدان النامية » ـ تأليف عدد من العلماء السوفييت صفحة ٢٤٢

(٢٧) المصدر السابق صفحة ٣٣٣

ان هؤلاء لا يعكسون مصالح الطبقات التي « خرجوا منها » ، أو نشأوا في أحضانها ـ حتى وان كانت الطبقة العاملة ـ ، والطبقات الشعبية تملك بحاستها الاجتماعية ما يجعلها تحقد على هذه الفئات البيروقراطية ، وتضعها في مرتبة العدو الطبقي ، وتمارس نضالا ضد تحكمها وسيطرتها · بل ان « قطاعا كبيرا من الطبقات الوسطى يضم صغار المنتجين وصغار التجار والفلاحين يكره التكنوقراطية كراهية حادة ، ويعتبرها بحق مؤيدة للانتاج بالجملة ومساندة للقضاء على **صاحب المصلحة الصغيرة** المستقل » (٢٨) · ولينين يضع «البيروقراطية» داخل صفوف اعداء الفلاحين المتوسطين والصغار ·

والصراع في الريف المصري بين الفلاحين الفقراء والمشرف الزراعي واداريي مؤسسة التعاون ، ثم الاضرابات ، والاعتصامات العمالية في مصانع القطاع العام الموجهة ضد الادارة ، تكشف من خلال الممارسة الواقعية اين يقف هؤلاء ، وفي اي خندق يتحصنون ·

ان مفهوم الفئات الوسطى ، ليس بمثل هذا القدر من « البجبجة» الذي يضفيه البعض عليه ، والا فسوف نتزلق الى نفس المقاييس التي تروج لها البرجوازية عن وعي بشأن التعريفات المغرضة وغير العلمية للعامل والفلاح ، بهدف تمييع الصراع الطبقي ، وطمس معالم التمايز الاجتماعي ، واخفاء طبيعة السلطة والتستر على حقيقة ما تمثله من مصالح ·

ان الجمهرة الرئيسية من الموظفين ، الكتلة الاساسية من المستخدمين وصغار موظفي الدولة والمؤسسات الحكومية والخاصة ، تنتسب الى الفئات البرجوازية الصغيرة · هناك مئات الالوف من « متقاضي المرتبات » ينتمون الى الفئات الوسطى ، المهنيين ومعلمي المدارس والمكتبيين بالقطاع الخاص والعام ، يتقاضون رواتب بالغة الانخفاض ، لا تكفي لسد احتياجاتهم الاساسية ، ولا تفي بالحد الادنى الضروري للحياة ، تتدهور ظروفهم المعيشية مع ارتفاع مستوى نفقات

(٢٨) ج· د· كول ، « معنى الماركسية » ، صفحة ١٩٦ ·

الحياة · والزيادة التي يحصلون عليها في الاجور لا تتلاءم مع ارتفاع تكاليف المعيشة ·

وتلك هي الفئة الوسطى ـ أو « الطبقة » المتوسطة ـ · هؤلاء لا يمكن القول بأنهم « ممثلون » في السلطة · انهم يشكلون **قوى ضاغطة** ، لكنها ليست المسيطرة ، او حتى المشاركة ، بحال من الاحوال · و«وجودهم » داخل المؤسسات الاقتصادية والسياسية ـ الاتحاد الاشتراكي ـ وكونهم « محتوون » بأعداد كبيرة في اطارها، لا يعني ان لهم كلمة مسموعة مؤثرة او دورا في ما يتعلق بأمور السلطة واتخاذ القرار · ان القوى الطبقية صاحبة القرار والهيمنة على الحكم والسيطرة على السلطة ، تتمثل في تحالف بين البرجوازية التكنو ـ بيروقراطية والبرجوازية التجارية والزراعية والعقارية والصناعية الكبيرة · الكبيرة بمعناها العلمي ، وليس بمقاييس « مدى اتساع كيس النقود » او « حجم »الثروة ·

٥

ونحن ندرك ان الكثيرين يستخدمون تعبير « الطبقة الوسطى » مجازا · ويمكن ان نتجاوز من جانبنا عن هذه الصياغات « المطاطة » من بعض الكتابات السياسية ، اما اذا امتدت وسرت عدواها للدراسات العلمية ، وبالذات حول الاوضاع الطبقية والعلاقات الاجتماعية ، حينئذ لا يمكن التساهل ، اذ يؤدي الى نتائج واستنتاجات خاطئة وتقييما بعيدا عن الواقع ينعكس على مجمل العمل السياسي وينحرف به الى متاهات الضياع وطريق الفشل ·

كيف ؟

ان علاقتنا بالفئات المتوسطة هي **علاقات تحالف وثيق** في هذه المرحلة من نضالنا ، الامر الذي يفرض علينا التزامات ازائهم وتصاغ على اساسه أهم مقومات سياستنا وبرنامجنا من الناحية الاستراتيجية والتاكتيكية ، ويدخل في اعتبارنا عند ترتيب القوى الثورية · فاذا اخطأنا « التعريف » وتجاوزنا مداه العلمي و «حشرنا»فيه البرجوازية

الكبيرة والرأسمالية الطفيلية وكبار الملاك الزراعيين وتجار الجملة ومقاولي الانفار ··· الخ ، فسوف نجد انفسنا **متحالفين مع الاعداء معزولين عن الحلفاء** ·

وتصوير السلطة على أنها ممثل للبرجوازية المتوسطة هو تزييف خطير لطابعها الحقيقي يؤدي الى بلبلة الوعي الاجتماعي وتمييع الصراع الطبقي وينمّي الاتجاهات الاصلاحية والتوفيقية ·

هناك عشرات الامثلة ـ نجدها بين المفكرين التقدميين ـ لهذا المنطق المغلوط ، نقدم فيما يلي نموذجا واحدا منها ·

يتحدث احد الكتاب عن « الطبقة الوسطى » فيقول « اما في السنوات الاخيرة ، فان النشاط الصناعي **للطبقة الوسطى** يتزايد ، فقد حقق في عام ١٩٧٢ انتاجا قدره ٤٣٦ مليون جنيه ، وذلك مقابل ٣٨٨ مليون جنيه في العام السابق » · ويتابع حديثه مقدما نماذج اخرى « تجارة الاقمشة وحدها ، تقول الاحصاءات ان هناك ٢١٩ تاجرا **يحتكرون** رسميا بضائع سنوية قيمتها ١٣٠ مليون جنيه ، ويحققون ربحا مسموحا به قدره ٢٥ مليون جنيه » (اي بمعدل ١٢٠ الف جنيه لكل منهم سنويا) وانه قد « حصل **تجار الجملة** بالقطاع الخاص في هذا العام وحده (١٩٦٩) على ٥٠ر٦ مليون جنيه ارباح صافية » و«تجار حديد الخرده يحققون ربحا يصل الى ١٥ مليون جنيه سنويا » و«٤٢ **ملكا لسوق البضائع المهربة** يتعاملون في ١٠ ملايين جنيه ·· » كما « حصّل القطاع الخاص من الايجارات السكنية ١١٥ر٦ مليون جنيه في عام ٦٨ ـ ١٩٦٩ ، ولا شك انه لا يزال يحقق صعودا كبيرا» · ويدخل الجميع في نفس « السلة » من الحرفيين وصغار الملاك والمشروعات الصناعية التي تستخدم اقل من عشرة عمال ·· حتى « قمة الجهاز الاداري وجهاز القطاع العام وملوك التجارة والمحتكرين واصحاب الحدائق والذين « يحتلون قمم الثراء ومواقع الانتاج (عام وخاص) ونواصي العمل السياسي والتشريعي » ·· فهو يتحدث عن

البورجوازية الكبيرة باعتبارها **طبقة وسطى** في عملية «احلال» تعسفي، يلغي به أحد قطبي الصراع في المجتمع !

ما أحوجنا الى الاسترشاد بالنظرية الماركسية اللينينية قبل الاسترسال في اصدار الفتاوى والتخريجات العشوائية التي تعود بأوخم العواقب وأبلغ الاضرار على الحركة الثورية ·

م · ك

الجبهة الوطنية ..
حتمية تاريخية

العرض المعاد لمسرحية الحوار الجماهيري حول مستقبل «الاتحاد الاشتراكي » كان من الطبيعي ان تنتهي بالفصل « الختامي » المعهود ٠٠ « الجماهير ترى انه الصياغة الوحيدة الملائمة والمقبولة لتحالف قوى الشعب العاملة » باعتباره « نبعا من الواقع وضروراته » !

وشكل السادات لجنة رباعية من سيد مرعي ود٠ عبد العزيز حجازي وممدوح سالم وحافظ غانم ، كان مقررها د٠ رفعت المحجوب وساهم في اعمالها محمود ابو وافيه (رئيس لجنة الاستماع) لتجميع « حصيلة آراء الجماهير » واعداد القرارات المتصلة « بتطوير الاتحاد الاشتراكي » ! « والاناء ينضح بما فيه » ، فاللجنة ليست في حاجة الى تعريف من حيث تمثيلها الاجتماعي واتجاهها السياسي ٠

وتضطر اللجنة الى الاعتراف ان « صيغة الاحزاب » ظهرت « بين المثقفين ورجال الفكر من اساتذة الجامعات والصحفيين واعضاء النقابات المهنية المختلفة ، كما ظهر هذا الاتجاه ايضا في الحوار الذي دار في خمس محافظات ٠٠ » (اهرام ١٨ ـ ١٢) ٠٠ لكن اللجنة تعود الى استخدام تعبيرات « ارتضى شعبنا ٠٠ وتتمسك الجماهير ٠٠٠ » ٠٠ الخ ، دون ان تعير هذه « الاقلية » اي اهتمام ٠

والواقع ان القوى الوطنية الثورية لا تنتظر تصريحا بالحركة او « اجازة عمل » تقدم لها على طبق من فضة ، وانما تأخذ المبادرة في تنظيم حقوقها وتشكيل احزابها المستقلة ، بوصفها مهمة وطنية ملحة في مواجهة اتجاهات الردة والاستسلام ـ هذا بالاضافة الى الجانب المبدئي ـ وعلى اساس بناء تحالف حقيقي للقوى الاجتماعية الوطنية ٠

ان اعلى الاصوات واكثرها تباكيا على « تحالف قوى الشعب العامل » هي التي تنسف كل محاولات الوحدة الوطنية ، وتصوغ شبكة من القوانين والتشريعات شبه الفاشية المتعارضة مع اولويات الديمقراطية الليبرالية البرجوازية وتسخر اجهزتها البوليسية وتستخدم ابشع اساليب القهر والارهاب والتصفية الجسدية ٠

في الدراسة التالية نتناول قضية التحالف والنظم السياسية من جوانب مختلفة ، كما يناقش المقال الاخير مفاهيم بعض الناصريين الاصدقاء ازاء هذه المشكلة ٠ والموضوعات هي :

- حول تجربة الاتحاد الاشتراكي في مصر وصيغة التحالف — سعد جلال
- الاسس النظرية لقيام الجبهة الوطنية التقدمية — عادل فريد
- كل القوى تتجه لانتزاع حق تشكيل احزابها — طه شاكر
- المنهج المفقود ٠٠ حول قضية الديمقراطية في مصر — عادل شريف

الاسس النظرية لقيام الجبهة الوطنية التقدمية

عادل فريد

لا شيء يضر قضية من قضايا الثورة قدر ما يضرها التجريد٠٠

ولا شيء يهدد المنهاج الثوري بالانحراف ، بل حتى بالتوقف ، قدر ما يهدده غياب عملية التأسيس النظري ، اي الاهتمام بكشف كل الجوانب النظرية المتعلقة بالثورة وقضاياها ٠

ومن بين قضايا الثورة المتعددة ـ وفي اساس الثورة في بلدان « العالم الثالث » ـ فان قضية « الجبهة الوطنية » او « التحالف » بين القوى التقدمية والديمقراطية في النضال من اجل الثورة الديمقراطية، باعتبارها التمهيد الضروري والمرحلة الحتمية الى الثورة الاشتراكية ٠٠ هي القضية التي تتعرض للآفتين معا : آفة التجريد وآفة عدم العناية بالاسس النظرية ٠

والمقصود بالتجريد هنا ليس مجرد التحليق فوق الواقع المتعين الملموس دون الارتكاز عليه ، واغفال مقتضياته الواقعة ، بل المقصود بالتجريد ايضا الاستسلام للافكار والتصورات الذاتية غير الموضوعية ، والوقوع فريسة التعميمات غير المبررة ، ايضا اضفاء صفات مطلقة على علاقات هي بطبيعتها وبطبيعة القوانين التي تحكم حركتها علاقات زمنية ونسبية ٠

والمقصود باغفال الاسس النظرية ليس فقط اهمال « التأصيل » النظري للمفاهيم العديدة التي تنطوي عليها قضايا الثورة ، ومنها قضية الجبهة الوطنية او التحالف التقدمي ٠٠ بل المقصود ايضا الاستسلام للافكار البورجوازية المبتسرة في شأن هذه القضايا ، وهذه افكار تعكس ـ بطبيعة الحال ـ مصالح طبقية محددة فحسب ، وتعكس في الوقت نفسه الطبيعة الفردية والفوضوية للتفكير السياسي البورجوازي ٠

واصابة قضية الجبهة الوطنية بهذين المرضين الخطرين لا تخدم الا مصلحة انفراد البورجوازية بالسلطة ، ومصلحة تطلع البورجوازية الكبيرة الى الهيمنة عليها والانقضاض عليها كلية ٠ وما دامت البورجوازية في السلطة في معظم بلدان « العالم الثالث » ـ سواء كانت منفردة بها او تسمح بالمشاركة الجزئية فيها وبشروطها الخاصة ـ فانها لا تعني كثيرا ، ولا ينتظر منها ان تعني ، بفتح ابواب النقاش ـ حتى النظري منه ـ في قضية الجبهة الوطنية واسسها النظرية ٠ فهي اذن قضية تهم بالدرجة الاولى القوى الوطنية التقدمية التي تدرك ان تكوين الجبهة الوطنية في البلدان التي تناضل من اجل الاستقلال الوطني الطبقي الكامل ومن اجل التقدم الاجتماعي ضد القوى الامبريالية مسألة ستراتيجية ٠ وبتعبير اكثر تحديدا فان قضية الجبهة الوطنية تهم بالدرجة الاولى القوى الوطنية التقدمية في البلدان النامية التي تم فيها تحقيق انجازات كثيرة واساسية ٠ في مجال التكتل الاقتصادي وتدعيم السلطة السياسية دون ان تتحقق بعد بدرجة كافية مشاركة جميع القوى الديمقراطية في ادارة البلاد ٠

المفهوم البورجوازي ٠٠ والمفهوم الديمقراطي

ويمكننا ان نلمح في ضوء الواقع الراهن السائد في البلدان النامية وجود عقليتين مختلفتين في النظر الى قضية الجبهة الوطنية :

عقلية تتسم بالادراك الموضوعي لحقيقة اساسية ـ وبسيطة بالقدر نفسه ـ هي ان الحياة ومشكلات الصراع السياسي والاجتماعي في هذه البلدان تتطلب البحث عن اشكال السلطة السياسية اللازمة لتوحيد جميع القوى السياسية الديمقراطية ٠ وفي اغلب الاحوال فان

العقلية نفسها تدرك ضرورة مراعاة الخصائص المميزة لكل بلد من البلدان النامية عند الدخول في مناقشة التفاصيل المتعلقة بتكوين الجبهة ومهامها وتركيبها السياسي والاجتماعي ٠ وهذه العقلية ابعد عن التجريد وعن اضفاء الاحكام المطلقة على هذه القضية المرحلية رغم ادراكها لاهميتها ٠

اما العقلية الثانية فهي التي تصدر حكما مطلقا باستحالة الديمقراطية الواسعة ـ والجبهة الوطنية هي الشكل العملي لتحقيقها ـ في المرحلة الراهنة من تطور البلدان النامية ،وذلك على اساس ان تطورها هذا محدود بدرجة لا تسمح بان « تتفهم » الديمقراطية ٠ وهذه بطبيعة الحال هي عقلية النزعة « النخبوية » البورجوازية التي ترى الانفراد ـ مرحليا على الاقل ـ بالسلطة ، ويكون ذلك غالبا لحساب شريحة معينة فحسب من شرائح البورجوازية ، فهي تكون نخبة من « المثقفين » او نخبة من « العسكريين » ٠ وبطبيعة الحال فان هذه العقلية الثانية تتردد حيث يشكل الفلاحون الاغلبية العددية للسكان في البلد النامي ٠٠ اي حيث نسبة عالية من السكان تعاني من « الامية » الفعلية والسياسية تحت وطأة الاستغلال البورجوازي الذي استلم السلطة من الامبريالية ٠

ولكن من قبيل التجريد الاعتقاد بان هذين الخطين في التفكير بازاء قضية الجبهة الوطنية يوجدان في الواقع بهذه الصورة من الوضوح والتحديد ٠ فليس المعتاد ان تكشف البورجوازية ـ خاصة وهي في السلطة ـ موقفها اللاديمقراطي بمثل هذه الصراحة ٠ انما الغالب ان تلجأ الى ايجاد ذرائع مختلفة لاستبعاد مشاركة القوى الاخرى في السلطة ، او ـ وهذا هو الاغلب ـ ان تلجأ الى تمييع تلك القوى الاخرى وتمييع مصالحها بحيث تطمس الملامح الطبقية المميزة للعمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة ، وبحيث **تصور مصالح البورجوازية في النهاية على انها هي المصالح الوطنية ، اي التوحيد بين مصالح البورجوازية والامة حتى تبدوان كأنهما شيء واحد ٠ فالبورجوازية في السلطة تستخدم اصطلاح «المصلحة الوطنية» اشارة الى مصالحها الطبقية ٠٠ بنفس المعنى الذي تستخدم به ـ مثلا ـ**

اصطلاح « امن الدولة » وهي تعني امنها هي اي امن دولة البورجوازية ·

ومع ذلك فان التناقض بين الخطين اللذين تمثلهما هاتين العقليتين او النظرتين العامتين في النظر الى قضية الجبهة الوطنية لم يخف حقيقة اساسية هي ان هذه القضية هي في الاساس قضية الديمقراطية بنفس المعنى الذي نقول به ان الثورة هي في الاساس قضية السلطة ·

ومن ثم فان المقولة الرئيسية في موضوع الجبهة الوطنية هي مقولة الديمقراطية ،ليس فقط لمجرد الحقيقة الشكلية القائلة بأن الديمقراطية مشاركة ، وانما لحقيقة اعمق واهم هي ان الجبهة الوطنية هي وسيلة – هي معبر وجسر – الى هدف اعلى واكبر هو الاشتراكية اي التقدم الاجتماعي بالنسبة للبلدان التي حققت استقلالها السياسي ، وهو التحرر الوطني بالنسبة للبلدان التي لايزال تحكم الامبريالية في مصيرها السياسي قائما بصورة كاملة او جزئية · سياسية او اقتصادية او ثقافية ·

لا اشتراكية بدون الديمقراطية

وقد صار الفصل بين التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي نوعا من التفكير المثالي المجرد في اكثر اشكاله كلاسيكية ، بل الاحرى ان نقول في اكثر أشكاله ابتذالا · وقد يكون صحيحا القول بذهنية انصار السلطة الانفرادية للبورجوازية ان البلدان النامية لم تتطور بعد الى حد يمكنها من ان تحقق المشاركة في السلطة في صورة جبهة وطنية ، وان هذه البلدان لا تزال تفتقر الى التقاليد الديمقراطية بالقدر الكافي ، اما لانها حديثة الاستقلال عن السيطرة الامبريالية او لانها لم تحقق بعد هذا الاستقلال تحقيقا كاملا · ولكن الامر الذي اكدته الخبرة التاريخية لحركة التحرر الوطني في معظم بلدان « العالم الثالث » – وبالتحديد في انجح تجاربها – ان مشاركة الجماهير وكافة القوى الديمقراطية بنشاط – سواء في النضال التحرري او في التقدم الاقتصادي – الاجتماعي هو الضمانة الاساسية لمواصلة التحولات

الثورية · والنتيجة نفسها اكدتها حركة الثورة الاشتراكية في جميع البلدان التي انتصرت فيها ·

ومن هنا قول لينين « من يريد السير الى الاشتراكية في طريق آخر غير طريق الديمقراطية السياسية ، فانه لا بد واصل الى استنتاجات حمقاء ورجعية ، سواء في الناحية الاقتصادية او السياسية » ·

فتؤكد الخبرة التاريخية ان التقدم الاجتماعي يتطلب اضفاء الديمقراطية (دمقرطة) النظام السياسي والاجتماعي للحكم ويتطلب مشاركة الجماهير في ادارة الحكومة · ولكي يكون التقدم الاجتماعي موجها لما فيه صالح الجماهير فانه لا يمكن – بالتالي – ان يتم دون مشاركة الشعب ومساندته له ·

وبطبيعة الحال فان كيفية تحقيق الديمقراطية كمثل مشكلة اخرى غير مشكلة انجاز التقدم الاجتماعي في تراثه · فذلك يتوقف على الظروف السائدة في البلد المعين ، وعلى مستوى تطوره الاقتصادي – الاجتماعي ومستوى الوعي المعرفي عموما بين جماهيره · وطبقا لهذه الاختلافات نجد بلدان العالم الثالث ما تمارس القوى الديمقراطية فيه دورها الفعال في الحياة السياسية وتشارك في قيادة الدولة او تمارس نفوذا وتأثيرا هامين عليها · ونجد – على الطرف النقيض – البلدان التي تحرم فيها القوى الديمقراطية من فرصة ممارسة هذا الدور والنشاط · وقد تأكد انه حيثما تعرض الاستقلال الوطني للتهديد بسبب شق صفوف الجماهير وضرب القوى الديمقراطية وجدت سلطة او زعامة سياسة ضيقة تنفرد بالحكم وبالقرار وتحتكر السلطة لصالح مجموعة اجتماعية ضيقة نسبيا · فان مثل هذا التركيز للسلطة يضع اقلية في مركز مميز ويفرض عزلة مصطنعة عليها ويسلب امكانية الاستخدام الكامل للطاقات الخلاقة لدى الجماهير العريضة لتحقيق التقدم الاجتماعي · وجمود التقدم الاجتماعي يضع السلطة الانفرادية بطبيعة الحال فريسة للنفوذ الامبريالي – بحثا عن حلول لمشاكل التخلف – الامر الذي يعرض الاستقلال الوطني للخطر ·

ولهذا ترحب القوى الامبريالية الخارجية دائما بنظم الانفراد

بالسلطة (يتضح هذا في فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية والفيلبين وفي معظم جمهوريات امريكا اللاتينية) وتسعى بنشاط للعمل ضد تكوين جبهات تدعم وحدة الشعب الوطنية ، لتجد في الانقسامات الداخلية ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للدول . وهي تعتمد في ذلك على قوى داخلية معارضة لا يستهان بها ، تتمثل في الاقطاعيين السابقين وغيرهم من العناصر الفاسدة التي خسرت مواقعها مع الاستقلال او مع الاجراءات الاجتماعية الجذرية .

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه عند هذا الحد هو اي درجة من الوحدة واي نوع من الوحدة يمكن ان يتحقق بين كل القوى « الديمقراطية » اذا كان الواقع الفعلي في دول « العالم الثالث » يعكس تناقضا بين المصالح النوعية لطبقات ، بل لشرائح ، المجتمع المختلفة ؟

الواقع الفعلي ايضا يعكس حقيقة مقابلة لهذا التناقض ، ذلك ان بين هذه الشرائح المختلفة للمجتمع مصلحة مشتركة تجمع بينهم على الرغم من كل تنوع مصالحهم الاقتصادية والسياسية . هذه المصلحة المشتركة هي — فوق كل شيء — تأكيد وتقوية الاستقلال الوطني . فمما لا شك فيه ان منع عودة التحكم الامبريالي الى بلد معين هو امر ليس فحسب في مصلحة جماهير الشعب العامل وحدها — التي تضم العمال والفلاحين والحرفيين والمثقفين العاملين — بل هي ايضا في مصلحة البورجوازية الوطنية ، وذلك — طبعا — باستثناء العناصر الفاسدة التي ترتبط بصورة مباشرة برأس المال الاجنبي
وفي الوقت نفسه فانه من المفهوم ان الاستقلال الوطني لا يمكن الحفاظ عليه ودعمه اذا لم تكن سلطة الدولة قائمة على اساس من تأييد الشعب وبدرجة تكفي لمواجهة الاخطار والتهديدات الخارجية .

ومن ثم فانه حتى القوى غير المتماثلة اجتماعيا يمكن ان تتحدد على اساس برنامج هدفه الدفاع عن السيادة الوطنية وعلى الاعتراف بضرورة مساندة وتأييد نوع الحكم الذي ينتهج سياسة تقدمية كشرط لا غنى عنه لحصول هذا الحكم على تأييد الشعب .

وبطبيعة الحال فان اتحادا تحت برنامج ذي اهداف عامة وعريضة الى هذا الحد لا يمكن أن يخلو من اختلافات وتناقضات في الآراء عند التصدي للطبيعة العينية لمدى الاجراءات التقدمية التي يتعين على الدولة اتخاذها لتلبية مطالب وحاجات الشعب في مجموعه. ومع ذلك فان مناقشة هذه المشكلات يمكن ان تجري داخل هذا الاطار الجبهوي الذي يشترط ان يتوفر فيه مستوى معين من التعاون بين الشرائح والمصافي الاجتماعية المختلفة والمبني على موقف مبدئي مناهض للامبريالية . ومن خلال المناقشة حول الاجراءات التقدمية الضرورية للحفاظ على هذا الموقف المبدئي ولتحقيق ذلك الهدف العريض تتبلور امام القيادات الوطنية البعيدة النظر حقيقة العلاقة العضوية بين الموقف المبدئي المناهض للامبريالية وبين الاجراءات التقدمية الحتمية التي تتعلق بالتغلب على مشكلات التخلف الاقتصادي . وذلك باعتبار ان التغلب على هذه المشكلات هو الضمان الاساسي للحفاظ على الاستقلال الوطني من التدخل السياسي والاقتصادي من جانب الامبريالية .

اذ يتضح داخل ذلك الاطار ، ومن خلال مناقشة الخلافات ، ان استمرار خضوع البلد النامي لفوضى الاقتصاد الرأسمالي — حيث يبقى تحت السيطرة الفعلية للاحتكارات والكارتيلات الراسمالية العالمية — يعني ان يظل الاستقلال الوطني معرضا للخطر ، بل وفي بعض الاحوال ان يظل الاستقلال الوطني شكليا واسميا .

ويتضح بالمثل انه حتى مع اخذ المعدلات العالية للنمو الاقتصادي التي حققتها بعض الدول النامية في الاعتبارات فان ايا منها يحتاج الى ما لا يقل عن مائة عام للحاق بالمستوى الاقتصادي للدول الراسمالية المتقدمة . وهذه حقيقة لا تلقى اي قدر من القبول ، لا من الطبقة العاملة ولا من البورجوازية الوطنية ، لانها تعني الاستسلام للبقاء في مواقع التخلف مثل هذا الامد الطويل ، وتعني في الوقت نفسه استمرار الحرمان من حق المساواة مع الدول الاخرى المتقدمة . وينشأ عن ادراك هذه الحقيقة الدافع الى البحث عن سبل اكثر فاعلية واسرع انجازا

لتضييق هوة التخلف الاقتصادي ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل . وهكذا يظهر عامل عملي هام من عوامل توحيد القوى الديمقراطية داخل الاطار الجبهوي ، وهو وجود الامكانية الموضوعية للتعاون على تنفيذ برنامج للتنمية الاقتصادية والثقافية .

ولكن هذا التصور النظري يتوقف بمنطقه بأكمله على صيغة اساسية ينبغي التأكيد عليها مرات ومرات ، وهي ان العناصر الوطنية المتباينة لا يمكن ان تتعاون تعاونا مثمرا في اي من هذه المجالات الا اذا انتهجت معا منهجا ديمقراطيا ، بمعنى ان تكون لجميع المشتركين في جبهة وطنية حقوق متساوية **بالفعل** وان يستبعد من اطار التحالف بين هذه القوى اي نوع من احتكار السلطة السياسية او اي نوع من املاء الارادة من جانب قوى معينة ضد قوى اخرى داخل الجبهة .

والمساواة في الحقوق هنا ليست مجرد مطلب شكلي ، انما هي ضرورة حيوية لتمكين القوى المشتركة من استخدام المبادرات الخلاقة للجماهير لتأمين استمرار الاستقلال السياسي والاقتصادي . وبغير هذا فان التحالف بين القوى والعناصر المتباينة يتحول الى ديكتاتورية لاحدى هذه القوى او العناصر ، وهو سلب تام لمفهوم التحالف ولمفهوم الجبهة . ولهذا فان مفهوم الجبهة الوطنية يتناقض ويتعارض بصفة قاطعة مع نظام واساليب الدولة الاستبدادية القائمة على زعامة فردية مطلقة او على تحكم اقلية « اوليجاركية » . وللسبب نفسه فان قوة الديمقراطية تتناسب تناسبا طرديا مع مقدرة الدولة على القضاء على المحاولات الانقلابية او التآمرية التي يمكن ان تصدر عن القوى المعارضة او العميلة . فكلما قويت وتحققت في صورة كاملة الديمقراطية داخل الجبهة الوطنية ، وتحققت المساواة بين العناصر المكونة لها كلما كانت السلطة اقدر على مواجهة اية تحديات رجعية ، لانها عندئذ تستند الى اوسع تأييد شعبي ممكن .

استقلالية التنظيمات التقدمية

ولكن ماذا تعني المساواة الديمقراطية الكاملة بين مكونات الجبهة الوطنية ؟

ربما كان من الافضل ان نبادر الى تقديم رد على هذا السؤال من نوع سلبي ، فنقول ان هذه المساواة لا تعني اذابة العناصر والقوى المكونة للجبهة في قوة واحدة ، خاصة اذا كانت احدى هذه القوى ممسكة فعليا بمفاتيح السلطة .

ذلك انه ما دام تكوين الجبهة الوطنية يقوم على اساس ادراك لموضوعية الاختلاف بين مصالح واهداف القوى المكونة لها - بحكم اختلاف مواقعها الطبقية في المجتمع اساسا - فانه لا يمكن تجاوز هذا الواقع الموضوعي بمحاولة اذابة هذه القوى او دمجها معا . ان كل كتلة وطنية او جماعة سياسية داخل الجبهة تمثل طبقة او شريحة اجتماعية ، ولكل طبقة او شريحة مشاكلها ومصالحها الخاصة والراهنة ، واهدافها القريبة والبعيدة ولها ايضا نظرياتها التنظيمية الخاصة التي تتلاءم مع مصالحها واهدافها وتحدد سلوكها السياسي . ومن ثم فان لكل كتلة وطنية او جماعة سياسية حقا ديمقراطيا في ان تحافظ على كيانها السياسي وعلى تنظيمها الذي يعكس مواقعها ومصالحها الطبقية . وبدون هذا الحق تفقد القدرة على تقدير دورها في الجبهة وادائه داخلها على نحو ايجابي ، وتفقد الجبهة بالتالي جزءا من قوتها بقدر ما تفقد طابعها الديمقراطي .

ان احد الآراء الساقطة في التجريد وفي التفكير البورجوازي التسلطي هو ذلك الراي الآخذ بفكرة الاندماج على انها الشكل الامثل لتحالف قوى الشعب . وهو رأي لا يخدم في الحقيقة الا تسلط شريحة معينة من البورجوازية وانفرادها بالسلطة وقمعها للقوى الاخرى تحت شعار اندماجها معها . ومفهوم الاندماج هو الرد البورجوازي الخطير على مفهوم الدور الثوري التاريخي للطبقة العاملة . وهو موجه اساسا ضد هذه الطبقة وضد دورها عن طريق تجريدها من حزبها ، من تنظيمها السياسي : حزب الطبقة العاملة . وهو موجه بالدرجة الثانية بعد الطبقة العاملة مباشرة الى طبقة الفلاحين .

القيادة للطبقة العاملة

وهذا ينقلنا بالضرورة الى القاء الضوء على دور الطبقة العاملة ، ثم دور تحالفها مع طبقة الفلاحين ، في الجبهة الوطنية .

ولا بد ان نقر ، من البداية ان دور الطبقة العاملة في الجبهة الوطنية هو نفسه دورها في الثورة ، ولا يمكن ان يقل عنه في حجمه واهميته بأي حال من الاحوال · كذلك فان دوره في تحالف العمال والفلاحين في الجبهة هو نفسه دور هذا التحالف في الثورة ·

ولا يقاس دور الطبقة العاملة ، كما تحاول البرجوازية غالبا ان تفرض حيثما كانت السلطة مركزة في يدها — بنسبة عدد افراد هذه الطبقة — الى السكان ، وان كان لهذه النسبة اهمية ولكنها اهمية غير مطلقة · الاهمية الاولى بالنسبة لدور الطبقة العاملة هي في كونها الطبقة المسلحة بأكثر الايديولوجيات تقدمية وثورية ، وبكون مصالحها الطبقية تلتقي مع مصالح التحرر والتقدم الاجتماعي — اي مع المصالح الوطنية بوجه عام — التقاء تاما ، الامر الذي لا يتوفر لاي من الطبقات الاخرى · وهي بالاضافة الى هذا كله تملك استعدادا يفوق استعداد الطبقات والشرائح الاخرى في المجتمع للانضباط الثوري الدقيق · ولكي تستطيع الطبقة العاملة ان تمارس الدور الذي يتلاءم مع امكانياتها ومركزها التاريخي فأنها لا بد ان تحتفظ — في اطار الجبهة الوطنية — بالدور القيادي لحزبها ولا بد من « **العمل بحسم على الاحتفاظ بخط سياسي مستقل وبتنظيم مستقل للحزب والنضال ضد كل اتجاه لاضعاف دور الحزب او لحل الحزب وتذويبه في الجبهة الوطنية** » · (لو ذوان السكرتير الاول للحزب الشيوعي في فيتنام الديمقراطية) ·

وينبغي ان يكون واضحا ان الحرص على استقلال حزب الطبقة العاملة وعلى دعم دوره القيادي في الجبهة لا يهدف فحسب الى الحفاظ على مهمة الحزب الثورية التاريخية ، كطليعة للطبقة العاملة ، انما هو يهدف ايضا الى اكساب الجبهة الوطنية نفسها صنعتها الديمقراطية الصحيحة وفي الوقت نفسه تزويدها بكل قدرات الطبقة العاملة الثورية والقيادة ، الامر الذي لا يمكن ان يتحقق باغفال دور الطبقة العاملة وحزبها او تذويبه في التشكيلات الاخرى ·

وكما يؤكد لو ذوان — من واقع التجربة الفيتنامية الهامة — فان « **المشكلة الاولى للثورة هي تأكيد الدور القيادي للطبقة العاملة بطريقة سليمة وشاملة · لقد اصبحت الطبقة العاملة ، بحكم موقعها**

الاقتصادي والسياسي والتاريخي الممثل الحقيقي لتقدم المجتمع البشري في عصرنا ، كما انها الطبقة الوحيدة التي تسمح للشعب العامل بان يصبح سيد مصيره » ·

ويضيف المناضل البروليتاري الاممي جورجي ديمتروف — الذي قاد في بلغاريا واحدة من اهم تجارب الجبهة الوطنية في التاريخ المعاصر — نقطة هامة اخرى في نظرية دور الطبقة العاملة في الجبهة يوضح ان « **الثورة الوطنية الديمقراطية اصبحت مرتبطة بالثورة الاشتراكية ومتداخلة معها ، ارتباطا وتداخلا جعل مسألة قيادة الطبقة العاملة لها امرا ضروريا تحتمه طبيعة الثورة الديمقراطية واتجاهها الحتمي الذي هو الاشتراكية** » ·

ولو نظرنا الى هذه الحقيقة — التي صاغها ديمتروف في صورة واحد من قوانين علم الثورة وقانونا للتحالف الوطني الديمقراطي — من وجهها الاخر لوجدناها تعني انه لم يعد يمكن للثورة الوطنية ان تكون ثورة ديمقراطية ، ولا حتى وطنية ، ولا ثورة اصلا اذا هي تحللت من اتجاه السير نحو الثورة الاشتراكية · ولا شك ان اول مظاهر التنصل من طريق الثورة الاشتراكية هو محاولة ازاحة الطبقة العاملة وحزبها عن موقع القيادة · واحد السبل المعروفة لدى البورجوازية لتحقيق هدف الانفراد بالسلطة هو رفع شعار « **التعاون الطبقي** » على انه هدف مساو لهدف تكوين الجبهة الوطنية · والحقيقة ان مفهوم « التعاون الطبقي » ومفهوم « الجبهة الوطنية » مفهومان متناقضان تماما · فحيث تعني الجبهة الوطنية عملا ونضالا مشتركا للجماهير الكادحة واحزابها السياسية ومنظماتها الاقتصادية والشعبية في سبيل تحقيق مطالب واهداف محددة لا يمكن تحقيقها الا عن طريق النضال ضد البورجوازيات والرأسمالية واحزابها وتنظيماتها ، فان « التعاون الطبقي » — ويطلق عليه انصاره اسماء اخرى مثل « المصلحة العامة » و « القضية المشتركة » ··· الخ · فانه لا يعني الا اخضاع احتياجات ومصالح الجماهير الكادحة للمصالح والاهداف الطبقية للبورجوازية ، عن طريق مساومات تجريها البورجوازية مع احزاب او جماعات او حتى اشخاص معينين · وهي مساومات تقدم فيها البورجوازية الحاكمة

تنازلات تافهة مقابل حماية وانقاذ نظامها من الحركات الشعبية التي تتهددها في فترة ما ·

ذلك ان التعاون الطبقي يفضي الى تشتيت صفوف الجماهير الكادحة عن طريق تقويض احزابها ومنظماتها لتبقى البورجوازية وتنظيماتها فارضة سيطرتها الطبقية على الاغلبية العظمى ·

وفي ظل المساومات التي تجري تحت شعار « التعاون الطبقي » تحدث كل عمليات الاستغلال والمظالم ضد الجماهير الكادحة مقابل احتفاظ بعض المشتركين في هذه المساومات بمناصب وزارية او مواقع مميزة اخرى في السلطة البورجوازية · وعندئذ تطلق البورجوازية يدها في اجراءات تنتقص من حقوق الطبقة العاملة وتثقل كاهلها (بارتفاع الاسعار وزيادة الضرائب) وتطلق ايدي الملاك لممارسة الاستغلال في مجالات مثل المساكن والاراضي الزراعية والتجارة والاعمال الطفيلية ذات الربح الفاحش · وهكذا تلقى عواقب الازمات الاقتصادية والسياسية لا على عاتق الطبقات المسيطرة والمستفيدة بل على عاتق الجماهير الفقيرة ·

ولهذا فان المحتوى الرئيسي ونقطة الانطلاق بالنسبة لجبهة وطنية ديمقراطية حقا ينبغي ان يكون الدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المباشرة للطبقة العاملة وحمايتها من الاستغلال الخارجي والداخلي على السواء · وهو أمر يتناقض تماما مع شعار واهداف « التعاون الطبقي » ·

التناقض يبقى ويتعمق

يبقى التناقض اذن حيا داخل اطار الجبهة الوطنية التي « **تجمع في وحدة متناقضة عديدا من الطبقات الاجتماعية تختلف الواحدة منها عن الاخرى ، وتتوحد كلها على اساس برنامج نضال مشترك ومحدد ··· وعلى ذلك فانه لا يمكن تصور جبهة وطنية بدون طبقات مختلفة » (لوذوان)** ·

ومع احتفاظ حزب الطبقة العاملة باستقلاله يصبح في الامكان قيامه بعملية بالغة الدقة والاهمية وهي عمل تقدير دقيق — في كل مرحلة — **للتغيرات التي تطرأ على مواقع الطبقات** ، لكي يحدد من خلال هذا التقدير العدو الاكثر خطورة · وهذا بدوره ما يكفل توسيع الجبهة الوطنية باستمرار بجذب قوى جديدة اليها تتبنى مع القوى التي سبقتها الى الجبهة اشكالا من العمل المشترك من اجل هدف ثوري محدد ومباشر ، من اجل ان تدافع الجماهير عن نفسها ضد الاستغلال الرأسمالي والسيطرة البورجوازية،أي النضال من اجل تحقيق الحريات الديمقراطية والحقوق السياسية والاقتصادية للشعب العامل ككل ·

الجبهة الوطنية اذن ليست اطارا لهدنة اجتماعية بين الطبقات ، وليست وعاء يتم فيه « التصالح » الطبقي كما تحاول البورجوازية من مواقع السلطة ان تصور الامور · بل الحقيقة ان من مهام الجبهة الوطنية العمل على احتدام الصراع الطبقي وتعميق وتوسيع نطاقه ، لصالح الطبقات الثورية والتقدمية ، عن طريق دعم نفوذ الجماهير الشعبية في اجهزة الدولة وفي التنظيمات الشعبية على السواء ·

وبدون قيام الجبهة الوطنية بواجب دعم الصراع الطبقي وتوجيهه لمصلحة الجماهير الكادحة تتحول الجبهة الى « منتدى ليبرالي » يجري التعبير داخله عن الصراع الايديولوجي والسياسي ، ولكن لا يتم حسمه ابدا · والنتيجة الخطيرة لهذا ان تتحول الجبهة الوطنية الى تنظيم ملحق بالسلطة البورجوازية ، وفي هذا الوضع فانها اما انتفقد كل دور ايجابي لها ، واما ان تتحول الى جهاز تبريري مهمته الرئيسية تبرير مسلك البورجوازية في السلطة ، اي الدعاية لسياسة رسمية دون مناقشتها ديمقراطيا فضلا عن رسمها وفرضها · وهذا هو الشكل الذي تتخذه الجبهة الوطنية حينما يتم تشكيلها « من فوق » تحت رعاية — او بالاحرى — سيطرة البورجوازية و « على مقاسها » · وحتى في مثل هذه الحالات تظل المسافة الفاصلة بين الدولة (الفوق) والجبهة (التحت) شاسعة الى حد يجعل من الدولة والجبهة عدوين او ندين متضادين ، وتكون الغلبة دائما للفوق ، أي للدولة ، اي السلطة البورجوازية · وهو أمر ينعكس حتى في شئون الحياة السياسية والاقتصادية اليومية في صورة صراع وتنافر بين « الادارة » و « الجبهة » ·

ونعود – بعد هذا الاستطراد – لنقرر ان قيادة الطبقة العاملة للجبهة وبقاء استقلالية حزبها وتنظيماته وحريته الديمقراطية في العمل هي الضمان الاساسي والاكثر جوهرية لقيام الجبهة بمهامها الوطنية والديمقراطية والثورية ٠

ولكن ، اذا كان المعلوم ان الطبقة العاملة في معظم – ان لم يكن كل – بلدان « العالم الثالث » تواجه صعوبات جمة في تولي دور القوة الاجتماعية القائدة،بل انها تعاني من تأخر عملية دعم صفوفها وتنظيمها الحزبي ، فكيف تهيء صيغة الجبهة الوطنية للطبقة العاملة القيام بهذا الدور القيادي لصالح كل الجماهير الكادحة ؟

التحالف بين العمال والفلاحين

يعيدنا هذا السؤال الى الهدف الثاني الذي يتعرض – بعدالطبقة العاملة – لمحاولات البورجوازيةفرض سيطرتها الانفرادية على السلطة، وهو التحالف بين العمال والفلاحين ٠

فالى جانب حقيقة المصاعب التي تجدها الطبقة العاملة في الاضطلاع بدورها القيادي في بلدان « العالم الثالث » ، هناك حقيقة اخرى هي ان الفلاحين يشكلون الاغلبية العظمى للسكان ، ويشكلون في الوقت نفسه فئة تعاني بشدة من استغلال البورجوازية وبعد قرون طويلة من الاستغلال الاستعماري ، حتى ان طبقة الفلاحين لم تخف ضغوط النظام الاقتصادي الاستغلالي عليها ، حتى بعد تحقيق الاستقلال الوطني ٠ ولهذا فهي طبقة تتوق الى التغيير ، أي الى التقدم الاجتماعي وتقف في مواقع الدفاع عن الاستقلال الوطني ودعمه ٠ ولئن كان يقال كثيرا عن انخفاض مستوى الوعي السياسي عن الوعي الثقافي العام بين جماهير الفلاحين ، وعن نزوعهم البورجوازي الى الملكية الناتج عن التصاقهم بالارض ، فانه ينبغي ان يقال ايضا انه لم يمر وقت في التاريخ ركن فيه الفلاحون الى السلبية الكاملة ٠ فالتاريخ مليء بالامثلة على الهبات الجماهيرية الفلاحية تحت ضغط استغلالي لا يمكن احتماله وتحت ضغط عنف ووحشية الطبقات المالكة المميزة ٠ وصحيح ان حروب الفلاحين وهباتهم في التاريخ القديم والحديث لم تنته الى انتصار

كامل ، وانه حتى في الحالات التي تمكن فيها زعماء ثوراتهم من اقامة دولة جديدة لهم ، فان هذه الدولة قد تحطمت بعد ذلك تحت وطأة انشغال الفلاحين انفسهم بمصالح محلية ضيقة للغاية ٠ صحيح هذا وذاك ، ولكن طبقة الفلاحين كانت دائما في حركة تداخل مستمر مع الطبقة العاملة من ناحية ، ومع البورجوازية من ناحية اخرى ٠ وفي معظم بلدان « العالم الثالث » فان الطبقة العاملة نفسها تأتي من صفوف الفلاحين ، ويعيش افرادها لفترات طويلة وسطهم ٠

وتشكل جماهير الفلاحين – بحكم الاوضاع الاستغلالية التي تعيش تحت وطأتها وبحكم صلات التداخل المستمرة بينها وبين الطبقة العاملة والبورجوازية الوطنية – قوة ثورية هائلة ٠ وتتحقق ثوريتها من خلال عملها في تنسيق وتآزر مع قطاع من المجتمع يتمتع بدرجة اعلى من الوحدة والوعي الثوري والمقدرة التنظيمية ، قطاع يضع المصالح العامة فوق كل مصلحة محلية ضيقة ، ويتحرك في اتجاه المصالح الوطنية ، ويقوم بدوره اساسا في المدن التي اصبحت هي المراكز المؤثرة في الحركة والحياة الاجتماعية٠ بمعنى ان طبقةالفلاحين تمثل طاقة ثورية هائلة ، ولكن اتجاه تفجير هذه الطاقة واستثمارها يتوقف على طبقة اخرى هي القادرة على القيام بالدور القيادي الموجه ، وهي – كما شرحنا من قبل – الطبقة العاملة ٠

وفي كتاب «خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية» نجد ان لينين يعرف الشعب بالتحديد بأنه البروليتاريا والفلاحون ٠ ويمضي بعد هذا التعريف مباشرة الى القول : « **فقط البروليتاريا تستطيع ان تمضي بثبات الى النهاية،لانها تمضي الى ابعد من الانقلاب الديمقراطي بكثير ٠ ولهذا تسير البروليتاريا في الصفوف الاولى من النضال ٠٠٠ وفي صفوف الفلاحين عناصر عديدة نصف بروليتارية الى جانب العناصر البورجوازية الصغيرة ٠ وهذا ما يجعل الفلاحين متقلقلين هم ايضا ، ويجبر البروليتاريا على التراص في حزب طبقي واضح المعالم ٠ ولكن تقلقل الفلاحين يختلف اختلافا جذريا عن تقلقل البورجوازية ٠ لان الفلاحين لا يهتمون اليوم بالحفاظ المطلق على الملكية الخاصة بقدر ما يهتمون بانتزاع اراضي الملاكين العقاريين التي هي احد الاشكال الرئيسية لهذه الملكية ٠ ودون ان يصبح الفلاحون لهذا**

السبب اشتراكيين ، دون ان يكفوا عن ان يكونوا بورجوازيين صغارا ، فانهم يستطيعون ان يصبحوا من انصار الثورة الديمقراطية الحازمين، ومن اشدهم تمسكا بها » ٠

ويذكر لينين في المصدر نفسه ـ ان ما يربط الفلاحين بالثورة ليس التحولات الزراعية الجذرية فحسب ، بل ايضا « جميع مصالحهم العامة والدائمة ٠ بل ان الفلاحين هم بحاجة الى الديمقراطية حتى في غمرة النضال ضد البروليتاريا ، لان النظام الديمقراطي وحده يستطيع ان يعبر عن مصالحهم بدقة وان يعطيهم الاولوية ، وهم الجمهور ، وهم الاكثرية » ٠

وعلى هذه الاسس الموضوعية الواضحة يحدد لينين مهمات الطبقة العاملة بالنسبة للثورة الديمقراطية وبالنسبة للثورة الاشتراكية على النحو التالي :

« ينبغي على البروليتاريا ان تقوم بالانقلاب الديمقراطي الى النهاية بأن تضم اليها جماهير الفلاحين لسحق مقاومة الاوتوقراطية بالقوة وشل تذبذب البورجوازية ٠ وينبغي على البروليتاريا ان تقوم بالانقلاب الاشتراكي بأن تضم اليها جماهير العناصر نصف البروليتارية من السكان ، لسحق مقاومة البورجوازية بالقوة وشل تذبذب الفلاحين والبورجوازية الصغيرة » ٠

وهذا يعني اساسا ان التحالف بين العمال والفلاحين ضروري في مرحلتي الثورة : الديمقراطية والاشتراكية ٠ وهو اذن عصب الجبهة الوطنية التي تحمل على عاتقها مهمات الثورة الوطنية بشقيها ٠ وفي البلاد الزراعية اساسا حيث يشكل الفلاحون الغالبية الساحقة من السكان فان « التحرر الوطني يجب ان يكون في المحل الاول وبشكل جوهري تحريرا للفلاحين ، والديمقراطية يجب ان تكون في المحل الاول وبشكل جوهري ديمقراطية للفلاحين » (لوذوان) ٠ وهذا وحده الكفيل بجذب الفلاحين الى جانب الطبقة العاملة وتنمية الطاقات الثورية في الريف وبناء التحالف بين العمال والفلاحين على اساس من قيادة الطبقة العاملة ٠

وبدون هذا التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين وتحت قيادة الاولى لا يمكن ان توجد جبهة وطنية ، ولا يمكن ان تنتصر الثورة الديمقراطية وان تخطو نحو الثورة الاشتراكية ٠ فاذا قلنا ان قيادة الطبقة العاملة هي الشرط الجوهري الاول لقيام جبهة وطنية تقدمية ، فان تحالف العمال والفلاحين هو الشرط التالي الجوهري بالمثل لصيغة الجبهة الوطنية ، في اي من دول « العالم الثالث » بوجه خاص ٠

وكما ان قيام الجبهة الوطنية لا يعني ذوبان التناقضات بين عناصرها المكونة بمجرد دخولها في هذه الجبهة ، فان قيام التحالف بين العمال والفلاحين بالمثل لا يعني اختفاء التناقض بين المصالح الطبقية لكل منهما ٠ انما هو يعني وضع هذا التناقض في موضعه الصحيح ودراسته في اطار المصلحة الوطنية العامة ٠ وبطبيعة الحال فان الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين من جهة والبورجوازية من جهة اخرى يتخذ شكل تناقض ثانوي في مرحلة الثورة الديمقراطية، على حين يتحول الى تناقض اساسي في مرحلة الثورة الاشتراكية، لان البورجوازية الوطنية تكون ثورية في الصراع ضد السيطرة الامبريالية، ولكنها تبقى طبقة مستغلة (للعمال والفلاحين) وتجني من وراء استغلالها لها الارباح ، ولهذا فهي تقف في طريق التحول الاشتراكي عندما يتعارض مع فوائدها ٠ ويكون من قبيل الاندفاع المبالغة في تقدير الامكانيات الثورية المناهضة للامبريالية لدى البورجوازية الوطنية ، بقدر ما انه من الخطأ استبعاد مشاركتها في النضال الوطني ٠ **اذ من الخطأ حتما تصنيف البورجوازية الوطنية في بلدان « العالم الثالث » النامية تصنيفا مطلقا على انها حليفة للامبريالية او على انها عدو لها ٠ انما ينبغي تحديد مواقع البورجوازية الوطنية ومواقفها السياسية وفقا لعوامل موضوعية محددة تعكسها سياساتها وسلوكها ٠**

وبالمثل فان من الخطأ المبالغة في القدرات الثورية للفلاحين او اغفال وجود تيارات رجعية داخلها ٠ « انما نساند حركة الفلاحية بقدر ما هي ديمقراطية ثورية ٠ ونحن نستعد (توا ودون اي تأخير)لمكافحتها

ما ان تصبح رجعية ضد البروليتاريا » ٠ (لينين : موقف الاشتراكية الديمقراطية من حركة الفلاحين) ٠ واستمرار الدور القيادي في ايدى الطبقة العاملة وحزبها هو – مرة اخـــرى – الضامن لاتخاذ مواقف واحكام موضوعية صحيحة تجاه البورجوازية الوطنية من ناحية وتجاه الفلاحين من ناحية اخرى ٠

حول تجربة الاتحاد الاشتراكي في مصر وصيغة التحالف

بقلم سعد جلال

طوال الستينات وحتى يومنا هذا والاتحاد الاشتراكـي يوصف على انه « وعاء » يضم داخله قوى الشعب العاملة وعلى انه « تحالف » يضم القوى الوطنية المختلفة في المجتمع المصري ٠ ورغم انه لا خلاف على انه هناك مصالح وطنية موحدة لجميع القوى والاتجاهات الوطنية مثل تحرير الارض ودعم مقومات وركائز الاستقلال الاقتصادي للبلاد والاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية ، الا انه عند تحديد وترتيـب الاولويات الاقتصادية والاجتماعية تثور القضية المركزية الخطيرة الا وهي : « **كيف يتم تحديد أهم المصالح الخاصة لكل قـوة اجتماعية في التحالف وترتيب اوليات تحقيقها** » ، اذ ان في تحديد هـذه المصالح تنشأ صراعات وخلافات حول القضايا الوطنيـة الاساسيـة ذاتها : أساليب ونمط التنمية ، اتجاه ونوعية التحولات الاجتماعية المطلوبة ، أساليب العمل السياسي والممارسة للديمقراطية وغير ذلك من المسائل التي تتحدد من واقع الايديولوجية والمصالح الخاصة بالقوى الاجتماعية المختلفة ٠

ما ان تصبح رجعية ضد البروليتاريا » · (لينين : موقف الاشتراكية الديمقراطية من حركة الفلاحين) · واستمرار الدور القيادي في ايدى الطبقة العاملة وحزبها هو – مرة اخرى – الضامن لاتخاذ مواقف واحكام موضوعية صحيحة تجاه البورجوازية الوطنية من ناحية وتجاه الفلاحين من ناحية اخرى ·

حول تجربة الاتحاد الاشتراكي في مصر وصيغة التحالف

بقلم سعد جلال

طوال الستينات وحتى يومنا هذا والاتحاد الاشتراكي يوصف على انه « وعاء » يضم داخله قوى الشعب العاملة وعلى أنه « تحالف » يضم القوى الوطنية المختلفة في المجتمع المصري · ورغم انه لا خلاف على انه هناك مصالح وطنية موحدة لجميع القوى والاتجاهات الوطنية مثل تحرير الارض ودعم مقومات وركائز الاستقلال الاقتصادي للبلاد والاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية ، الا انه عند تحديد وترتيب الاولويات الاقتصادية والاجتماعية تثور القضية المركزية الخطيرة الا وهي : « **كيف يتم تحديد أهم المصالح الخاصة لكل قوة اجتماعية في التحالف وترتيب اوليات تحقيقها** » ، اذ ان في تحديد هذه المصالح تنشأ صراعات وخلافات حول القضايا الوطنية الاساسية ذاتها : أساليب ونمط التنمية ، اتجاه ونوعية التحولات الاجتماعية المطلوبة ، أساليب العمل السياسي والممارسة للديمقراطية وغير ذلك من المسائل التي تتحدد من واقع الايديولوجية والمصالح الخاصة بالقوى الاجتماعية المختلفة ·

وجوهر الازمة السياسية في مصر يكمن في أن ثورة ٢٣ يوليو حاولت منذ البداية مصادرة وتجميد قوانين الجدل الاجتماعي عن طريق محاولة ادعاء امكانية حل التناقض بين طبيعة التركيب الطبقي للمجتمع المصري وايجاد صيغة للعمل السياسي تطمس واقع انقسام المجتمع الى طبقات • وقد سادت هذه النظرة كافة تجارب التنظيم السياسي منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو اذ كان هناك دائما ذلك الحرص النظري على التأكيد بأن كل التنظيمات بلاهوية طبقية محددة ، انها أمة بكاملها تجتمع على الحب والوحدة بلا صراع ، **فهيئة التحرير** كانت تنظيم « لمختلف طبقات الامة ، هدفه اقامة وحدة وطنية داخل اطار من المحبة والتعاون لتحقيق الاهداف الوطنية » ، **والاتحاد القومي** « لم يكن حزبا ولا يمثل احتكارا لفئة من الناس ولكنه كان يمثل ابناء الامة كلهم بجميع طبقاتهم داخل اطار من المحبة والوحدة الوطنية لحل المتناقضات بوسائل سلمية » (١) •

وفي غياب التمثيل المستقل للقوى الاجتماعية المختلفة ، تصبح منظمات الاتحاد الاشتراكي غير معبرة عن تحالف بين قوى اجتماعية ـ كل منها لها نظرتها السياسية المتمايزة ـ بل تعبيرا عن المصالح والافكار المتفق عليها في اطار السلطة ،ففي حدود المصالح والافكار المتفق عليها في قمة السلطة يسري التزام المستويات الدنيا للاتحاد الاشتراكي لقرارات ما يعلوها ، حتى نصل الى اللجنة التنفيذية العليا فيصبح التطابق كاملا بين قيادة الاتحاد الاشتراكي وقمة جهاز السلطة التنفيذي •

وتدرك الجماهير بحدسها ووعيها السياسي ان هذه « الوحدة الكاملة » و« المطلقة » بين التنظيم السياسي وجهاز السلطة التنفيذي ما هي الا تجسيدا لمقومات نوعا من النظام « الشمولي » الذي يقضي على الوجود السياسي والتنظيمي والايديولوجي المستقل للقوى الاجتماعية غير الممثلة بهيكل السلطة وشل مبادراتها وتطويع مجمل

(١) انظر صلاح عيسى « مستقبل الديموقراطية في مصر » ـ مجلة الكاتب ـ السنة الرابعة عشرة ـ سبتمبر ١٩٧٤ ـ ص١٨

عملية الصراع السياسي والطبقي في المجتمع لمصالح واجتهادات قوى البورجوازية •

١ ـ الاتحاد الاشتراكي : هل هو حزب الطبقة الوسطى أم تحالف لجميع القوى والاتجاهات الوطنية •

لسنا هنا بصدد تناول أزمة الديمقراطية والعمل السياسي في مصر وتتابع الاشكال السياسية في عهد الثورة ، ولكننا سنقتصر هنا على تحليل تجربة **الاتحاد الاشتراكي** باعتبارها أكثر أشكال العمل السياسي تقدما في عهد الثورة • ونود ان نثبت في هذا التحليل ان الواقع السياسي والاقتصادي قد أحال الاتحاد الاشتراكي الى **حزب** بالفعل وليس مجرد **وعاء** يضم قوى الشعب العامل من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسمالية وطنية •

ورغم ان الاتحاد الاشتراكي قد أعيد بناؤه خمس مرات ـ كانت آخرها بعد حركة ١٤ مايو ١٩٧١ ـ فقد ظلت الغلبة في القيادات العليا والوسطى للاتحاد الاشتراكي لممثلي الطبقة الوسطى من مهنيين وكبار موظفين وتكنوقراطين وممثلي الشرائح الوسطى من الرأسمالية التجارية والصناعية والزراعية • وهذه التركيبة الطبقية للقيادات العليا والوسطى للاتحاد الاشتراكي لم تجيء وليدة الارادة الحرة للجماهير بل جاءت نتيجة التدخل السافر لاجهزة الامن وتحت عديد من الضغوط الادارية ـ من شطب واستبعاد وتهديد ـ بالشكل الذي يؤدي الى استبعاد العناصر والقوى الاكثر ارتباطا بمصالح الجماهير الكادحة وحتى تتمكن عناصره البورجوازية المتوسطة من احكام سيطرتها على التنظيم السياسي •

واذا بدأنا منذ البداية نجد أن المؤتمر الوطني للقوى الشعبية المنعقد في يناير ١٩٦٢ ـ والذي جاء كجزء هام من عملية **اعادة تكوين** شاملة للتنظيم السياسي في البلاد ـ قد غلب على تشكيله الفئات المهنية والعناصر البورجوازية والبيروقراطية من الطبقة الوسطى • اذ بلغ عدد المقاعد بالمؤتمر ١٧٥٠ مقعدا كان توزيعها كالتالي :
١٥٠ للرأسمالية الوطنية ، ٢٢٥ لاعضاء النقابات المهنية ، ١٣٥

لموظفي الحكومة ، ١٩٥ لاعضاء هيئات التدريس الجامعي ، ١٠٥ للطلاب ، ١٠٥ للنساء · بينما بلغ عدد المقاعد المخصصة للفلاحين ٣٧٥ والعمال ٣٠٠ ، وقد ذهبت معظم المقاعد « العمالية » الى الموظفين وأصحاب الياقات « المنشيه » بينما ذهب معظم « المقاعد الفلاحية » لاغنياء الفلاحين في ظل التعاريف المشوشة والمطاطة للعامل والفلاح ·

وليس من المستغرب اذن ان يترتب على تعريف لجنة المائة – المنبثقة عن ذلك المؤتمر – للفلاح (بأنه المقيم بالقرية والمشتغل بالزراعة وحيازته لا تزيد عن ٢٥ فدانا) ان استحوذت البورجوازية الريفية على نصيب الاسد في الاجهزة السياسية والتشريعية تحت شعار « كلنا فلاحون » ·

وتتأكد الهوية الطبقية للاتحاد الاشتراكي كحزب للطبقة الوسطى وقطاعات البورجوازية المتوسطة في المجتمع المصري بوضوح اكثر من واقع دراسة خاصة اجرتها سكرتارية الاتحاد الاشتراكي لشئون الاعضاء – دون التقيد بتعريف « العامل » و « الفلاح » الذي جاء في تقرير لجنة المائة– اذ أسفرت هذه الدراسةعن النتائج التالية بخصوص **التركيب الاجتماعي** لاعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي بمختلف محافظات الجمهورية · (راجع الجدول في الصفحة التالية)

ومع مرور الزمن أصبحت المراكز القيادية في الاتحاد الاشتراكي مختلطة ومرتبطة بتولي المناصب القيادية في الاجهزة التنفيذية والقطاع العام ، وبذا اصبح الاندماج بين الاتحاد الاشتراكي « كتنظيم سياسي » واجهزة السلطة التنفيذية كاملا ·

وقد جاء تشكيل **التنظيم الطليعي** داخل الاتحاد الاشتراكي بمثابة اعتراف وتقنين لدور الاتحاد الاشتراكي كحزب يجمع وينتظم في صفوفه العناصر المرتبطة والمستفيدة بتطوير طريق « رأسمالية الدولة الوطنية » في مصر · وغدت قيادات التنظيم الطليعي في معظم الاحوال هي نفسها قيادات القطاع العام وقيادات الجهاز الاداري المرتبطة بهذا

المحافظة	العمال	الفلاحين	اخرى (مهنيون)	اخرى (غير مهنيين)	المجموع	النسبة المئوية للفئات الاخرى (مهنيون وغير مهنيين) إلى مجموع الاعضاء
القاهرة	١٩	–	٩٥	٢٧٨	٣٩٢	٩٥
الجيزة	٥	–	٢٤	٥٧	٩٣	٨٧
القليوبية	١٣	٩	٥١	–	٧٣	٧٠
المنوفية	٥	١٦	٤٧	–	٦٨	٧٠
الاسكندرية	١٠	١	٦٤	٤٨	١٢٣	٩١
بورسعيد	٧	–	٣٠	–	٣٧	٨١
الاسماعيلية	٢	٣	٣٠	–	٣٥	٨٦
السويس	٦	٣	٣٠	–	٣٩	٧٧
الشرقية	١٢	٢٢	٥٤	–	٨٨	٦١
البحيرة	٤	١٥	٦١	–	٨٢	٧٤
أسيوط	١	٩	٤٠	٢	٥٢	٨١
الفيوم	١	٦	٣٣	–	٤٠	٨٣
بني سويف	٢	٨	٣١	–	٤١	٧٦
سوهاج	٦	٢٨	٥٨	–	٩٢	٦٢
قنا	٢	٢٤	٤٣	–	٦٩	٦٢
اسوان	٨	١٠	٣٧	–	٥٥	٦٧
مطروح	١	٢	٦	–	٩	٦٧
البحر الاحمر	٣	–	٥	–	٨	٦٢
الجملة	١٠٧	١٦٣	٧٣٩	٣٨٥	١٣٩٤	٨١

المصدر : ميشال كامل : « دور البرجوازية الصغيرة ··· » – العدد ١ ، ١٩٧١ ،

الخط . (١) وليس ادل على ذلك من ان اللجنة المركزية التي اسفرت عنها الانتخابات التي جرت عام ١٩٦٨ في اعقاب بيان ٣٠ مارس الشهير كانت تضم من بين مجموع أعضائها المائة والخمسين : « ٢١ من امناء المحافظات (وهم غالبيتهم ان لم يكن جميعهم من غير العمال والفلاحين) ، ٢٤ وزيرا ، وزيرين سابقين ، ٧ اعضاء مجلس أمة ، ٣ من كبار الموظفين ، ٣ محامين ، ٧ من رجال البحث العلمي ، ٣ رؤساء مجالس ادارة ، صحافيان ، مدرسان ، عضوين بمجلس ادارة نقابات مهنية ، ٥ مديرين بالاصلاح الزراعي » . (٢)

ثم جاء ١٤ مايو ١٩٧١ .. وجرت انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكي في سرعة محمومة .. وأسفرت تلك الانتخابات عن أن تولى **أغنياء الفلاحين وأعيان الريف** زمام الامور في الاتحاد الاشتراكي ، وأحكموا قبضتهم على التنظيم السياسي بكافة مستوياته من الوحدات القاعدية في القرية ، الى لجان الاقسام والمراكز الى لجان المحافظات

---

(١) يختلف الوضع والتحليل بالنسبة لتشكيل وتطور « منظمة الشباب » داخل الاتحاد الاشتراكي . فقد جاء تشكيل منظمة الشباب كأول منظمة جماهيرية بايحاء من السلطة في منتصف الستينات كجزء من عملية الصراع بين الاجنحة داخل السلطة الناصرية . اذ كان المطلوب هو بناء منظمة الشباب كمنظمة جماهيرية منضبطة لموازنة نمو نفوذ المؤسسة العسكرية « شلة المشير عامر في الجيش والمخابرات » في اعقاب حرب اليمن . وازاء التوسع في تجنيد الشباب ومحاولة اعطائهم قدرا من التثقيف السياسي فقد خرجت تجربة المنظمة في مراحل عديدة عن المخطط المرسوم لها كأداة طيعة في يد السلطة ، وكادت المنظمة تتحول الى تنظيم سياسي قادر على الحركة المستقلة . اذ افرزت المنظمة عددا كبيرا من العناصر الوطنية والتقدمية المخلصة والتي تلعب دورا ملموسا في الحركة الوطنية الديمقراطية الجديدة منذ عام ١٩٦٨ .

(٢) انظر : محمد فريد شهدى ، **تأملات في الناصرية** ، دار الطليعة ـ بيروت، ١٩٧٣ ، ص ١١٤ ـ ١١٥

.. ولعله من المفيد ان نقدم نماذج لبعض الذين انتخبوا أمناء للمحافظات بعد ١٥ مايو (١) :

● محمد حامد محمود ـ أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة البحيرة ـ من أعيان قرية الرحمانية ـ بحيرة . خضع هو وأسرته لقانوني الاصلاح الزراعي الاول والثاني .. وقد أصبح لاحقا أمينا عاما مساعدا للاتحاد الاشتراكي .

● أحمد عبد الهادي القصبي ـ أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة الغربية ـ ينحدر من أسرة من كبار ملاك الاراضي وله صلات وثيقة بالجماعات الصوفية .

● دكتور القاسمي الطرشوبي ـ أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة الدقهلية ـ ينحدر من أسرة من كبار ملاك الاراضي خضعت لقانون الاصلاح الزراعي ، يمتلك عدد من الصيدليات في مدينة المنصورة .

● دكتور سالم شحاته ـ أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة كفر الشيخ ـ طبيب ارياف ويشتغل أيضا بالزراعة .

● المهندس سيد مرعي ـ الامين العام للاتحاد الاشتراكي ـ يمارس على نطاق واسع هو وأسرته الزراعة الرأسمالية الحديثة القائمة على البذور المنتقاة وتصدير الحاصلات والزهور والنباتات العطرية .

★

ان هذا العرض المدعوم بالوقائع والاحصائيات لا يترك مجالا للشك

---

(١) انظر محمد فريد شهدى : « اليسار المصري وموقعه من الاحداث » ، مجلة **دراسات عربية** ، ١٩٧٣ .

حول الهوية والطبيعة الطبقية للاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي خلال أطواره المختلفة ·

نعم يمثل الاتحاد الاشتراكي « نوعا ما من التحالف » ·· بالقطع ليس « تحالف قوى الشعب العاملة » بل « **تحالف قطاعات وشرائح البورجوازية المتوسطة في الريف والمدينة** » على وجه التحديد · وفي هذا الاطار لا ننكر أنه كانت تدور صراعات عنيفة بين الاجنحة والشرائح المختلفة للبورجوازية المتوسطة ·· اذ كانت تنشأ تناقضات حادة بين التكنوقراط والعناصر المرتبطة بطريق « رأسمالية الدولة » من جانب وبين عناصر البورجوازية الريفية والقطاعات المرتبطة برأس المال الخاص والطفيلي من جانب اخر حول قضايا حيوية مثل اتجاهات التنمية الاقتصادية ومستقبل التحولات الاجتماعية والسياسية الخارجية الخ ··· ولكن تلك الصراعات كانت تجري وتدار بعيدا عن المشاركة الواعية والمنظمة للجماهير العريضة من عمال وفلاحين وبورجوازية صغيرة ·· اذ قد اتفقت كل الاطراف داخل تحالف السلطة على قواعد محددة « للعبة السياسية » لا تخرج على عملية الصراع السياسي وذلك في اطار الافق الطبقي المقبول من الجميع وهو استمرار احتكارهم للعمل السياسي وتطويع الصراعات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع لصالح مصالحهم النامية المتنامية ·

٢ ـ حول صيغة التحالف ·· ومستقبل العمل السياسي في مصر

لا خلاف مع ما تطرحه وثائق الثورة عن أن صيغة التحالف هي الاساس في العمل السياسي ، ولكن الشكل السياسي لهذا التحالف هو المفتوح للاجتهاد من جانب كل القوى والاتجاهات الوطنية على ضوء الدروس المستخلصة من تجربة الاتحاد الاشتراكي ·

فالاتحاد الاشتراكي كما خبرناه خلال الاثني عشر سنة الماضية قد تحول بالفعل الى الحزب الذي تبنى **ايديولوجية السلطة** ، وأصبح يربط بين قياداته العليا وكوادره الوسطى مصالح طبقية واحدة هي **مصالح الطبقة والبورجوازية الوسطى** · والجدير بالذكر أنه اثناء الحوار الاخير الذي جرى حول « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » خلال صيف

هذا العام ، نجد ان عناصر الطبقة الوسطى هم اكثر الناس تمسكا بصيغة التنظيم السياسي الواحد **المختلط** · اذ ان في هذا الاطار يتم طمس المعالم والحدود الطبقية ويتحقق **الوفاق الشكلي** تحت قيادة البورجوازية المتوسطة ·

وازاء فشل الاتحاد الاشتراكي في تجاربه العديدة في استيعاب اراء وافكار قوى اجتماعية اخرى غير مصالح وافكار البرجوازية المتوسطة ، يصبح من الطبيعي ان تحاول الاراء والقوى الاخرى ان تجد متنفسا لها خارج تنظيماته ، اذ أصبحت عبارات « تحالف قوى الشعب العامل » مجرد عبارات انشائية لا تعبر عن الواقع السياسي اليومي الذي تعيشه الجماهير ·

وكان ان نتج عن ذلك الوضع ان تولدتنشاطات سياسية وجماهيرية هامة خارج اطار التنظيمات الرسمية للاتحاد الاشتراكي والتشكيلات النقابية الرسمية في السنوات الاخيرة · فقد شكل الطلاب في جامعة القاهرة « اللجنة الوطنية العليا » في عام ١٩٧٢ و « لجان الدفاع عن الديمقراطية » في معظم الجامعات عام ١٩٧٣ كأطار جديد للعمل السياسي والتحرك الوطني الديمقراطي · كذلك نسمع عن نشاطات وتحركات عمالية هامة خارج نطاق النقابات الرسمية ولجان الاتحاد الاشتراكي ، ولعل اهمها ذلك الاعتصام الكبير لعمال الحديد والصلب في أغسطس ١٩٧١ ، وعمال الشحن والتفريغ في الاسكندرية عام ١٩٧٣ ·

ازاء هذه المعطيات الجديدة للوضع السياسي تبلور اثناء الحوار حول « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » تيار وطني ديمقراطي قوي ينادي بتحويل الاتحاد الاشتراكي الى **جبهة سياسية** تقود مهام النضال الوطني الديمقراطي للشعب المصري ، وذلك من خلال التحالف بين أحزاب وقوى سياسية تمثل بالضرورة مصالح ورؤيا سياسية مختلفة في اطار المهام العريضة الملحة لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ·

ولذا فقد اقترح البعض ان عملية التنظيم الواسع للاتحاد

الاشتراكي – كأطار للتحالف – لن تستقيم عن **طريق العضوية الفردية المباشرة ، المختلطة فكريا وطبقيا** · « بل يتحقق وجوده النشيط والخلاق بتنسيق التحالف بين قوى الثورة الممثلة في العمال والفلاحين والمثقفين والجنود من خلال نقاباتهم وتعاونياتهم ، وأحزابهم السياسية التي تجمعها أهداف مرحلية » (١) ·

ان أية محاولة لفرض أيدلوجية بعينها على مجموع القوى الثورية قسرا يعني بالضرورة تصفية مفهوم التحالف وتحطيم وحدة القوى الثورية · ولقد كانت مذبحة لجنة النظام في الاتحاد الاشتراكي في فبراير – مارس ١٩٧٣ تجسيدا لمحاولات القسر والفرض الايديولوجي التعسفي من جانب العناصر البورجوازية المسيطرة على قيادة التنظيم السياسي على كل فرد من أفراد التنظيم في محاولة متخلفة لتصفية حرية الفكر والاجتهاد على مستوى الافراد المنتمية لهذا التنظيم ··· ناهيك عن ما يسمى « قوى التحالف » ·

وقد كادت تلك الازمة ان تعصف بكل ما تبقى من شكليات ما يسمى « التحالف » ، ومرت البلاد بفترة صعبة في أحرج فترات الكفاح الوطني والتحضير لمهام تحرير الارض المحتلة · وذلك يعكس بوضوح مدى قوة النزعة نحو الاستئثار بالسلطة والانانية الطبقية الضيقة لدى الدوائر البورجوازية الحاكمة مما يدفعها أحيانا الى تخريب « شكليات » و « واجهات » التحالف في أعصب لحظات الكفاح الوطني والتحرري · فاليسار والقوى الوطنية الديمقراطية في مصر تمسكت منذ ١٩٥٥ ودوما بمفهوم التحالف بأخلاص وتضحية ، ولكن موقف البورجوازية الحاكم كان متقلبا على ضوء المتغيرات الدولية ، وعندما كان هناك انقضاض على سياسة « التحالف » كان ذلك دوما من جانب السلطة ·

★

(١) انظر مقال العامل عطيه الصيرفي بعنوان « الاحزاب ·· ليست رجسا من عمل الشيطان » ، **روز اليوسف** العدد ٢٤١٠ – اغسطس ١٩٧٤ ·

لقد آن الاوان لكي تعترف كل الاطراف المعنية بقضية التحالف بمسألة بديهية وأولية الا وهي ان المتطلبات الاولية لقيام أية صيغة للتحالف تتمثل في ضرورة اطلاق حركة الجماهير في التحرك والتنظيم · اذ عندما تكون هناك قوى منظمة وطلائع معبرة عن فئات الشعب وطبقاته المختلفة ·· لكل منها افكارها وبرامجها ·· عندئذ يكون التحالف الحقيقي قائم على الالتقاء الاختياري لهذه القوى في **جبهة وطنية تقدمية مستجدة** ·· تلتزم بأنجاز برنامج محدد يتلخص في متابعة السير في المراحل المتقدمة من الثورة الوطنية الديمقراطية والتحضير للمهمات الاولية للانتقال نحو الاشتراكية ·

اذن فالتحالف بين القوى الوطنية الديمقراطية ضرورة ·· ولكن هناك فرق جوهري بين صيغة التحالف كتلك التي نحدد شروطها – وهي الصيغة المتعارف عليها في كل الممارسات السياسية في كل مكان – وبين المفهوم القسري للسلطة القائم على احالة التحالف الى صيغة احتكارية تفقد من خلالها الطبقات الشعبية استقلالها الايديولوجي والتنظيمي معا ·· وتتحول **لقوى ذيلية** للبورجوازية الحاكمة ·

ان الجماهير العريضة للشعب المصري – بعد هذه السنوات الطويلة من التسريح والقهر الايديولوجي والسياسي – تتطلع وتناضل من اجل ارساء مقومات مرحلة جديدة من « الديمقراطية الجديدة » القائمة على توسيع وتعميق قاعدة الديمقراطية الشعبية وتصفية احتكار البورجوازية المتوسطة والطبقة الوسطى للعمل والنشاط السياسي ·· وبناء الجبهة الوطنية التقدمية المتحدة على أسس جماهيرية راسخة بعيدة عن وصاية الاجهزة الادارية وتدخل الاجهزة البوليسية ·

ان تعميق الديمقراطية الشعبية في مصر ليس شعارا رنانا او ترفيا بل أنه يشكل الشرط الاساسي وحجر الزاوية لصيانة استقلال البلاد ضد التآمر الاستعماري في الخارج والرجعي في الداخل ·· وطريق حماية المكتسبات الشعبية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو وتطويرها لصالح الجماهير العريضة من شعب مصر ·

كل القوى تتجه لانتزاع حق تشكيل احزابها

طه شاكر

طرح الرئيس السادات ورقة العمل الخاصة بتطوير الاتحاد الاشتراكي العربي . وهي محاولة الانقاذ الثانية في عهد السادات والخامسة في حياة الاتحاد الاشتراكي الذي لم يتجاوز عمره اثنى عشر عاما . وجربت مصر من قبله « هيئة التحرير » و « الاتحاد القومي » . أما الاتحاد الاشتراكي فأقيم باعتباره « تحالفا لقوى الشعب العاملة » التي حددها الميثاق الوطني للعمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية والجنود في مواجهة تحالف القوى المضادة للثورة المشكل من الامبريالية والاقطاع ورأس المال المستغل » .

وتنوعت أساليب بناء الاتحاد الاشتراكي ، بالانتخاب ثم بطريق التعيين ، وأعيد بناؤه بعد الهزيمة والانتفاضات الشعبية وبيان ٣٠ اذار ـ مارس ـ « بالديمقراطية وفي ظل الشرعية وسيادة القانون » .. أي بالانتخابات مرة اخرى . تشكلت قياداته على اساس أمانات نوعية (للفئات الاجتماعية المختلفة) ثم على أساس امانات محلية ، ثم

انتخبت لجنة مركزية ولجنة تنفيذية عليا ، وأقيم بداخله جهاز سياسي (التنظيم السري) ٠

وكان الغاء السلطة الناصرية لهيئة التحرير فالاتحاد القومي ثم لجوؤها الى اسلوب التعيين بدلا من الانتخاب في عام ١٩٧٤ يعتبر بمثابة اقرار منها بفشل وسقوط التنظيمات السياسية التي أقامتها ٠ وفي بداية عام ١٩٦٥ أعلن عبد الناصر في اجتماع الامانة العامة ، أنه يفكر في السماح بتكوين حزبين « اشتراكيين » ٠ ورغم وضوح هذه الحقيقة ، فقد كان قرار تصفية التنظيم الشيوعي ـ او وقف نشاطه ، فالامر سيان ـ في تلك المرحلة بالذات عاملا مساعدا على الترويج لمفهوم انتهازي « للتحالف » ، والاستسلام لوصاية البرجوازية ، كما يشكل نقضا للمبادىء الاساسية للماركسية ، ويخدم أهداف السلطة في لجم الحركة الشعبية الجماهيرية والتحكم في مسارها ٠

وجاءت احداث الهزيمة وتصرفات الاتحاد الاشتراكي على اثرها لتقضي على اي ثقة في صلاحية الابنية التنظيمية التي أقامتها السلطة ٠ فلم يشارك الاتحاد في الانتفاضة الشعبية يوم ٩ يونيو (حزيران) ، بل دعت القيادات على وقفها واجهاضها ، حتى جرفتها ضخامة الحركة ٠ ولعل احداث فبراير (شباط) ١٩٦٨ والمد الثوري العارم الذي صحبها وأثر بيان ٣٠ مارس (اذار) ، كانت المظهر والتعبير الشعبي لتجاوز ورفض تلك « الصياغة » التنظيمية ٠ ثم جاءت حركة نوفمبر (تشرين الثاني) لتكشف ـ رغم استغلال قوى رجعية لحالة السخط في بعض المجالات ـ عن خيبة الامل في جدية تطبيق البيان واليأس من التنظيم السياسي القائم وفاعليته وجدواه ٠ لم تنجح محاولات « الاصلاح » والترميم في استعادة الثقة ، كما لم تجد محاولة مناشدة الجماهير الالتفاف حول التنظيم ، « حفاظا على الوحدة الوطنية » والتي كان يقود لواءها عناصر « تقدمية » ، تبيع بضاعة السلطة دون حياء ، لانعاش الامل بتنظيم أصبح يلقى الرفض من الجميع ٠ فالتلقائية كيان عقيم لا تنجب حركة منظمة ولا يخفى ان حجم العضوية لم تكن له دلالة تذكر ، الا فيما يتعلق بأتخاذ موقف سلبي ، نتيجة تخلي القوى الواعية عن مسؤولياتها ، بل واثارتها للبلبلة وحالة من الضياع ، بآثارها المدمرة على روح المبادرة ٠

ولم تحرص السلطة من فرط اعتمادها على الاجهزة ـ على مجرد المظاهر ٠ يكفي انه بعد الهزيمة قام الاتحاد الاشتراكي بتبني ثلاثة اشكال مختلفة متتابعة من تنظيمات « الكفاح المسلح » ، ماتت جميعها في المهد ٠ فالمقاومة الشعبية التي بدأت بمبادرة من الجماهير وسرحت عن وعي من قبل القيادة السياسية ، عندما تحولت الى تدريبات رياضية ، ثم قوائم بالاسماء ـ ربما تكون قد حولت للمباحث العامة ـ واحالة الى « المنازل » ، قيد الاستدعاء « في الوقت المناسب » ٠ ثم قام النظام بتشكيل جيش الدفاع الشعبي ، وبعدها لجان المواطنين من أجل المعركة ، ظلت تنظيمات على الورق ٠ وعندما كثر التذمر والتساؤل عن كيان هذه المنظمات « اعلنت قيادة الاتحاد الاشتراكي ان « كل لجنة في الاتحاد ، هي لجنة معركة » ! مما يكشف الى اي حد بلغ الاستهتار بالرأي العام ٠ والاهم من ذلك هو أنه يفضح تصميم السلطة على الاعتماد على الاجهزة وحدها ، طبقا لنظرية « التخصص » التي تنتهجها بثبات ، السلطة تحكم والقوات المسلحة تدافع عن البلاد (النظام قبل الحدود) أما دور الشعب فيقتصر على التأييد والمساندة و « الثقة بالقيادة » والامتثال لاوامرها ، والالتحاق بتنظيمها ٠

وفي نوفمبر ـ تشرين الثاني ـ ١٩٦٨ عقد اجتماع طارىءللمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي على اثر اضطرابات المنصورة والاسكندرية لمناقشة الموجة الجديدة والمتكررة من التحركات الجماهيرية ٠ حينئذ اعلن عبد الناصر كلمته «الشهيرة» ـ بكل ما تتضمنه من دلالة خطيرة ـ انه « اذا لم نستطع ان نقود ، فسوف نحكم » ٠ وكرر هذه العبارة عدة مرات ، فكان بمثابة اعلان عن افلاس التنظيم السياسي ، وكشف لواقع دوره وحقيقة مهمته ، التي لا يجوز الخروج عليها ، الا وهي احتواء الحركة الشعبية ولجمها والسيطرة عليها ، أي انه يتولى سياسيا الدور الذي تنفذه « الاجهزة » بالاجراءات الادارية والبوليسية ٠

وبدأت حملة تطهير جديدة في صفوفه ٠ وفي ٧ يناير ـ كانون الثاني ـ من العام التالي صدر اعلان دستوري نص على ان فقدان عضوية الاتحاد الاشتراكي تعتبر سببا لفقدان عضوية مجلس الامة ، مما يعني هيمنة الاتحاد الاشتراكي كسلطة على السلطة التشريعية ٠ ثم صدرت في نهاية اغسطس ـ اب ـ قوانين الاصلاح القضائي ، قضت

بحل الهيئات القضائية واعادة تشكيلها ، لتدعيم هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية · وتقرر ان يتولى رؤساء مجالس الادارة ، بحكم مناصبهم هذه ، قيادة وحدات الاتحاد الاشتراكي في مجالات العمل « لمصلحة زيادة الانتاج » ·

وفي ايار – مايو – ١٩٧١ القى الرئيس السادات القبض على اغلبية اللجنة التنفيذية العليا (السلطة العليا في البلاد) ، فكان هذا الاجراء في حقيقته انقلابا قامت به اقلية اللجنة التنفيذية ضد الاغلبية في هذه اللجنة واللجنة المركزية · وتمت عملية تطهير واسعة شملت عددا كبيرا من الكوادر القيادية في الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب ·

وعادت نغمة « الديمقراطية والشرعية وسيادة القانون وحكم المؤسسات » ، لتجري « باسمها » انتخابات جديدة ، ويحرم الالوف من التصويت والترشيح للتنظيم السياسي ومجلس الشعب والنقابات ، وشهدت هذه الانتخابات اكبر عملية تزييف لارادة الناخب ، الامر الذي ادى الى نشوب صدامات مع السلطة ، كان ابرزها خروج تظاهرات عمال الاسكندرية تهتف « اين الحريات ، يا سادات ؟ » · والغيت الانتخابات في عدد كبير من الوحدات ، كالمصانع الحربية وشركة القاهرة للمنتجات المعدنية ومصنع الخزف الصيني ·· وغيرها ·

السلطة العليا والوحيدة للشعب العامل

وكانت قضية موقف الاتحاد الاشتراكي من السلطة ومؤسساتها ، وعلاقته « بالشعب العامل » تثار بين حين وآخر ، كلما ظهرت بوادر ازمة جديدة ·

الميثاق يصف الاتحاد بانه تحالف الشعب العامل كله وانه السلطة الممثلة للشعب ، ثم جاء دستور ١٩٦٤ في مادته الثالثة ينص « ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب العامل هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب » ·· وظل التخبط قائما ، فهو السلطة العليا فوق السلطات الاخرى ·· « السلطة الوحيدة وليست السلطات الاخرى الا جزءا منه » ، وله التوجيه والاشراف على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ··· الخ ·

اما السلطة الفعلية في مصر فكانت دائما اقوى من اطارها السياسي ، أقوى من اطارها القانوني او التشريعي ، فوق الدستور والمؤسسات · فقد ظل نظام الحكم مرتكزا على محور واحد، بدأ بمجلس قيادة الثورة ثم تحول الى رئاسة الجمهورية ، يعتمد على جهاز الدولة التنفيذي بنفوذه وتراثه التاريخي في مصر ، خاصة بعد ان زاد وزنه على اثر قرارات التأميم ، فاصبح يقبض على المؤسسات الاساسية للانتاج ويملك حق وسلطة توجيه النشاط الاقتصادي في الريف ايضا من خلال مؤسسة التعاون ، بالاضافة الى اجهزة القهر و « الامن » والخدمات ·

وبعد الغاء الاحزاب ظلت جميع التنظيمات السياسية لا تخرج عن كونها هيئات رسمية تابعة للسلطة الحقيقية · وكانت جميع محاولات الاصلاح والتصحيح واعادة البناء تتوخى في الواقع **حل ازمة داخلية تواجه السلطة في مراحل الاختناق الرئيسية** ·

وكما فشلت المحاولات السابقة للاصلاح والتصحيح ، فان كل المؤشرات تؤكد ان سقطة الاتحاد الاشتراكي نهائية لا تجدي معها المسكنات ، لان تقصير الاتحاد عن تأدية دوره كتحالف لقوى « الشعب العاملة » كان – ويظل – نتيجة تناقض اساسي بين الدور الموكول به كتحالف وبين بنائه ومحتواه الطبقي والحزبي الصارخ ·

حزب ·· جبهة ·· ام تحالف ؟

والمشكلة الاساسية تكمن في ان السلطة البرجوازية تتمسك بأن الصياغة الحالية للاتحاد الاشتراكي هي الصياغة الوحيدة الصالحة لمصر ، لا بديل لها ولا رجوع عنها · وانها تشكل « قيمة » اساسية مصرية ، منبثقة من الواقع ، مقدسة لا يجوز المساس بها · والمنطق الديماغوجي بمنطق هذه الفئة من البرجوازية المصرية هو ان « الاتحاد الاشتراكي ليس حزبا ، لان الحزب يمثل مصالح طبقة ضيقة ، وليس جبهة لان الجبهة تحالف احزاب » ، انه « صيغة » تحالف قوى الشعب العاملة !

وفي مطلع ورقته يعود السادات الى نفس النغمة « انني ارفض

الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين احزاب · ولكنني ايضا لا اقبل نظرية الحزب الواحد الذي يفرض وصايته على الجماهير ·· » ·

والمغالطة هنا واضحة ، فالتاريخ لم يعرض ولن يشهد حشدا للافراد في وعاء تنظيمي واحد لا يمثل طبقة اجتماعية محددة ، طالما ظل التمايز الطبقي قائما · ان قانون الصراع الطبقي ينفي ما هو « لا طبقي » او « فوق الطبقات » · وقد يضم الحزب الواحد فئات اجتماعية متباينة – كالوفد مثلا – لكن هذا لا يعني انه يمثل مختلف هذه الفئات او يشكل تحالفا بينها · والحزب الواحد في اي بلد كان هو حزب السلطة · يتأكد هذا الوضع اكثر ، كلما زاد الاستقطاب الطبقي والتمايز بين الفئات الاجتماعية ، وكلما ازدادت الخريطة الاجتماعية تحديدا بالتطور الرأسمالي ·

وورقة « التصحيح » تؤكد ان « الوحدة الوطنية لا تنفي اختلاف المصالح بين قوى التحالف ، كما انها لا يمكن ان تعني صب كل المواطنين في قالب فكري واحد ·· » · لكن الخدعة الكبرى هنا تكمن في ان الحديث يجري دائما عن حق التعبير للفئات الاجتماعية المختلفة، ولكن عندما يتطرق الامر الى التطبيق العملي ، نسمع لغة مختلفة تماما عن حرية الفرد وحق المواطن في المشاركة ·· واطمئنان الانسان على كرامته وخضوع العضو لرأي الاغلبية ··· الخ· من تعبيرات تعني سحب ونقض حق الفئات الاجتماعية وتحويلها « بقدر قادر » الى حقوق افراد !

ولان هذه الصياغة اصبحت مفضوحة ومدانة من جانب غالبية القوى الوطنية المسيسة ، يبدو التناقض واضحا في ورقة العمل ، اذ تتوخى الظهور بمظهر الاستجابة لمطلب « حرية التعبير لكل الفئات الاجتماعية » ، ولكنها سرعان ما تعود للتأكيد على حرية « الافراد » – وحتى هذه مشكوك فيها اصلا – · ونشهد مثل هذا التخبط الساذج في العديد من التعبيرات ، كالقول بأن « الامر لا يقتصر على حرية الآراء الفردية التي تضيع في خضم المناقشات ، وانما يجب ان يتولد لدى كل من قوى التحالف الاحساس الصادق بأن صوتها مسموع داخله · ولكننا في المقابل لا نريد ان يكون الاتحاد الاشتراكي **حلبة صراع حاد**

بين المصالح الضيقة لقوى اجتماعية متناقضة ، وانما نريده ان يكون بوتقة حوار تنصهر فيه الافكار المتعارضة ·· نريده ان يكون تفاعلا حيا بين اعضاء التنظيم المنتمين الى تلك القوى ، يؤدي الى ظهور اتجاهات واضحة حول المسائل الخلافية » ·

العضوية الاختيارية والجماعية

ومما لا شك فيه ان ورقة العمل تقدم جديدا ، ولكنها تقدم هذا الجديد في اطار حزب السلطة وتنظيمها الطبقي · فهي محاولة لاحتواء الحركة السياسية في مصر ولجم عملية الاستقطاب واستمرار الوصاية على الجماهير الشعبية · وتكشف « الورقة » عن مخاوف النظام عندما تتحدث عن « رد الفعل الطبيعي لدى الفئات المهضومة الحق مكبوتة الصوت ·· قد يصل الى حد تكوين « تنظيمات خارجه » وان « حرية الرأي داخل التحالف هي البديل الوحيد لابداء الرأي خارجه » الامر الذي يعني بوضوح ان الهدف من تلك الاصلاحات ، هو ايجاد صمام امن ضد ابداء الرأي خارج تنظيم السلطة ، ثم محاولة اجهاض اي نشاط تنظيمي تقوم به احدى الفئات الاجتماعية بصورة مستقلة عن الفئة الحاكمة ·

لكن ما هي الاصلاحات التي ادخلها السادات – « بتصوراته » – على الاتحاد الاشتراكي ؟

ان ابرز هذه التغيرات تتمثل في :

١ – تأكيد « حق العضوية الاختيارية والغاء كل النصوص التي تجعل من عضوية الاتحاد شرطا لتولي منصب او التصدي لقيادة عمل نقابي او اجتماعي » ·

وسرعان ما تكشف زيف مفهوم الحرية – حتى الفردية منها – عندما تنص « الورقة » على تحريم العمل السياسي خارج اطار التنظيم السياسي ، اذ يقصر « الاشتغال بالعمل السياسي » على الاعضاء وحدهم ، « فالمواطن الذي ينضم للاتحاد الاشتراكي هو الذي يشتغل بالقضايا العامة » و « العمل السياسي » و « حرية ابداء الرأي » داخل التحالف ، هي البديل الوحيد لابداء « الرأي خارجه » · اي ان من

« يختار » عدم الانضمام للاتحاد الاشتراكي يحكم على نفسه بالامتناع عن العمل السياسي · **وعلى كل من يريد الاشتغال بالسياسة او القضايا العامة اما ان ينضم للاتحاد الاشتراكي ـ مما ينفي بدعة « الاختيار » ـ او ان يعمل خارجه فيعرض نفسه للمساءلة والمحاسبة وملاحقة القانون والاجهزة ·**

٢ ـ الاخذ بفكرة العضوية الجماعية للمنظمات الجماهيرية ، مثل النقابات المهنية والعمالية · وهي منظمات فئوية اقتصادية ، ولا يحق لها بمقتضى القانون ان تشتغل بالسياسة ، بل ان ممارستها للعمل السياسي تعرضها للحل ، كما انها بحكم تشكيلها ومهامها لا يمكن ان تتحول الى تنظيمات سياسية ·

لكن كون هذه التعديلات في نظام الاتحاد الاشتراكي صورية ، لا يعني انها لا تفتح ثغرات يمكن ان تستفيد منها القوى الثورية ، فان اي حقوق جزئية تحصل عليها ، هي مواقع اكثر تقدما للتأثير والتحرك الى الامام ، **بشرط الا تتخلى عن النشاط التنظيمي المستقل ، اذ لا يوجد الا طريق واحد لحرية التعبير للفئات الاجتماعية الوطنية المختلفة ، وهو ان تنتزع حقها في اقامة تنظيماتها السياسية الخاصة ـ احزابها ·**

ابتذال مفاهيم الرومانسية ·· والواقعية الثورية

وللاسف ، فنحن نجد حتى يومنا هذا بعض « التقدميين » يردد نفس النغمة المبتذلة عن « الصيغة الوحيدة المناسبة » وتدعو للتمسك « بصيغة تحالف قوى الشعب العامل مجسدة داخل تنظيم سياسي يضم هذه القوى » ، وتقدم العديد من الحجج الساذجة التي تتضمن مغالطات فاضحة · وعلى سبيل المثال :

ـ « هي الصيغة التي في ظلها تحققت المنجزات الوطنية والديمقراطية (١) ·

(١) حول المناقشات الدائرة عن الديمقراطية ـ عبد المنعم الغزالي ـ الطليعة ـ عدد اوكتوبر ١٩٧٤ ـ ص ١٠٨ ـ ١٠٩ ·

ـ ولن نتوقف عند مفهومه «للمنجزات الديمقراطية» الذي يستند الى النظرية التي روجت لها البورجوازية بالفعل بين الديمقراطية المسماة بالاجتماعية والديمقراطية السياسية ، فهي موضوع آخر ـ ولكن ـ الواضح ان الكاتب ينسى ـ او يتناسى عن عمد ـ حقيقة ان الذي « انجز » ـ ولا نختلف حول انجازات تحققت ـ هو « السلطة » ، وليس التنظيم السياسي ، بل ان الاخير كان كالزوج المخدوع « آخر من يعلم » وقيادات الاتحاد الاشتراكي بأعلى مستوياتها لم تكن تستشار ، وانما تفاجأ بالقرارات الثورية لعبد الناصر · لم تكن السلطة الفعلية ـ او حتى المشاركة او الثانوية ـ هي « صيغة التحالف » التي يتحدث عنها الكاتب · والقول بغير ذلك هو مجرد ادعاء واكذوبة كبرى ·

ـ ولا ينسى « الكاتب العمالي » سابق الذكر ان ينصحنا ـ بكلمات كبيرة ـ « يجب الا نكون رومانسيين ونحن نتحدث عن الحريات والديمقراطية ، يجب ان نكون واقعيين ثوريين وان نرى حركة الطبقات الشعبية ووضعها الان وقبل كل شيء » ، والمنطق « الثوري الواقعي » الذييستخدمه يتلخص في انه ما دام « امثال صالح جودت وفكري اباظة وعلي امين ومصطفى امين » يدعو لقيام احزاب ، فعلينا ان« نحذر الفخ المنصوب بمهارة وذكاء شديدين » ، ونتمسك « بصيغة تحالف قوى الشعب العامل » ··· الخ ! وهكذا يعرض وجهة نظره « بمهارة وذكاء شديدين » ـ في تصوره على الاقل ـ ·

وبنفس المنطق نجد اننا مطالبون بالتخلي عن كل شيء تطالب به الرجعية ، حتى وان كانت مطالبها زائفة ، وكأننا نحن « نهرج » بالشعارات ، مثلما تهرج الرجعية · اذا تبنت « الديمقراطية » ودعت للحريات ـ ونحن نعرف اي ديمقراطية وحريات تقصد ـ واذا ادعت « الاشتراكية » ورفعت لافتاتها المزيفة ، فان الواقعية الثورية تقتضي منا التنديد بالديمقراطية والحريات والتنصل من الاشتراكية ! وربما يجدر بالحزب الشيوعي السوداني ان يحل نفسه وينضم كأفراد«لصيغة التحالف » ـ الاتحاد الاشتراكي السوداني ـ حتى يقطع خط العودة على حزب الامة الرجعي الذي يطالب بعودة الحزبية !

ـ هذ « التخريجات » وغيرها التي تتحدث عن « صيغة التحالف »

ليست الا استمرارا للخدعة الكبرى عن مفهوم التحالف · فالاتحاد الاشتراكي هو حزب البرجوازية · **ولا يتحول الحزب الى جبهة** بقدرة قادر هكذا · ولم يشهد التاريخ ـ البعيد او القريب ـ تحول حزب الى جبهة ، وانما شهدنا ـ في العالم العربي نفسه ـ تخلي بعض الاحزاب عن ادعاءاتها بتمثيل كل القوى الوطنية ، وقبولها بالتحالف الجبهوي مع احزاب وتنظيمات اخرى · وهو الموقف الاكثر تقدما ·

والادعاء « بتمكين قوى الشعب العاملة من اداء رسالتها الوطنية الديمقراطية التقدمية » و « التعبير عن نفسها داخل الاتحاد الاشتراكي على اساس تمايزها بوجود منابر لها » ، هي اكذوبة كبرى ، تدخل في اطار المهاترات ، اللاثورية واللاواقعية ·

ونحن نطالب باطلاق حق تكوين الاحزاب الوطنية ، ونناضل ضد السماح بتشكيل احزاب «الثورة المضادة» والرجعية واعوان الاستعمار· وندعو الى تشكيل جبهة احزاب ، لانها الصيغة الوحيدة لتحالف القوى الوطنية المختلفة ·

ولسنا من السذاجة بحيث نتوقع ـ او ننتظر ـ ان تصدر السلطة « ديكريتو » بالسماح بتشكيل الاحزاب ، وحتى اذا سمحت بتكوين التنظيمات السياسية ، فلسنا من الغفلة لنتصور انها ستكون احزابا ثورية تقدمية ، اذ ستظل تحارب وتسلط اجهزتها على كل تنظيم ثوري، وسوف تسمح بحرية العمل لاحزاب اليمين والرجعية· لسنا «رومانسيين» ولا نتعلق بالاوهام·

الرومانسيون هم اولئك الذين يتصورون امكانية تحول الاتحاد الاشتراكي الى « صيغة تحالف » ، او الذين ينتظرون من البرجوازية ان تبادر الى انجاز هذه « المهمة » ، فتقتنع « ويهديها الله » وتمن عليهم بحق تأليف الاحزاب ·· أولئك الذين لايتحركون الا « برضا الوالدين » وبعد الحصول على اجازة ـ تصريح ـ العمل ·

ان حق تشكيل الاحزاب ـ وحزب الطبقة العاملة بالذات ـ هو من الحقوق التي تنتزع انتزاعا وتؤخذ عنوة ، اولا وقبل كل شيء بأن

يوجد التنظيم ، وفقط عندما يتحول الى قوة جماهيرية شعبية مؤثرة وفعالة · ولم يحدث ـ كما لا يخفى على هؤلاء ـ في تاريخ الحركة الثورية كلها ، ان « انتظر » ثوريون على ابواب السلطة بطلب تصريح لتكوين الحزب ، وانما بادروا بتكوينه ··· وسبحان مغير الاحوال !

وثمة آراء اكثر أمانة وايجابية في موقفها من قضية التنظيم وترى ضرورة تعدد الاحزاب الوطنية · ولكنها عندما تتطرق الى الجوانب العملية تتراجع : لتحدثنا عن « مرحلة انتقالية ·· مرحلة الاعتراف بالاتجاهات ثم بلورة هذه الاتجاهات في منابر ، تتطور الى احزاب وطنية وتقدمية · فهي بحجة « الاعتبارات العملية » تلغي في الواقع ما أقرته من الناحية النظرية · وتغرقنا في متاهات الاصلاح من الداخل ، والعمل ـ داخل نفس الوعاء التنظيمي على مراحل ، وتعود بنا الى دوامة « ضمانات ضد العقوبات التنظيمية العشوائية ·· اعادة تعريف العامل والفلاح والرأسمالية الوطنية ··· الخ » ، لذلك فنحن نعارض وندين نظرية « المراحل » ·

ان القوى الثورية الحقيقية تطالب باطلاق حرية التنظيم لكل القوى الوطنية ـ بما في ذلك الحزب الشيوعي ـ · والقوى الثورية لا تنتظر التصريح ولا تستجدي الاذن او الترخيص الرسمي ·

نحن لا نخشى « الخلل او الارتباك » او الفوضى اذا اطلقت حرية تشكيل الاحزاب ، ولا نخشى تشكيل خمسون او مائة حزب ، فسرعان ما تختصر وتعزل من قبل الحركة الجماهيرية وبفضل الوعي الشعبي· والمحك دائما هو ارادة القوى الوطنية ·

الحل ·· في تعدد التنظيمات ، وجبهة الاحزاب

لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين · ولقد لدغ الشعب المصري من جحر التنظيم الواحد للسلطة سبع مرات · لذلك فان « ورقة التصحيح» لا تلقى استجابة من جانب القطاعات الواعية من الجماهير · وتظل المناقشات تدور بأسلوب « المونولوج » بين اركان النظام وانصار السلطة · ومصير التجربة كسابقاتها والنتيجة واحدة ·

اولا : لان الجماهير وعت لعبة التحالف المزعوم ، ولمصلحة من يصاغ بهذه الصورة · ولانها اكتشفت دعاوى الديمقراطية والحريات وسيادة القانون وحكم المؤسسات ، خاصة وهي تجيء بعد مناقشات لورقة عمل مماثلة عام ١٩٧١ ، ثم انتخابات زيفت وحرم عشرات الالاف من المشاركة فيها بحجة انتمائهم الى مراكز القوى ·· ثم وهي تجيء من جانب نفس القيادة التي سلطت « لجنة النظام » لتنقض بحملة تطهير واسعة على كل صاحب رأي او فكر من مختلف الاتجاهات عندما عبروا عن ارائهم بالقنوات القانونية ، وفي صحافة الدولة واطار « الشرعية » ، وتطرد الفلاحين من قراهم وتحدد اقامتهم خارجها ، وتعتقل حاليا المئات من اشرف القيادات العمالية والطلابية والفلاحية والنسائية تمهيدا لتوقيع الاتفاق الثنائي مع اسرائيل ، ولان صاحب الورقة التي تدعو الى خضوع الاغلبية للاقلية هو الذي قاد انقلاب ١٤ ـ مايو ـ ايار ضد اغلبية اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية·

ثانيا : التحديد المتزايد للطبيعة الطبقية للنظام من خلال سلسلة الاجراءات والتشريعات والمواقف التي تتجه بوضوح لخدمة فئات بعينها كانت خارج اطار التحالف في عهد عبد الناصر ، الامر الذي يصعب معه تصوير الحكم ومؤسساته بأنه يتوخى خدمة كل الفئات الاجتماعية ، والموازنة بين مصالحها و «تذويب الفوارق الاجتماعية »·

ثالثا : ان عملية الاستقطاب التي تجري بمتوالية حسابية مطردة السرعة والقوة في مصر تجاوزت امكانيات استيعاب القوى الاجتماعية داخل اطار التنظيم الواحد ·

كما ان التغير في طبيعة السلطة وتزايد نفوذ اشد قطاعات الرأسمالية رجعية وتخلفا ـ البرجوازية الزراعية والطفيلية ـ داخلها، يجعل من الصعوبة بمكان استمرار تحكمها في حركة العمال والفلاحين والفئات الشعبية الكادحة عامة التي تضرر مصالحها بصورة مباشرة ، وتفقد معظم المكاسب التي حصلت عليها في الماضي وتزداد حالتها المعيشية بؤسا وتدهورا ·

ان كل الفئات الشعبية اليوم ـ بدرجات متفاوتة ـ تتجه الى

استخلاص استقلالها السياسي وانتزاع حقها في التعبير والدفاع عن مصالحها الطبقية وبناء تنظيماتها المستقلة · بل ان الطبقات الرجعية واكثر الفئات مصلحة في النظام الراهن ، تنزع الى اقامة تنظيمها الخاص ، اذ يبرز خلاف ثانوي بينها وبين المهيمنين على المواقع الرئيسية في السلطة ، أصحاب القرار من البيروقراطيين ، فاولئك يعملون على تحويل التنظيم القائم ـ والصياغة الحالية ـ الى تنظيم يخدم هذه الفئات من **خلالهم** · اما البرجوازية « الاصيلة » ـ كبار رأسماليي القطاع الخاص ـ فلا تطمئن الى « تنظيمات الاجهزة » ـ خاصة بعد تجربتها « المريرة » معها ـ وتريد ان يكون لها وحدها **تنظيمها الخاص** المتحرر من تأثيرات البيروقراطية ، **فتتولى أمورها بنفسها ، لا عن طريق وسطاء** ـ مهما كان تجاوبهم معها وارتباطهم بها ـ ، تريد ان تسخر البيروقراطية في خدمتها · وتحرمها من اي قدر من « الاستقلالية النسبية » · لذلك نشهد تزايد نغمة الدعوة الحزبية، ليس من جانب اليسار فحسب ، ولكن ايضا ، وربما بدرجة اعظم ، من جانب اليمين الرجعي ، فهي اكثر وعيا بمصالحها كطبقة · بينما نجد ان بعض القطاعات العمالية والشعبية قد انساقت وراء « صيغة التحالف الرسمية » المزيفه ، بسبب تخلف وعيها الطبقي ، وخدعتها من واقع ان المبادرة في رفع شعارات الحزبية على نطاق واسع جاءت من جانب القوى الرجعية ، التي تطالب في نفس الوقت بتصفية المكاسب التي حصلت عليها الجماهير ·

ثم ان القوى اليمينية والرجعية ـ بخلافالاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي ـ **تملك العديد من وسائل التنظيم** ، وقد احالت بعض المؤسسات الرسمية الى منابر لها ومجالات حيوية لنشاطها · ورغم ذلك فهذه القوى ، بكل ما تملك من مواقع وتنظيمات وحرية حركة ـ تعجز عن تحقيق كل ما يراودها من احلام ، وتلاقي مقاومة عنيفة من **الجماهير غير المنظمة** ·

اذن ، في اطلاق حرية التنظيم ـ حتى اذا شمل القوى الرجعية ـ **لن يضيف كثيرا لقوة اليمين والرجعية** ، بحكم انها منظمة فعلا ، وانما **يضيف الكثير الكثير للحركة الشعبية** التلقائية المبعثرة ، اذ يزودها بسلاح التنظيم ـ أمضى الاسلحة ـ في مواجهة قوى مضادة لا تفتقر الى هذا السلاح ·

المنهج المفقود .. حول قضية الديمقراطية في مصر

عادل الشريف

في تعليقه على كتاب توفيق الحكيم « عـودة الوعي » ، تعرض محمد عودة لقضايا التنظيم السياسي والديمقراطية . واختار موقف الدفاع عن السلبيات وتبريرها .

ولايماننا بضرورة الحوار الموضوعي البناء مع القوى الناصرية الوطنية ، باعتبارها حليف اساسي في هذه المرحلة مـــن نضالنا ، ولقناعتنا بأن على الناصريين ان يتجاوزوا النواقص والثغرات التي استغلتها القوى الرجعية لضرب الاتجاه الناصري نفسه ، ننشر فيما يلي رد عادل الشريف على بعض ما ورد في تعليق محمد عودة. وتبدو الاهمية الخاصة لمناقشة هذه الآراء في الظروف الراهنة التي تطرح فيها قضايا الديمقراطية في علاقتها بأشكال التنظيم السياسي .

انه لشيء جدير بالتقدير ان يتصدى كاتب وطنـي تقدمي معروف مثل الاستاذ محمد عوده بالرد على كتاب توفيق الحكيم المسيمى « عودة الوعي » ويفضح الانتماء السياسي والفكري لكاتبه والدلالة التاريخية لاعمال توفيق الحكيم المتنوعة منذ « يوميات نائب بالاريـاف » وانتهاء « بعودة الوعي » . واذ نقدر للاستاذ عوده هذه المبادرة الشجاعة نجد اننا على خلاف جوهري مع ما جاء في رده حـول « قضية الديمقراطية

في مصر » وهو خلاف يرقى الى مستوى المنهج ‥ منهج تقييم وتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ٠

وفي هذه الظروف الدقيقة من كفاح شعبنا ، وفي وقت ترتفع فيه اصوات رجعية ومشبوهة بحملات منظمة وبتحليلات مغرضة حول « التجربة الناصرية في مصر » فان واجب القوى والعناصر الوطنية والديمقراطية التصدي لهذه الحملة بهدف فضح اهدافها دون ان يغيب عنها ضرورة تحليل «ازمة التطور الوطني الديمقراطي» حتى تتفتح آفاق جديدة امام حركة الجماهير في مصر وتفتح الطريق امام التخلص من سلبيات الماضي وجراحه ٠ وهنا يتضح الفرق الحاسم بين منهج الدفاع المتشنج عن الناصرية الذي قد يصل احيانا الى مستوى التبرير بل المغالطة التاريخية ، وبين منهج الدفاع **النقدي** عن الناصرية الذي يرى ايجابيات التجربة مع تشخيص عناصر الازمة العامة للنظام الناصري في حركته الاجتماعية والسياسية ٠

ومع اعترافنا مقدما بأن العناصر الناصرية المخلصة تشكل جزءا هاما وقوة اساسية من قوى الجبهة الوطنية التقدمية في مصر ، الا ان المرحلة الراهنة تقتضي التصدي بوضوح لمنهج معين في التحليل ساد ويسود في صفوف العناصر الناصرية كنتاج للمرحلة السابقة والذي يقوم على « التعقيل » و « التحوير المثالي » للممارسات التي جرت خلال العشرين سنة واعتبارها ضرورة تاريخية وافضل وضع كان من الممكن الوصول اليه في ظل الظروف التاريخية السائدة ، وبذا يصبح المستقبل امتدادا لممارسات وسياسات الماضي مع تعديلات طفيفة تتعلق بالاجراءات والتجاوزات دون ان تمس جوهر النهج ذاته ٠ ان توضيح هذا الخلاف في منهج التحليل على درجة كبيرة من الحيوية لانه يتعلق بآفاق العمل السياسي ومستقبل الديمقراطية والتحول الاشتراكي في مصر ٠

يبدأ الاستاذ عوده حديثه عن أزمة الديمقراطية في ظل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالاشارة الى ان الثورة الفتية وجدت كل الاحزاب والتنظيمات تريد ان تفرض وصايتها لا ان تتفاهم‥٠ وفشلت محاولات التعاون والتفاهم ‥٠ وبدأت الازمة ونشب الصراع الداخلي مع الاحزاب ‥ وازاء ذلك وجدت « الثورة » انه لا بد ان تتولى السلطة

كاملة لتحمي نفسها **ولتنفذ الاركان الاساسية لبرنامجها** ‥٠ ولكي تواجه مناورات ومؤامرات السياسيين المحترفين ٠ وقد أدى ذلك الى الصدام بين الاحزاب والسلطة الجديدة ووصل الصراع الى قمته في عام ١٩٥٤ حيث قررت الاحزاب « العمل المباشر » والنزول الى الشارع، اذ سارت المظاهرات تهتف بسقوط الديكتاتورية العسكرية وعودة الجيش الى الثكنات ٠ ولكن الموقف حسم لصالح الثورة بأن هبت « القوى الوطنية والثورية » لترد على المؤامرة واعلن الاضراب العام ، وعادت الثورة وانتصرت ٠

ان هذا التحليل المبسط لموقف شديد التعقيد ولفترة حاسمة من تاريخ العمل السياسي اختلطت فيها الرؤيا السياسية على قوى وطنية وديمقراطية يجعلنا نقتنع بأن حل الازمة السياسية عام ١٩٥٤ بالشكل الذي تم به كان مكسبا ثوريا خالصا لم يترك آثارا سلبية على مستقبل العمل السياسي والديمقراطي في مصر ولم يترتب عليه اية عناصر اختلال في هيكل البناء الناصري ٠

ونحن هنا لسنا بصدد تحليل ازمة عام١٩٥٤ والمواجهة التي تمت بين مجلس قيادة الثورة والقوى السياسية العديدة التي كانت تملأ الساحة آنذاك ‥ فتلك قضية شديدة التعقيد والحساسية وتقييم تلك الفترة يحتاج لدراسة متأنية ونقدية اذ اختلطت في تلك الازمة معارضة قوى الماضي التقليدية مع معارضة قوى التقدم والتغيير من منطلقات مختلفة ، ولكن ذلك لا يمنعنا ان نسجل هنا بعض الملاحظات على ماجاء بتحليل الاستاذ عوده ٠

اولا : عندما يقول الاستاذ عوده«وجدت **الثورة** ان لا بد ان تتولى السلطة كاملة لتحمي نفسها ولتنفذ الاركان الاساسية لبرنامجها » ‥ لا يحدد لنا الاستاذ عوده الاركان الاساسية لهذا البرنامج ٠ صحيح انه في مكان آخر يحدد الكاتب ان اعظم الاعمال الديمقراطية بالنسبة لمصر كان خلع الملك ، وتصفية الاقطاع وتوزيع الارض ، وتحرير الاقتصاد ٠ فاذا كانت تلك هي الاركان الاساسية لبرنامج مجلس قيادة الثورة عن استلامه السلطة،فعندئذ يصعب القول بأن تصفية كافةالقوى السياسية **دون تمييز** كان ضرورة تاريخية لحماية وتنفيذ الاركان

الاساسية لهذا البرنامج . فمن المعلوم للجميع - والاستاذ عوده يعلم ذلك جيدا - ان قوى سياسية جماهيرية منظمة طرحت هذا البرنامج غداة الحرب العالمية الثانية ، وكانت تشكل النواة الاساسية لاية جبهة وطنية ديمقراطية قد تتشكل لتنفيذ برنامج ثورة ٢٣ يوليو على اساس شعبي ديمقراطي دون الاعتماد على الاساليب البيروقراطية والعلوية والادارية .

وفي نفس الاتجاه تؤكد **ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي** انه « في **ظل الواقع المصري الذي واجهته ثورة ٢٣ يوليو فقد** كانت الاحزاب التقليدية بعيدة عن أماني الجماهير وامالها ، وتورطت بدرجات متفاوتة في التعاون مع الاستعمار والرأسمالية المستغلة والاقطاع مما افقدها قواعدها الشعبية .

« **ومن ناحية اخرى لم تنشأ في مصر احزاب وطنية قوية ، وكان من العبث عندئذ ان نفكر اولا في خلق هذه الاحزاب ابتداء لنجمعها فيما بعد في جبهة واحدة ، بل ان المنطقي ان نتجه مباشرة نحو صورة متقدمة من التنظيم السياسي تحقق هذه الوحدة الوطنية** » .

ان هذا التحليل ينطوي على تزوير واضح لوقائع التاريخ السياسي المصري الحديث ، واستخفاف بتراث وطني ديمقراطي خصب امتد عبر الاربعينات وبداية الخمسينات .. فقد تبلورت خلال تلك الفترة احزاب وتجمعات جماهيرية قوية تناضل وتسعى للتغيير الاجتماعي . وتقود الصراع الشعبي ضد القوى التقليدية في المجتمع المصري . واي محلل لحركة الكفاح السياسي المصري يستطيع ان يضع يده بالتحديد على قوى وحركات محددة كان يمكن لها ان تشكل عناصر الجبهة الشعبية المنشودة .. تلك القوى كانت تتمثل في : الطليعة الوفدية ، الحزب الاشتراكي ، المنظمات الشيوعية الثلاث (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ، طليعة العمال ، الحزب الشيوعي المصري) (١) بالاضافة الى العناصر الاشتراكية الديمقراطية والوطنية

(١) وهي التنظيمات الثلاثة الرئيسية بالاضافة الى عدد من التنظيمات الاخرى التي وجدت في هذه المرحلة مثل النواة والنجم الاحمر ووحدة الشيوعيين وطليعة الشيوعيين ونحو حزب شيوعي والتيار الثوري .

المستقلة . ان السلطة الجديدة لو ارادت مخلصة بناء تلك الجبهة وارساء مقومات سلطتها الجديدة على اسس شعبية وديمقراطية راسخة لكان قد كتب لتلك المحاولة كل النجاح ولاختصرت مصر سنوات طويلة مليئة بالالام والتخبط والتجربة والخطأ .

ولكن السلطة الجديدة اختارت طريقا اخر غير طريق الجبهة الشعبية .. اختارت ان تتجه مباشرة نحو « صورة متقدمة » من التنظيم السياسي تحقق الوحدة الوطنية ، واذا بنا نجد تلك الصورة المتقدمة من التنظيم السياسي ما هي الا صيغة « هيئة التحرير » بقيادة ابراهيم الطحاوي وعبدالله طعيمة لتحقق الوحدة الوطنية الزائفة تحت شعار « الاتحاد والنظام والعمل » ... واذ بالجماهير تشهد تصفية منظمة لتراث العمل السياسي والجماهيري ليحل محله مفاهيم فاشلة في العمل السياسي والتنظيم الجماهيري ، وليصبح التنظيم السياسي الجديد « الراقي » مرتعا خصبا « للبلطجة السياسية » التي تمارسها كتائب الشباب ولتسود الامية السياسية والانتهازية كوادر هيئة التحرير والاتحاد القومي .

ثانيا : عندما يقول الاستاذ عوده « هبت القوى الوطنية والثورية، لترد على المؤامرة واعلن الاضراب العام ، وعادت الثورة وانتصرت». مرة اخرى لا يحدد الاستاذ عوده طبيعة تلك القوى الوطنية الثورية التي هبت لترد على المؤامرة والتي اعلنت الاضراب العام ، حتى تعود الثورة او بالاحرى مجلس قيادة الثورة الى السلطة .

انه من الثابت تاريخيا وبالوثائق ان مجلس قيادة الثورة استخدم عناصر مأجورة من الطبقة العاملة بقيادة صاوي احمد صاوي لتقود ما يسمى بالاضراب العام في مارس ١٩٥٤ ولتخرج هاتفة « لتسقط الحرية » . هل تلك هي القوى الوطنية الثورية التي هبت لترد على المؤامرة ؟ .

كذلك لا يذكر الاستاذ عوده ان صدام السلطة الجديدة لم يكن مع القوى التقليدية والرجعية فحسب بل امتد ايضا ليشمل التحركات العمالية ، فلقد جابهت سلطة يوليو ١٩٥٢ اول اضراب عمالي بكفر

الدوار بعنف لم تشهد له مصر مثيلا من قبل ، واعـدمت اثنين من قادة العمال المضربين هما « خميس والبقري » ٠ وكانت الاعدامات اشهارا لموقف سياسي حازم ضد أي تحرك عمالي ٠ وقـد تركت تلك الاحداث جرحا داميا في صفوف الطبقة العاملة ٠ ان تلك **الظلال** التي رافقت **بريق** الثورة لا يمكن ان يهملها اي تحليل جاد لانهـا تعطي معالم الصورة كاملة وتساعد على فهم العقبات والعثرات التي رافقت مسار ثورة ٢٣ يوليو فيما بعد ٠

وبعد انجلاء ازمة عام ١٩٥٤ رفع الستار عن تصفية كاملة للحياة السياسية النشيطة في البلاد ٠٠ وغدت تنظيمـات الثورة السياسية « هيئة التحرير » و « الاتحاد القومي » ـ كمـا يسلم الاستاذ عوده ـ تنظيمات « ادارية » تقام من اعلى ومن مواقع السلطة ، وللدفـاع ضد بقايا الاحزاب اكثر منها لاستقطاب واستيعاب الجماهير ٠ وبذا تحتدم وتتعقد ازمة الديمقراطية والعمل السياسي في مصر ٠

ولكن الاستاذ عوده يعود فيؤكد انه قامت في مصر من ناحية اخرى « **ديمقراطية من نوع فريد مباشرة بين القائـد ٠٠ وبين الجماهير ٠٠ واصبحت حركة الجماهير ٠٠فائرة متفجرةولكن خارج اطار التنظيمات**» ٠ ان هذا النوع من الديمقراطية الفريدة ـ ان سلمنا جدلا بهذا التعريف ـ التي ترتكز على وجود هيبة ومكانة كبيرة « للزعيم » او « البطل » الذي يقف فوق الصراعات والطبقات وبين جمـوع الجماهير العفوية غير المنظمة لهو اخطر انواع « الديمقراطية » ، اذ انـه يمهد الارض لنجاح التآمر الامبريالي الاستعماري وللردة الفاشية، حيث ان كل شيء يتوقف على شخصيته ، وتواجد الفرد البطل على قمة السلطة ، فـاذا مات او لحقه مكروه تفقد حركة الجماهير اتجاهها وديناميكيتها ٠٠٠ ومن جهة اخرى استمرار حركة الجماهير فائرة متفجرة خارج اطار التنظيمـات تجعل حركة تلك الجماهير غير المنظمة سهلة الضرب وقـابلة للتضليل والتمييع في ظروف الردة و « افتقاد الاتجاه » او «البطل»!٠ وباختصار ان هذا الشكل مـن « الديمقراطية » ـ ان وجد ـ لهـو اكثر اشكال الديمقراطية تخلفا قياسا بالمهام الوطنية الديمقراطية التي تتصدى لها ثورة كثورة ٢٣ يوليو ٠ وان التجارب النضالية لشعوب فيتنام والصين تشير كيف ان الاهتداء بمنهج الاشتراكية العلمية جعل هـذه التجارب

تقوم على اسس شعبية وتنظيمية صلبة دون الاكتفـاء بالاعتماد على العلاقة الفريدة او الروحية بين الزعيم البطل في قمة السلطة والسديم العريض من الجماهير العفوية ٠

ان حسم قضية الديمقراطية في اتجاه او في اخـر ليس قضية شكلية او ثانوية بل قضية حيوية يتوقف عليها تأمين مكتسبات أية ثورة وتحديد اتجاهها ومسارها في المستقبل ، وعندما يقول الاستاذ عوده انه بعد ١٩٥٤ « رست عقدة عميقة ضد الاحزاب والحزبية ٠٠٠ ونفذت شخصيات كثيرة من البيروقراطيين ٠٠ والتكنوقراطيين ومن الانتهازيين الى الثورة بعد ابعاد السياسيين ، وتولى العسكريون كل السلطة وكل المناصب وبدأ مولد فئة حاكمة جديدة « بورجوازية عسكرية » متميزة ضد الحركة السياسية والشعبية » ٠ ان ذلك التطور ليس نتاجا ثانويا للتجربة بل وليد اسلوب حل ازمة ١٩٥٤ ، فقد كان من الواضح انه في غياب الجبهة الشعبية القائمة على حركة الجماهير صاحبة المصلحة في التغيير يسهل ان تنمو وتتبلور فئات وقوى جديدة تعكس مصالح طبقيـة محددة وتفرض منطقها على حركة الاحداثوتترك بصماتها على مستقبل الثورة والعمل السياسي ، ولكن « الاختيار » في ١٩٥٤ لم يكن ـ كما يدعي البعض ـ اختيارا عفويا او تجريبيا نتيجة العجز عن رؤية البديل بل كان **اختيارا طبقيا** يعكس نظرة معينة تقوم على الخوف من حركـة الجماهير المنظمة وتضع قيودا معينـة علـى آفاق التطور الثـوري في البلاد ٠

وبعد ذلك يندفع الاستاذ عوده لتحديد وجـه جديد لمشكلة ازمة الديمقراطية في مصر الناصرية ، اذ يقرر انه نتيجة اشتداد التآمرعلى ثورة يوليو من جـانب قوى الاستعمار الجديد والقديـم واسرائيل والرجعية العربية«**كان لا بد للثورة من أمن وحماية داخليةتواجه الخطر الهائل غير المتكافىء** ٠٠ وحينما تبدأ حرب الاجهزة لا بد ان تعانـي الديمقراطية » ٠ وفي مكـان آخر يقول « ولم تكن الثورة تأكيـدا للديمقراطية لتحل كل الاجهزة وتصفيها وتتـرك مصر مستباحة لكـل المؤامرات والانقلابـات التي كانت لا تنقطـع محمومة للاطاحة بكل النظام » ٠

وهنا ينحدر بنا الاستاذ عوده الى مستوى الحجج والذرائع التي

دأبت اجهزة السلطة في مصر ان ترددها لتبرر ازمة العمل الديمقراطي والسياسي العام في ظل ثورة يوليو ·· وذلك المنطق يتضمن تسليمابأن عملية تقوية اجهزة الامن لمقاومة المؤامرات والانقلابات يكون دوما على حساب النمو الديمقراطي للقوى الشعبية · وهناك بلاد كثيرة تم فيها بناء اجهزة أمن قوية لمواجهة التآمر الخارجي والداخلي **دون ان يكون ذلك بديلا وعلى حساب العمل الشعبي المنظم وحركة الجماهير** ·

ولكن الاختيار في مصر كان يحكمه منطق اخر هو عدم الثقة بحركة الجماهير المنظمة ·· والايمان المطلق بأن مسألة حماية الثورة وتأمينها ضد التآمر الخارجي والداخلي هي مهمة الاجهزة البوليسية والبيروقراطية وحدها · وقد اثبتت الاحداث في يونيو ١٩٦٧ بوضوح وجلاء افلاس هذا المنطق وهذه الحجج حيث انه في لحظة الخطر الداهم الذي يتهدد مصير الثورة ومستقبلها تقف الاجهزة عاجزة مشلولة ·· وتفشل في درء الخطر الذي يتهدد الثورة والوطن ·· وتصبح حركة الجماهير هي الحاسمة في ردع التآمر وحماية المسيرة الثورية كما حدث في ٩ و١٠ يونيو – حزيران – · اذن منطق **الاعتماد على الاجهزة وحدها دون الجماهير** قبل يونيو ١٩٦٧ وبعدها له جذوره العميقة في التركيب الايديولوجي والافق الطبقي للنظام الناصري وليس مجرد **ضرورة فنية** انقلبت الى **نظام للحكم** مع مرور الزمن كما يوحي التحليل ·

وبعد اشارة سريعة الى ان « الحل الوحيد الامثل لمشكلة « البوليسية » والبيروقراطية هو بناء الحزب والتنظيم الذي « يسيس» هذه الاجهزة ويضمن سلامتها ويقوم رقيبا عليها » يعود الاستاذ عوده ينفي هذه الحاجة للحزب اذ يقول : « وقد كان عبد الناصر بطلا تاريخيا ·· يصنع التاريخ ·· ويمنح الجماهير كل الايمان والثقة **وكانت مشكلة الحزب والتنظيم تبدو خلال حياته ثانوية ·· ان كل الضمانات موجودة ومكفولة في شخصه** » ·

ولا يكتفي الاستاذ عوده بجعل هذا التحليل متعلق بخصوصية التجربة المصرية بل يسترسل ليجعل منه نظرية شاملة تفسر كفاح الشعوب في القرن العشرين اذ يقول :

« وحينما كان **لينين** حيا ·· كان هو الحزب والدولة والسلطة ·· وحينما كان **غاندي** حيا كان هو حزب المؤتمر ·· وكل الهند ·· وحينما كان **روزفلت** حيا كان هو الحزب الديمقراطي وهو الحكومة الامريكية وكل شيء » ·

« **وهذه الشخصيات التاريخية تجسم في وجودها كل شيء وتحجب كل شيء لانها تصنع التاريخ وتغيره** » ·

وهكذا يلخص الاستاذ عوده نظرته لحركة التاريخ في العصر الحديث ·· ورغم ان منطلقاته هي **النظرة المثالية للتاريخ** – حيث تذوب حركة وكفاح الجماهير وتنكمش فيشخصية الزعيم الذي يصنع التاريخ وحده – الا ان النتائج العملية والسياسية لمثل هذا التحليل هوالسقوط في مهاوي « عبادة الفرد » وتحويل حركة الجماهير الى حركة منفصلة سلبية تحيا وتموت بوجود القائد الفذ ·· ويصبح الذي يفصل هذا النوع من التحليل عنالمنطلقات السياسية للفاشية خيط دقيق قد يصعب تمييزه ·

ويختم الاستاذ عوده تحليله بتقرير انه « قد قامت افضل الظروف لقيام التنظيم السياسي بعد عام١٩٦٨، بعد سقوط البرجوازية العسكرية نهائيا ، وبعد عودة العسكريين الى مهامهم الحقيقية وبعد تفجر قوى الجماهير ·

وقد صدر بيان ٣٠ مارس ٦٨ واجريت الانتخابات ، وقام تنظيم سياسي جديد وتفاعلت وتحالفت فيه كل القوى ، كان بداية يمكن ان تؤدي الى افضل النتائج ·· ولكن مات عبد الناصر بعد قيامه بعامين» ·

وهكذا يقودنا الاستاذ عوده الى نهاية المطاف والنتيجة المنطقية لتحليله ·· ان التنظيم السياسي المرتقب قد لاح في الافق بعد ١٥ عاما من الفراغ والتخبط وسيطرة الاجهزة ·· ولكن فجاة أجهض العمل الثوري لان عبد الناصر مات بعد عامين من قيام التنظيم الجديد · وهنا تبدو بوضوح ازمة الفكر الناصري الذييقبل ازمة الديمقراطية والفراغ السياسي خلال ١٥ عاما على انها مسألة طبيعية ولها مبرراتها « الثورية » وبعد ذلك يعزي اسباب الانتكاسة الى اختفاء الزعيم البطل

الذي يمسك بيده وحده مفتاح التغيير الثوري .. هكذا يصل بنا الاستاذ عوده الى مأزق تاريخي ... ولا يسائل نفسه كيف ان ١٨ عاما في السلطة لم تكف لكي يقيم النظام الحزب او « التنظيم السياسي الثوري والجماهيري » الذي يكون الوريث الشرعي لثورته والحارس العام عليها . ويغفل الاستاذ عوده ان النظام لم يعجز عن بناءتنظيمات شعبية ونقابية في صفوف العمال والفلاحين والمثقفين فحسب ، بل كان هناك قدر كبير من التخريب والتصفية المنظمة لكل ما هو موجود وكل ما تم تحقيقه بمبادرات جماهيرية مستقلة .

ختاما نود ان نؤكد ان هذا النقد باسم الديمقراطية هو من اجل ان تتوفر الشروط اللازمة لتعبئة وتنظيم حقيقين للجماهير لكي تستكمل حقوقها وتتابع مسيرتها النضالية لتصفيةكل القوى المعادية للديمقراطية والاشتراكية ... انه من اجل حماية مستقبل حركة الجماهير نوجه هذا النقد .. فالنقد الموضوعي الحاسم هو طريق الوحدة .. وحدة القوى الثورية التي تعرف طريقها نحو المستقبل متخلصة من سلبيات الماضي ومن مناهج التحليل العاطفية والذرائعية .

الرؤية الاقطاعية تحكم علاقة الرجل والمرأة في مصر

أماني الشافعي

ثمة قناعة كانت سائدة بأن المرأة العربية في مصر استطاعت بعد اثنين وعشرين عاما من قيام ثورة ٢٣ يوليو ان تنال جزءا كبيرا من حريتها ، الا ان ذلك ليس صحيحا تماما ، فقد اقتصرت الحقوق الضئيلة التي اكتسبتها خلال الربع قرن الاخير على المظهر دون أي مساس بجوهر هذه الحقوق . وفي الوقت الذي تتجاهل فيه القوانين المصرية حق المرأة في التواجد ككائن بشري مساو للجنس للاخر وتغفل دورها في عمليات الانتاج وتأثير هذا الوضع على تقدم المجتمع ككل فان الجمعيات النسائية التي يصل عددها في مصر الى ما يقرب من ٥٢٤ جمعية والهيئات الرسمية التي تنظم نشاط المرأة تتجاهل هي الاخرى تلك القوانين وتغض الطرف عنها وتعكس مناقشات هذه الواجهات الرسمية عند المعارك الحقيقية وعيا متدنيا وهابطا في أمور الاجتماع والسياسة ايضا ...

ان المراجعة السريعة لقوانين الاحوال الشخصية المحددة لامور الزواج والطلاق في مصر تبرز بغير جهد عقلية اقطاعية شديدة التخلف تعامل المرأة كجسد ، وتزعم من واقع الفهم المتخلف لنصوص الدين ان في تأخر المرأة سعادة لها ، وأن قوتها في ضعفها !

فليس خاليا من المغزى اذن ان البورجوازية العربية قد دأبتعلى

الذي يمسك بيده وحده مفتاح التغيير الثوري ٠٠ هكذا يصل بنا الاستاذ عوده الى مأزق تاريخي ٠٠٠ ولا يسائل نفسه كيف ان ١٨ عاما في السلطة لم تكف لكي يقيم النظام الحزب او « التنظيم السياسي الثوري والجماهيري » الذي يكون الوريث الشرعي لثورته والحارس العام عليها ٠ ويغفل الاستاذ عوده ان النظام لم يعجز عن بناءتنظيمات شعبية ونقابية في صفوف العمال والفلاحين والمثقفين فحسب ، بل كان هناك قدر كبير من التخريب والتصفية المنظمة لكل ما هو موجود وكل ما تم تحقيقه بمبادرات جماهيرية مستقلة ٠

ختاما نود ان نؤكد ان هذا النقد باسم الديمقراطية هو من اجل ان تتوفر الشروط اللازمة لتعبئة وتنظيم حقيقين للجماهير لكي تستكمل حقوقها وتتابع مسيرتها النضالية لتصفيةكل القوى المعادية للديمقراطية والاشتراكية ٠٠٠ انه من اجل حماية مستقبل حركة الجماهير نوجه هذا النقد ٠٠ فالنقد الموضوعي الحاسم هو طريق الوحدة ٠٠ وحدة القوى الثورية التي تعرف طريقها نحو المستقبل متخلصة من سلبيات الماضي ومن مناهج التحليل العاطفية والذرائعية ٠

الرؤية الاقطاعية تحكم علاقة الرجل والمرأة في مصر

أماني الشافعي

ثمة قناعة كانت سائدة بأن المرأة العربية في مصر استطاعت بعد اثنين وعشرين عاما من قيام ثورة ٢٣ يوليو ان تنال جزءا كبيرا من حريتها ، الا ان ذلك ليس صحيحا تماما ، فقد اقتصرت الحقوق الضئيلة التي اكتسبتها خلال الربع قرن الاخير على المظهر دون أي مساس بجوهر هذه الحقوق ٠ وفي الوقت الذي تتجاهل فيه القوانين المصرية حق المرأة في التواجد ككائن بشري مساو للجنس للاخر وتغفل دورها في عمليات الانتاج وتأثير هذا الوضع على تقدم المجتمع ككل فان الجمعيات النسائية التي يصل عددها في مصر الى ما يقرب من ٥٢٤ جمعية والهيئات الرسمية التي تنظم نشاط المرأة تتجاهل هي الاخرى تلك القوانين وتغض الطرف عنها وتعكس مناقشات هذه الواجهات الرسمية عند المعارك الحقيقية وعيا متدنيا وهابطا في أمور الاجتماع والسياسة ايضا ٠٠٠

ان المراجعة السريعة لقوانين الاحوال الشخصية المحددة لامور الزواج والطلاق في مصر تبرز بغير جهد عقلية اقطاعية شديدة التخلف تعامل المرأة كجسد ، وتزعم من واقع الفهم المتخلف لنصوص الدين ان في تأخر المرأة سعادة لها ، وأن قوتها في ضعفها !

فليس خاليا من المغزى اذن ان البورجوازية العربية قد دأبتعلى

سياسة المتاجرة بالدين تلك السياسة التي كرست اوضاعا شديدة التخلف في مجالات الفكر والاقتصاد والاجتماع فعمدت – وخاصة اجنحتها الرجعية – الى تقوية وتعميق الوعي الديني المتخلف فيما تنشره في اجهزتها الثقافية والاعلامية والتربوية والتعليمية بالشكل الذي لا يصبح معه الدين عقبة حقيقية في طريق التقدم والنمو فحسب ولكن يصبح ايضا متناقضا مع تلك الاهداف بشكل واضح وصريح ولن نخطىء آثار هذه السياسية في تصدي الفئات المشبعة بعقلية القرون الوسطى التي ظلت وستظل تتنكر لدعاوى التقدم وتنكل بها وتحقرالعقل والمنطق وتستهين بالعلم لرعاية تلك السياسة بالتخطيط والتنفيذ من خلال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ٠ وليس خاليا من المغزى اذن ان يكون الشغل الشاغل للبورجوازية العربية هو تدبيج القوانين واقامة المؤسسات وتنفيذ المشاريع التي تهدف الى تقوية الوعي المتخلف بالدين لدى الجماهير العربية ، اذ في ظل هذه الاوضاع التي يصبح فيها الدين أداة من ادوات الرجعية لتجميل وسائل الاستغلال وتقنينها واستخدامه دوما لتبرير قمع الانظمة العربية لكل معارضيها نقول في ظل هذه الاوضاع البائسة تعامل المرأة العربية في مصر – وبتأثير من هذا الفهم المتخلف للدين – ككائن من الدرجة الثانية ٠

فعلى الرغم من كافة الدساتير المصرية بما فيها دستور عام ١٩٧١ تتضمن دائما النص على ان المصريين لدى القانون سواء ، وهم متساوين في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة ، الا ان قانون الاحوال الشخصية يهدر الشطر الاول من هذا النص الدستوري في تفريقه بين الرجل والمرأة ، بل اعلاء شأن الرجل على المرأة واعطائه الكلمة الامرة الاخيرة في امور الزواج والطلاق ، كما يتضمن القانون نصوصا تلزم الزوجة الطاعة التامة والخضوع لزوجها ، وهو أمر تأخذ به الشرائع الاسلامية والمسيحية واليهودية تلك الشرائع التي استمد منها المشرع المصري قوانين الاحوال الشخصية الجاري العمل بها الان ٠ والنتائج واضحة ومعروفة،فاذا ما عارضت بعض الاصوات العلمانيةالديمقراطية ذلك الوضع الظالم والمتجني على المرأة وحقوقها فان الاحتكام لنصوص الدين يصبح الفيصل لدى المشرع لانهاء كل خلاف مبررا تلك الاوضاع الظالمة بأن « رئاسة الرجل للاسرة وتقدمه على المرأة فيها أمر مسلم

به ، فضرورة تنظيم الاسرة اوجبت الاعتراف للرجل بمركز قانوني يرجح مركز المرأة » ٠

وعلى الرغم من ان الواقع يتجاوز في كثير من الاحيان نصوص تلك القوانين السارية التي تنظم علاقة الرجل بالمرأة والتي يرجع بدء العمل بها الى سنوات ١٩٢٠ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣١ الا ان اية محاولة لتغيير هذه القوانين تقابل دوما بحرب صليبية شرسة من رجال الدين والسياسة واصحاب المصلحة في تعطل قوى المرأة وعجزها عن ان تشارك مشاركة فعلية في قضايا الوطن واستقلاله ونموه بكل ما يعنيه ذلك من تدعيم بناء الاقتصاد الوطني والسير في خططالتنمية دخولا الى الافاق الرحبة للثورة الاشتراكية ٠

وعلى سبيل التدليل لا الحصر فان القانون المعمول به ينص في احدى مواده على ان لا يقل عمر الزوجة عن ست عشرة سنة كما لا يقل سن الزوج عن ثماني عشرة سنة وقت الزواج وهو وضع نص مشروع مقترح لتغيير قوانين الاحوال الشخصية بتعديله ، بحيث يصبح بالنسبة للزوجة ثماني عشرة سنة وللزوج احدى وعشرين سنة وهو امر اثار ثائرة رجال الدين ، ورفض المرحوم الشيخ محمد ابو زهرة استاذ الشريعة بكليات الحقوق في مصر هذه الزيادة في عمر الزوجين وقال مبررا رفضه قبل وفاته بأنها تؤدي « الى الفساد ٠٠ وانه يجب اطفاء نوازع الشهوة بالحلال » مستشهدا بأن بعض البلدان تحدد سن الزواج للفتيات بثلاث عشرة سنة ٠٠٠ ان احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر تبرز افلاس تلك القوانين وتجاوز الواقع لها ، فوفقا لاحصاءات الزواج في عام ١٩٧١ – وهو الاحصاء الاخير في هذا الصدد – فان متوسط سن الذكور عند الزواج للمرة الاولى هو ٢٦ عاما و ٤ شهور ، أما بالنسبة للازواج جميعا سواء كان ذلك زواجهم الاول او غيره فان متوسط عمرهم في نفس العام ١٩٧١ – ٢٩ سنة وشهر ، وطبقا لنفس الاحصاء فان متوسط عمر الاناث عند الزواج الاول ٢٠ سنة و٥ شهور ، وبالنسبة للمتزوجات بصرف النظر عما اذا كان الزواج الاول او الثاني فان متوسط عمرهن ٢٢ عاما وخمسة اشهر وهو وضع لم تفرضه قوانين ولكن ضغوط الضرورات الاقتصادية هي التي فرضتها ٠

واستنادا الى ان « النساء ناقصات عقل ودين » وان الرجال « قوامون على النساء » فان قوانين الاحوال الشخصية في مصر التي تطبق على المسلمين وغير المسلمين تعطي الرجل الحق في ان يحرم على زوجته « الاختلاط بأشخاص معينين ·· كما له ان يراقب زياراتها ·· وان يعترض على استخراج جواز سفر باسمها او منحها رخصة صيد او قيادة سيارة او الانضمام لنقابة من النقابات او حضور احد الامتحانات » وفي نفس الوقت الذي يعطي فيه القانون الزوج كل هذه الحريات المنتزعة من زوجته يلزم نفس القانون الزوجة « بأن تقوم على شؤون المنزل والا تغادره الا للضرورة » وهو موقف يبرره المشرع المصري بقوله ان « غاية الزواج تقتضي تفرغ المرأة لخدمة زوجهاوتربية الاولاد ورعايتهم » !!

والشيء المثير للدهشة انه اذا ما رفضت الزوجة تلك الاوضاع وقررت مثلا ـ دون موافقة الزوج ـ الانضمام لاحدى النقابات فانها تصبح وفقا للقانون « ناشزة » يسقط حقها في النفقة فاذا اصرت نهائيا على رفض تلك الاوضاع وهجرت بيت الزوجيةطالبة الطلاق فانالقانون يعاملها كسلعة ويقضي بعودتها الى مالكها ـ الزوج ـ دون رغبتها الى ما يسمى « بيت الطاعة » « اذا خرجت من حوزته » ·

وتواصل قوانين الاحوال الشخصية مسيرتها في النيل من كرامة المرأة والحط من شأنها ويتضح هذا من نظرة تلك القوانين للزواج كسلعة ·· فالزواج متعة للرجل وعلى الاخير ـ وفقا لنصوص القانون ـ ان يدفع ثمن هذا الاستمتاع وعلى المرأة ان تطيع ، والقانون لا يجعل هذا أمرا مطلقا ، انه يعود فيحدد الاوضاع التي يمتنع فيها الرجل عن الدفع فيجب النفقة عن الزوجة الصغيرة السن لعجزها عن رعاية بيت الزوجية وايناس زوجها ، كما انه ينص على منع النفقة عن الزوجة المريضة مرضا شديدا ·· او الزوجة المسافرة ، او الزوجة العاملة ، وبهذا يتجاهل القانون ببساطة متناهية ان العلاقة الزوجية علاقة مشاركة لصنع حياة افضل بين كائنات انسانية متساوية في الحقوق والواجبات ، ولا يكتفي بهذا بل انه ينظر نظرة لا انسانية في العلاقات البشرية !

وفي الوقت الذي ينص فيه القانون على ان الطلاق ملك للزوجدون

الزوجة ويبيح له ان يعدد زوجاته ، فانه يمنع هذا الحق عن المرأة · فاذا فشلت الزوجة في زواجها ولم تجد سعادتها في الحياة الزوجية كان لها ان ترفع الامر الى القاضي ليطلقها ، غير ان القانون يضع من العراقيل امام حق المرأة طلب الطلاق ما يسلب هذا الحق معناه ، فيؤكد القانون ان للزوجة الحق في طلب التفريق بينها وبين زوجها في حالات وحيدة تنحصر في وجود عيب مستحكم بالزوج لا يمكن البرء منه كالامراض المستعصية (قانون ٢٥ لعام ١٩٢٠) فاذا طلبت الزوجة الطلاق لاسباب ليس منها مرض الزوج فينص القانون (٢٥ لعام ١٩٢٩) على « ان الزوجة اذا ادعت اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما يجوز لها ان تطلب من القاضي التفريق بينهما فاذا عجزت الزوجة عن اثبات الضرر رفض طلبها التفريق بينها وبين زوجها » والشيء الذي يدعو للغرابة انه اذا ما تكررت شكوى الزوجة بعد رفض القاضي تطليقها حيث لم يثبت الضرر كما يقرر القانون اختارت المحكمة حكمين من اهل الزوجين او منغيرهم ليتوليا جهودهما في الاصلاح بينهما ، فاذا عجزا عن الاصلاح تم الطلاق بعد ان يرفع الحكمان تقريرهما الى القاضي وعلى القاضي ان يحكم بمقتضاه !!

ومعنى هذا ان القانون يعامل المرأة بوصفها قاصرا غير قادرة على رؤية الضار من النافع في مسائل لا تخص احد غيرها ، فهي اما ناضجة النضوج الكافي لتفهم الحياة فيكفي رفضها لحياتها الزوجية سببا لقبول طلبها الطلاق واما غير قادرة على ادراك هذا المعنى فلا يغني عن ادراكه فهم « الحكمين » لها !

وفي الوقت الذي تتيح فيه قوانين الاحوال الشخصية الطلاق للمسلمين ، فان الكنيسة المصرية تحرمه تحريما نهائيا استنادا الى قول السيد المسيح « ومن طلق امرأته وتزوج بأخرى فانه يزني عليها » كذلك فان القانون يمنع المسلمة بالزواج من غير المسلم الا اذا غير احدهما دينه ، في نفس الوقت الذي تنص فيه القوانين الارثوذكسيةعلى « انه لا يجوز الزواج لدى الكنيسة القبطية الارثوذكسية الا بين مسيحيين ارثوذكسيين » · والواقع ان مثل هذه القوانين سالبة لابسط مبادىء الحريات وهي حرية اختيار شريك ـ او شريكة ـ الحياة ، فالقيود المضروبة حول حرية الزواج وحرية الطلاق لا تفسح المجال

سوى للمزيد من المشاكل الاجتماعية المتمثلة في تقنين العلاقات غير الشرعية ، وهو أمر يزيد الوضع تعقيدا لا سيما ان تلك القوانين نفسها ترفض الاعتراف بالابناء غير الشرعيين !

ان العداء الشديد لحرية المرأة والتشكيك الدائم في قدرتها على ممارسة الحياة ككائن يعقل سمة عميقة الترسب في القوانين المصرية، وليس ادل على هذا من ان قانون العقوبات المصري قد نص في مادته ٢٧٤ على جعل عقوبة زنى المرأة الحبس لمدة عامين في حين لم يلتفت القانون الى زنى الرجل الا في حالة اذا ما وقع في منزل الزوجية واكتفى القانون بفرض عقوبة الحبس لمدة ستة اشهر . كما ان القانون هو الوحيد من نوعه في كل بلاد العالم المتحضر حيث تصان حرية الانسان وكرامته الذي يفرض عقوبة خفيفة على الزوج الذي يقتل زوجته اثر ضبطها متلبسة بالزنى ، بينما يصمت القانون عن حالة الزوجة التي تفاجىء زوجها مع امرأة اخرى وهو وضع يقر الاعتراف كما يرفض عن عمد مبدأ المساواة الاجتماعية بين الجنسين .

ان قوانين الاحوال الشخصية المعمول بها تشتط الى مدى بعيد في تكريسها عوامل التخلف والجهالة المعادية لابسط حقوق الكائن الانساني . وليس أدل على هذا من موقف تلك القوانين من المرأة العاملة . وعلى الرغم من انه ليس هناك اشد ضررا بقضايا التنمية والتقدم بشكل عام من تلك الرؤية التي تحقر العمل وتقلل من شأنه ، الا ان كل نصوص الفقه المعمول بها في قوانين الاحوال الشخصية تقر بأن « للزوج كامل الحق في ان يمنع امرأته من العمل مهما كان العمل ما دام يؤدي الى .. نقص حق الزوج .. الاضرار به ... خروجها من بيته » ولم يفسر القانون كيف يؤدي عمل الزوجة الى الاضرار بزوجها او الانتقاص من حقه واكتفى فقط بتحديد العقوبة . فتنص المادة ١٦٩ من الاحكام الشرعية لقانون الاحوال الشخصية على ان الزوجة العاملة « التي تكون خارج البيت نهارا وعند الزوج ليلا اذا منعها من الخروج وعصته وخرجت فلا نفقة لها ما دامت خارجة » وامعانا في الاذى فان تلك القوانين تنص ايضا على ان « رهنا الزوج بأن تخرج زوجته للعمل لا يسقط حقه في منعها بعد ذلك فان لم تمتثل صارت ناشزة » .

ولا تزال القوانين المسنة للاحوال الشخصية سادرة في ابراز

رؤية شديدة التخلف للدور الاجتماعي للعمل ومعارضة لقضايا التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بل معوقة لهما .

ان تلك القوانين تقر بأن « الزوجة التي تعمل بقصد المعاونة في اعباء المعيشة عاملة بمسوغ شرعي يعتبر اعتراض الزوج على عملها عملا تعسفيا » هذا شطر من القانون يجب شطره الثاني الاول منه بتأكيده على ان الزوجة « لو كانت تعمل دون حاجة ، فانها تكون مخطئة ولا تستحق نفقة اذا اعترض زوجها » وهكذا وضع القانون « الحاجة المادية » سببا وحيدا لعمل المرأة هذا مع العلم بأن القانون لم يفرق بين عمل وعمل فمن حق الزوج منع زوجته من العمل راقصة كانت ام طبيبة ام مهندسة !

هذا باضافة ما تضعه تلك القوانين من قيود على تصرف المرأة في اموالها دون اذن زوجها ، وأحقية الزوج - وفقا لاحكام القانون - في الاستيلاء على اموالها التي أتت عن طريق الكسب ... الخ .

ان احصاءات الجهاز المركزي للاحصاء في مصر تقر بوضوح تجاوز الواقع لتلك القوانين بل حتى افلاسها فقد وصل عدد النساء العاملات في عام ١٩٦١ واللائي تتراوح اعمارهن بين ١٢ و ٦٤ عاما الى ٤١٢ الف وتزايدت اعدادهن في نفس العمر في عام ١٩٦٩ حتى بلغت ٥٤٣ الف عاملة بزيادة قدرها ٣١ر١٪ بالمقارنة لما كان عليه الوضع في عام ١٩٦١ .وعلى الرغم من الزيادة المطردة في نسبة النساء العاملات في مصر الا ان سير العمل بتلك القوانين يبيح رخصة للرجال لارهاب النساء والدليل على هذا ان تعد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية احصاء تقول فيه ان ٢٢ الف امرأة عاملة في القطاع العام والخاص قد تركن العمل بعد الزواج خلال ٦ سنوات وكان في مقدمة اسباب تركهن العمل استخدام الزوج لحقوقه التي تكفلها له القوانين التي تستخدم حكما نهائيا في يد الرجعية لارهاب المرأة المصرية وحصارها بمزيد من عوامل التخلف .

وليس ثمة شك ان زمنا طويلا سوف يمضي قبل ان تتخلص المرأة المصرية من مظاهر القهر الاجتماعي لها، وسوف يختصر من هذا الزمن حتما انعطاف المجتمع المصري نحو التقدم الاجتماعي وتصفية علاقات

الانتاج الاقطاعية الرأسمالية تلك العلاقات التي تقصر دور المرأة على ما تؤديه من دور بيولوجي اجتماعي وتعجز عن رؤية العلاقة الحميمة الواضحة بين تحرر المرأة واجتياز المجتمع المصري اسوار تخلفه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ٠

واذا كانت المطالبة الفورية بقوانين مدنية تحدد العلاقة بين الجنسين على اساس من الحرية الكاملة لكلا الطرفين هي احدى المهمات الملحة للعناصر العلمانية والديمقراطية في مصر فان عبئا كبيرا يقع على عاتق النساء المصريات المستنيرات يتمثل في المطالبة والسعي الجاد لانشاء تنظيم ديمقراطي للمرأة المصرية ـ بديلا للتنظيمات الرسمية الورقية الموجودة الان ـ يتصدى للدفاع عن حقوق المرأة وفرض القوانين الحامية لتلك الحقوق ، وهذا التنظيم الديمقراطي هو وحده القادر على اسقاط العناصر المتخلفة والجاهلة التي تقود التنظيمات الشكلية للحركة النسائية في مصر ٠

سيناريو « الحل الاميريكي » يصل الى عقدة حرجه

مجدي كامل المصري

ادلى الرئيس السادات بتصريحات لجريدة اطلاعات الايرانية جاء فيها « لدينا نظريتان الان ، نظرية الدكتور كيسنجر ، الخاصة بالسير خطوة خطوة نحو السلام ، وهي النظرية الاميركية ٠ ولدينا النظرية السوفياتية القائلة بوجوب استئناف اجتماعات مؤتمر جنيف ٠ وانني اوافق على الاثنتين ٠ ويعني ذلك اذا تمكن الاميركيون من تحقيق اي تقدم او نجاح ، بأسلوبهم المرحلي ، فانني ارحب به واوافق عليه ٠ اما اذا لم يتحقق شيء ، فسنذهب الى جنيف وفقا للنظرية السوفياتية » ٠

ويمكن ان نستخلص من هذه التصريحات ما يلي :

ـ ان الرئيس المصري يطرح «النظريتين» الاميركية والسوفياتية ، دون ان يتطرق الى « نظرية » حركة التحرر الوطني العربية ٠

ـ والطريقة التي يطرح فيها السادات موقف مصر تتضمن تبني « النظرية » الاميركية ، التي « يرحب بها ويوافق عليها » ، ثم يعلق الذهاب الى جنيف وفقا للنظرية السوفياتية على فشل الوساطة والمنهج الاميركي ٠

من الواضح ان القاهرة ما زالت تعول على الحل الاميركي وتراهن على الولايات المتحدة « ونظرية كيسنجر » ، وان كانت « تحاول » التلويح ـ على اسرائيل ان تعوض الدول العربية على الخسائر والاضرار

ببعض الاوراق الضاغطة ـ ومنها الذهاب الى جنيف ـ والمناورة باطلاق عدد من التصريحات « المتشددة » · لكن هذه التكتيكات ما زالت تدور في اطار التهيئة لحل جزئي ثنائي ·

والملاحظ ان « التشدد والتصلب » ينصب على عموميات ومسائل « على المدى البعيد وقضايا مستقبليـــة » ، في الوقت الذي يجري التساهل ازاء المشاكل الانية والملحة والمصيرية ·

فلماذا « يتشدد » اسماعيل فهمي في تصريحاته هذه ، التي اثيرت حولها ضجة اضخم بكثير من حجمها ودلالتها ، ونرى انها تتضمن قدرا من المبالغة والتهويل والافتعال الموجه · والشروط التي حددها هي :

ـ تخلي اسرائيل عن سياستها التوسعية تخليا كاملا ، وان تتعهد بذلك سياسيا وقانونيا ·

ـ عندما يقـــوم الكيان الفلسطيني السياسي لا بد من تعويض اسرائيل الفلسطينيين عما اصابهم من اضرار مادية ومعنوية ·

ـ على اسرائيل ان تعوض الدول العربية على الخسائر والاضرار الناجمة عن اعتداءاتها ، وعليها ايضا ان ترد ما استغلته طوال احتلالها سيناء من مواد أولية ونفط ·

ـ من المحتم علىاسرائيل في اي تسوية سلمية ان تلتزم بتجميد عدد سكانها عند المستوى القائم حاليا ، وتتعهد بعدم زيادة عدد سكانها من المهاجرين اليها طوال الخمسين عاما المقبلة ·

منطق « نتساهل اليوم ونتشدد غدا »

حسنا ، كلها شروط جيدة ومواقف سليمة نؤيدها وندعمها · ولا نختلف حول اهميتها ، لكنها بعيدة كل البعد عن المشكلات المباشرة ، لانها تعالج قضايا مرتبطة بالتسوية السلمية الشاملة ، المؤجلـة طبقا « للنظرية الاميركية » التي تأخذ بها مصر الى مرحلة ما بعد التسويات الثنائية والمرحلية ·

وكان اجدى بالنظام المصري ـ واكثر دلالة على « صلابته » ـ ان يتشدد في ما يتعلق بالمسائل الحالية المباشرة التي نواجهها اليوم ، وفي مقدمتها التمسك بعقد مؤتمر جنيف فورا بمشاركة فلسطينية على أساس مناقشة مجمل الحل المرحلي المتفق عليه عربيا ، ورفض الانسياق وراء المخطط الاميركي ـ الصهيـوني (الحلـول الجزئيـة ، المرحلية والثنائية) ، والحرص على التضامن العربي ودعم التعبئة الجماهيرية ، سياسيا وعسكريا والاعداد لمواصلـة حرب التحرير ·· الخ ، باعتباره الموقف الذي تلتقي عليه كل القوى الوطنية العربية ، ويؤيده السوفيات ·

انه منطق « نتساهل اليوم ، ونتشدد غدا » ، نقدم بعض التنازلات الان بالنسبة للحلول الجزئيـة ، لنتصلب مسـتقبلا عندمـا يحين موعد التسوية الشاملة · وهكذا يستخدم تكتيـك نفث دخـان التعمية لاخفاء معالم ما يجري خلفه ، الا ان المقصود « بالتعمية » هـنا ، ليس الـعدو وانما القوى الوطنية العربية ·

ورغم الضجيج الهائـل الذي اثاره العدو حول هذه التصريحات فهو الاكثر ادراكا لحقيقتها ودوافعها · فنـجد ان ميـشا هاريش من كـبار أعضاء حزب العمـل يصرح « ان هنـاك فرقـا بين البيانـات والمواقف الرسمية » ويعرب عن شكه في ان تطرح القضية خلال المفاوضات · وقد نصح اسحق رابين الاسرائيليين « بألا يأخذوا بجدية البيانات المصريـة المتشددة ، رغم ان هذه البيانات تدعو للاسف » ·

وبطبيعة الحـال فـان الدوائـر الحاكمـة في مصـر لا ترى في المفاوضات الثنائية مع اسرائيل ـ بأمل تحقيق انسحاب جزئي اخر ـ ما يستحق « اللوم » أو يتعارض مع قرارات الرباط ووحدة الموقف العربي ، ويصرح السادات ببراءة شديدة « اعتقـد اننـا في مصر على استعداد دائم لاسترجا ع كل مـا يمكن استرداده من الارض » ، وكأنما اسرائيل تقدم ارضا بلا مقابل وبدون ثمن !

ان مجرد القبول بمفاوضات « ثنائيـة » لانسحاب عدة كيلومترات اخرى يعتبر ثمنا باهظا · ونفس اسرائيـل تدرك هذه القاعدة · وعندما سئل شلومو افنيري عن « المقابل » الذي تقدمه مصر للمباحثات (اذاعة

اسرائيل ٨ ـ ١٢) أجاب « جزء من الثمن الذي ستدفعه مصر هو مجرد استعدادها لخوض هذه المرحلة دون وضع شروط باجراء مفاوضات موازية على الجبهة السورية» ٠

وهو يتحدث هنا عن « ثمن » بدء المفاوضات ، أو حسب تعبيره « جزء من الثمن » ، أما الثمن الحقيقي للانسحاب فشيء اخر ٠

حجم الانسحاب الاسرائيلي يقرره حجم الثمن المصري

هل يتم الانسحاب دون مقابل ؟ أيمكن حقا اعتبار التسوية مجرد « اتفاق عسكري » لا علاقة له بالسياسة ، كما يؤكد دعاة المفاوضات الثنائية والحلول المرحلية ؟

والواقع ان مثل هذه المقولات لا تعدو ان تكون ازدراء للعقل البشري ، فان مجرد دخول المفاوضات له مضاعفات سياسية واضحة وعميقة الاثر ٠ ورغم مراعاة المسؤولين الاسرائيليين لعدم احراج مصر ، فان رابين يصف الاتفاق المنشود بانه « تسوية عسكرية ذات مغزى سياسي » ويعبر عنه أبا ايبان بقوله « ستكون اتفاقية عسكرية الا انها لن تخلو من تنازلات سياسية مقنعة ، فالمصريين سيقدمونها للاميركيين ، وليس لاسرائيل مباشرة » ، (الايكونومست ١٤ ـ ١٢)

قالت صحيفة « جيروزاليم بوست » ان الون قدم الى كيسنجر اقتراحين :

ـ انسحاب القوات الاسرائيلية حوالي ٥٠ كيلومترا من سيناء (٦٠ كيلومترا من قناة السويس) ولكن هذا الانسحاب لا يشمل حقولَ النفط في أبو رديس اذ تبقى تحت السيطرة الاسرائيلية الى ان يتم التوصل الى سلام دائم ٠

ـ انسحاب القوات الاسرائيلية مسافة ١٠ كيلومتر فقط ٠

والمطلب الاساسي الذي تتمسك به اسرائيل هو تجميد الخطوط على الجبهة المصرية الاسرائيلية لبضعة سنوات ، بتمديد فترة وجود

قوات الطوارىء الدولية لمدة تتراوح بين ٣ و ١٠ سنوات ، حسب حجم الانسحاب ، اي انها نوع من الانهاء الواقعي لحالة الحرب ، كبديل عن مطلبها السابق بتوقيع اتفاق ينص على « الغاء حالة العداء » ، أو « انهاء حالة الحرب » أو ـ كما جاء بجريدة معاريف ـ « تجميد خط وقف اطلاق النار في صحراء سيناء لعدة سنوات بعد المرحلة الثانية من اتفاق فصل القوات » ٠

وهناك شروط أخرى :

ـ أي جزء تنسحب منه اسرائيل يجب ان يكون مجردا من السلاح ويخضع لاشراف هيئة الامم ٠

ـ توسيع مساحة المناطق منزوعة السلاح والعازلة والمحددة التسليح وتقوم بالمراقبة بالاضافة الى القوات الدولية فرقة اسرائيلية مصرية مشتركة بالاضافة الى رقابة من الولايات المتحدة ٠

ـ مرور الاطقم والبضائع الاسرائيلية في قناة السويس بعد اعادة فتحها على سفن لا ترفع العلم الاسرائيلي ٠

ـ المفاوضات تجري مع مصر وحدها دون سوريا ٠ وقد ألمحت الدوائر الاميركية الى امكانية موافقة تل ابيب على اجراء مباحثات مماثلة مع دمشق في وقت لاحق ٠

ـ تتعهد مصر بانهاء اي حرب او دعاية اقتصادية ضد اسرائيل ٠

ـ تتعهد مصر بعدم تأييد اعمال الفدائيين الموجهة ضد اسرائيل ٠

ـ تتعهد مصر بعدم الانضمام الى اي عمل من اعمال الحرب قد تقوم به دول اخرى من دول المنطقة ٠

ـ تتعهد مصر بتنفيذ كل بنود اتفاق فصل القوات (اعادة فتح قناة السويس واعادة تعمير مدن القناة) ٠

ورغم ذلك يواصل المسؤولون في مصر الحديث عن « استرجاع كل ما يمكن استرداد من الارض » وكأنما هي منحة دون مقابل

وانسحاب عسكري بلا شروط سياسية ·

نشاط محموم قبل زيارة بريجنيف

وتنشط الدوائر الاميركية والصهيونية بصفة خاصة وبشكل مكثف قبل زيارة بريجنيف للقاهرة · ويلتقي بيجال الون بفورد وكيسنجر لمناقشة المقترحات الاسرائيلية ، على أن يعود وزير خارجية اسرائيل لواشنطن في بداية الشهر القادم ، و « يطير » السفير الاميركي في القاهرة الى بروكسل ليقابل كيسنجر ويرجع بالمقترحات الاسرائيلية ـ الاميركية ·

المهم أن « تبدأ » المفاوضات ، ويظل الباب مفتوحا والامل متجددا ، للتأثير على نتائج اللقاء المصري ـ السوفياتي ·

ولا يخفي قادة العدو اهدافهم ·

رغم بيان فلاديفوستوك ، سرعان ما يتراجع فورد ليعلن « اما نحن (بالمقارنة مع موقف السوفيات) فنعتقد انه الى ان نصل الى مثل هذه الخطوة النهائية ، فان علينا أن نقوم بمفاوضات خطوة خطوة » ·

ويصرح اسحق رابين « ان اسرائيل مستعدة لتحقيق المزيد من الانسحاب من جبهة سيناء لمنع مصر من العودة الى النفوذ السوفياتي » ·

ويدافع رابين عن سياسته في مواجهة معارضة الليكود فيعلن ان على اسرائيل « شراء الوقت لمواجهة السنوات السبع العجاف المقبلة ، حتى يستطيع العالم الغربي التحرر من الاعتماد على النفط العربي » ويتنبأ بحرب مع سوريا ، ويركز على « أهمية خلق وضع يمنع المصريين من المشاركة في معركة ، خلال الايام الاولى الحيوية من القتال » (الايكونومست) ·

ولا شك أن من أهم الاهداف التي يتوخاها العدو العمل على شق الجبهة السياسية والعسكرية الموحدة بين مصر وسوريا ، وهدم الحد

المتوفر من التضامن العربي وتطويق نتائج مؤتمر الرباط والتهرب من مؤتمر جنيف ·

أوجه الاتفاق والخلاف

هناك تباين في وجهات النظر واختلاف تكتيكي بين اسرائيل وبعض الدوائر الاميركية ، التي تضغط من اجل تقديم عرض « مغر » بالقدر الكافي للقاهرة حتى يستطيع السادات قبوله · عبر بيجال الون عن هذا الموقف بقوله « ان الاميركيين مهتمون جدا بمثل هذا الاتفاق · ونحن ايضا · لكن قد لا نكون مستعدين لان ندفع الثمن الذي تطلبه مصر ، وهو ثمن يمكن الولايات المتحدة ان تعتبره مقبولا » · وكيسنجر يصرح بأن « المهم هو مواصلة المساعي مع مصر ، للحيلولة دون وقوع جمود ، ان الجمود يقود الى الحرب ، والحرب قد تؤدي الى اعلان حظر نفط جديد والى تعقيدات دولية اخرى من المؤكد ان الولايات المتحدة لا ترغب فيها » · وعلقت بعض الصحف على تصريحات بيجال الون الاستفزازية ـ التي تكشف الكثير من تفاصيل مناقشات واشنطن ـ بأن الهدف منها هو سحب البساط من تحت اقدام الدكتور كيسنجر · وهذا لا يعني ان هناك خط واحد متفق عليه في الولايات المتحدة ، اذ يظهر خلاف ـ لم يحسم بعد بصفة نهائية ـ بين المؤسسات ، خاصة بين وزارة الخارجية والبنتاجون ، حيث يحبذ الاخير قيام اسرائيل «بضربة وقائية» عاجلة ، قبل ان يصبح التفوق العربي كبيرا الى حد يشكل خطرا على « تفوق اسرائيل العسكري » · بينما تخشى الخارجية مغبة تجدد القتال والمضاعفات التي يمكن ان تترتب على الحرب ، وتفضل ـ مؤقتا على الاقل ـ استخدام اسلوب التهديد والتلويح بالقوة والاعداد للحرب لابتزاز العرب وانتزاع مكاسب سياسية وشق الصف العربي والحفاظ على بعض ما تحقق في مجال الانفراج الدولي ·

وتلعب اسرائيل والدوائر الصهيونية على هذا التناقض وتغذي الاتجاهات العدوانية الداعية الى « تأديب » العرب والتحكم في الاوضاع « المنفلتة » حتى بين الدول « الصديقة » المنتجة للنفط · الا ان كلا الاتجاهين يتبنى سياسة التسليح المكثف لاسرائيل ، الامر الذي يؤدي موضوعيا الى دعم اتجاه استخدام العنف والمغامرة العسكرية ·

وقد حصلت اسرائيل اخيرا على معدات وعتاد حربي يكفي لشن حرب متواصلة لمدة ثلاثة اسابيع ·

والتحرك الاميركي الاخير النشيط يكشف عن مدى انزعاج الولايات المتحدة من تدهور الاوضاع ضد مصلحتها ، وكانت قد كسبت الكثير من المواقع الحيوية بعد حرب تشرين ، الا انها تشهد استنزافا لرصيدها ورصيد اصدقائها في المنطقة من أبرز مؤشراته قرارات قمة الرباط وهيئة الامم المتحدة وانحسار نفوذ المراهنين على الحل الاميركي وخاصة السادات في مصر · ومن هنا جددت عمليات الغزل « وجر الرجل » والعروض المغرية بحل جزئي منفرد ·

وقبل موعد زيارة بريجنيف للمنطقة تدفقت تصريحات واحاديث الرئيس السادات«الاستفزازية»···اصرار على الاشادة بفورد وكيسنجر وتصميم على اعلان « ثقته المطلقة » بهما وتأكيد « وفائهما بكل ما تعهدا به » ! وتمسك بحل « الخطوة خطوة » · فهو يلهث وراء الحل الامريكي ويصرح برأيه في تأجيل مؤتمر جنيف الى ما « بعد ان تنسحب اسرائيل من مساحات واسعة من الاراضي العربية » ويعلن« اننا نجري مباحثات واتصالات على أعلى المستويات مع الولايات المتحدة ، وانما اتحدث هنا عن مصر فقط » ، ويضمن « ان مصر وسوريا لا تنويان بدء اي شيء او بأعداد اي شيء » (للحرب) ·· ويلوح في حديث وصفته وكالات الانباء بأنه « نداء لامريكا » بأنه « لا يجب ان يفاجأ الغرب اذا اعيد تسليح مصر بعد زيارة الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف للقاهرة في الشهر المقبل » فسرّه البعض بأنه استنجاد بواشنطن للتدخل من اجل اقناع اسرائيل بانسحاب جزئي ، حتى لا يضطر مرغما لتقبل «مصيبة» او « كارثة »التسلح من جديد، ويعلق رابين على هذه التصريحات بأنها « اشارة مصرية لاسرائيل والعالم الغربي وخصوصا الولايات المتحدة الى الاطار الزمني الذي يمكن فيه الاتفاق ، وبعد ذلك يحتمل حصول انعطاف نحو الخيار العسكري » ! وشمعون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي لا يخفي مخاوفه من تسلح مصر اذ يطرح علانية بأنه « يجب على اسرائيل ان تناضل حتى لا تواصل مصر تسليحها ، فالجيش المصري كان ولا يزال القوة التي تقرر مصير المعركة » ·

وأبدت أمريكا « تفهما » اكثر لظروف السلطة المصرية و«ضغطت»

على تل ابيب للتخلي عن بعض تشددها · واستخدم النظام المصري زيارة بريجنيف كوسيلة ضغط من اجل التدخل الى حل « يمكن قبوله » وتمريره في ظل الصعوبات الداخلية · وفي وجه المعارضة المحلية والعربية ·

وترددت انباء تؤكد انه قد تم فعلا التوصل مع الامريكيين واسرائيل على مشروع اتفاق على انسحاب جزئي من سيناء ، بضمانات امريكية ـ من والى الطرفين ـ ، ويتم اعلانه وتنفيذه بعد زيارة بريجنيف·

ومن الامور ذات الدلالة ايضا انه قد تسربت في نفس الوقت انباء عن حملة اعتقالات واسعة تدبر وتعد للتنفيذ ضد القوى الوطنية والشيوعية ، بعد زيارة الزعيم السوفييتي مباشرة ·

وتتابعت الحلقات ·· رسالة بريجنيف وسفر اسماعيل فهمي لاجراء مباحثات في موسكو ، تقرر على اثرها تأجيل الرحلة ·· وتجدد الحديث بروح التفاؤل عن قرب توقيع الاتفاق الثنائي « بعد ان باتت مصر حرة الان للرد بصورة ايجابية على المقترحات التي قدمتها اسرائيل » (الاذاعة الاسرائيلية ١/٦) · وتحدد موعد سفر الون الى واشنطن بناءا على دعوة من د· كيسنجر وأعلن الاول ان « اسرائيل مستعدة للتنازل عن مساحات كبيرة من سيناء ، لاغراء مصر على مواصلة المفاوضات حتى تتم التسوية » وذكر مراسل نيوزويك في القدس ،ان رئيس الحكومة رابين في اللقاء مع اعضاء وفد مؤتمر الرؤساء كان متفائلا لاول مرة منذ مدة طويلة · وحسب رأيه هناك احتمال جيد الان لمرحلة ثانية من المفاوضات مع مصر · فان اسرائيل على استعداد الان لاجراء مثل هذه المباحثات ، وتضع امامها اربعة اهداف اساسية : الحفاظ على العلاقات الحسنة مع الولايات المتحدة ، ومنع عودة مصر الى دائرة النفوذ السوفييتي ودق اسفين بين مصر وسوريا ، وارجاء موعد الحرب قدر الامكان بهدف منع جولة خامسة»· (رصد اذاعة اسرائيل ١/٦) وتفيد المجلة « ان مصر على استعداد لدفع ثمن الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ، وذلك بتقديم تعهدات والتزامات سرية لانهاء حالة الحرب ، وهي ضمانات تقدم للولايات المتحدة وليس لاسرائيل · وستكون اسرائيل مستعدة للتنازل عن

ابو رديس وليس على الممرات ، وتحصل على ضمانات امريكية لتأمين كل ما ينقصها من نفط.أما المراسل في القاهرة فقد افاد ان السادات بحاجة الان الى انجاز في السياسة الخارجية لتغطية اضطرابات الطلاب وتظاهرات العمال ·· وسوف يفتح السادات القناة بعد توقيع الاتفاق الثاني لفك الالتحام ومن شأن عبور السفن في القناة ان يساهم بانعاش الاقتصاد المصري المتدهور ·

في هذا المناخ جاءت حملة الاعتقالات واجراءات البطش بالقوى الوطنية التقدمية ، باعتبارها العقبة الرئيسية والسد المنيع ضد الخط الاستسلامي ·

اعقبها النشاط المحموم بين واشنطن وكل من القاهرة وتل ابيب وزيارة شاه ايران للقاهرة والملك فيصل لدمشق (في محاولة لتهدئة سوريا واقناعها بالسكوت على الاتفاق المصري) ودعوة زيد الرفاعي للقاهرة قبل انعقاد الاجتماع الرباعي بفترة طويلة ، لتنسيق الموقف المصري ـ الاردني ، فالسادات لم يتخل ابدا عن « بيان الاسكندرية » وما تضمنه من اعتبار « تحرير » الضفة الغربية مهمة موكولة بالنظام الاردني ـ نظرية فلسطين « الوديعة » عند الملك ـ · وأعلن عن قبول السادات لدعوة الملك حسين لزيارة الاردن ، ثم فشل المؤتمر الرباعي لوزراء الخارجية مع رئيس الدائرة السياسية ·

وتدور معركة ضارية بين القوى الثورية وقوى الثورة المضادة وهي معركة لا تخص مصر وحدها ، وانما تنعكس اثارها على مجمل حركة التحرر العربي ·

اننا احوج ما نكون اليوم الى تضامن وتلاحم كل القوى الوطنية الثورية بمختلف انتماءاتها الاجتماعية والفكرية للتصدي للمؤامرات المسعورة لاعادة المنطقة الى مناطق النفوذ الامبريالي ·

المصالح الطفيلية وراء مطلب « تعويم الجنيه المصري »

سعيد مهران

ما زالت البرجوازية المصرية الكبيرة والعناصر الكومبرادورية الجديدة تواصل هجماتها على القوانين والتشريعات التي كانت تحمي الاستقلال الاقتصادي ، وتتعجل اتخاذ خطوات جذرية ، بينما تسير السلطة في سياسة « الانفتاح » بخطوات مدروسة متئدة متانية خشية ردود الفعل ·

وحرص وزير التخطيط لطمانة الرأسمالية ـ اثناء مناقشة الميزانية بمجلس الشعب ـ نذكر ان « الاستثمارات المقدرة للقطاع الخاص سنة ١٩٧٤ كانت ٣٠ مليون جنيه ، قفزت في عام ١٩٧٥ الى ١٠٠ مليون جنيه ، والقطاع الخاص حر في امواله ·· » و « قدمت الحكومة تسهيلات للقطاع الخاص فرفعت الحكومة حد التعاقد مع مقاولي القطاع الخاص من ١٠٠ الف جنيه الى ٥٠٠ الف جنيه وانشأت السوق الموازية ·· وقدمت للمجلس قانون الالتزام بالنقل ليساهم القطاع الخاص في نقل الركاب ·· وتتجه النية الى اعادة البنك الصناعي للوجود لتشجيع المشروعات الصناعية الخاصة ويساعدها في التمويل ·· وبالنسبة للودائع الاجنبية مصرح للبنوك المصرية بتقبل الودائع بسعر الفائدة العالمية ··· الخ·

الا ان البرجوازية لا ترضيها مثل هذه الخطوات « المتواضعة »

فيشن بعض ممثليها هجمة شرسة . ويتولى مصطفى كامل مراد ومحمد ابو وافية واحمد ابو اسماعيل (لجنة الخطة والموازنة) قيادة هذه الحملة . فينتقد الاول الميزانية « لانها لم تعط القطاع الخاص حقه في الاستثمار » ويطالب بتطوير المصارف لتصبح بنوك اعمال وشركات ، وتطرح اسهمها على « الشعب » ! وان تعرض الشركات اسهمها للاكتتاب في سوق الاوراق المالية ، ويقول « ان الحكومة لديها ٤٠٠ شركة ، ولو ان كل شركة عرضت مشروعا واحدا يمول عن طريق القطاع الخاص ، لاصبح عندنا مشروعات واموال .. » ثم يتساءل « لماذا لا تتحول مصر الى سوق لرأسمال مثل بيروت ؟ » ويطالب بتحويل مصر الى سوق نقد و « اطلاق حرية تحويل الجنيه المصري فتتحدد اسعاره طبقا للعرض والطلب » ! (الاخبار ٣٠-١٢) .

وقد سبق ان نشرنا في العدد السابق دراسة - من عشر مقالات - حول « سياسة الانفتاح الاقتصادي » . وننشر فيما يلي موضوعا عن الدعوة الى « تعويم الجنيه المصري » ، وسنتابع في العدد القادم « ملاحقة » ومطاردة هذه الاتجاهات .

ترددت الدعوة الى تعويم الجنيه المصري وتناقلتها الاحاديث في بعض الاوساط وظهرت في آراء نشرت على صفحات الجرائد .

ان عملية تعويم الجنيه المصري معناها ببساطة ان يترك سعر تبادل الجنيه المصري مع العملات الاخرى يتحدد في السوق الحرة وفقا لتحركات قوى الطلب والعرض ، وعادة تلجأ الدول الى هذا الاجراء عندما يشتد الضغط على عملاتها سواء من جانب المضاربين او نتيجة لتدهور ميزان المدفوعات وظهور صعوبات في الدفع الخارجي نتيجة فشل الصادرات او ارتفاع اسعار الواردات كما حدث بالنسبة لارتفاع اسعار البترول في اواخر العام الماضي او بسبب اضرابات عمالية لفترة طويلة كما حدث في بريطانيا خلال عام ١٩٧٣ .

وفي جميع هذه الحالات تتخلى السلطات النقدية عن التزاماتها المتعلقة بتحويل العملة الوطنية الى عملات الدول الاخرى بناء على طلب رعاياها او المقيمين بها سواء لاغراض السياحة او الثبات او

لتحويل رؤوس الاموال سداد للديون او فوائدها ، او لمجرد الاستثمار الخارجي او حتى لاغراض المضاربة . والالتزام بالتحويل الى العملات الخارجية بناء على اتفاقية صندوق النقد الدولي لا تطبقه في الوقت الحاضر سوى حوالي اربعين دولة من بين مجموعة الدول الاعضاء في الصندوق الذين لا يقل عددهم عن ١٢٠ دولة .

ومن الواضح ان الدول لا تقدم على قبول الوفاء بهذا الالتزام الا بعد ان يصبح اقتصادها او على الاقل نشاطها الاقتصادي الخارجي في مستوى يسمح لها بان تقبل تحويل العملات بحرية كاملة ولا يتحقق هذا الظرف الا اذا كانت ايراداتها من الخارج تزيد كثيرا وبصفة منتظمة عن التزاماتها بالدفع الخارجي سواء لاغراض الاستثمار او لاغراض التجارة . وفي مثل هذه الظروف فان الطلب على العملة المحلية من جانب الدول الاخرى يفوق المعروض منها . وهذا المعروض يتحدد بمقدار حاجة الدولة الى العملات الاخرى للوفاء بمتطلبات الاستيراد والدفع الخارجي استثمارا او سياحة او سداد للديون . وبعبارة اخرى لا بد ان يكون ميزان المدفوعات في صالح الدولة بفائض كبير ومستمر يتحقق عنه قدر كبير من ارصدة العملات الاجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي وتعتبر جزءا من الاحتياطات تستخدم في الوفاء بالالتزامات الخارجية مثلها مثل العملات والذهب .

مثل هذا الظرف لا يتحقق عادة الا للدول الصناعية الغنية او للدول المصدرة للنفط او بعض المنتجات الهامة مثل الذهب او النحاس، او الدول التي يقوم اقتصادها اساسا على النشاط المالي مثل سويسرا او لبنان ، حيث تتواجد الحماية لحركة الاموال دخولا وخروجا مع ما يصاحب ذلك من مساوىء ، وما يستلزمه من توفير ظروف من النادر ان تتوفر لكل دولة تريد ان تحقق لنفسها هذا المركز المالي .

ومع ذلك فان ظروف تنشأ اشرنا اليها من قبل يترتب عليها حدوث ضغوط شديدة على السلطات النقدية لتقديم العملات الاجنبية عند الطلب بالسعر المقرر وبكميات قد تفوق حصيلة تلك السلطات من العملات الاجنبية وهي الحصيلة التي تتكون لديها من التصدير او

السياحة او الاستثمار الخارجي . وفي مثل هذه الاحوال تلجأ الدول عادة وخاصة في اوربا الغربية الى الاقتراض من بعضها في نطاق ترتيبات متفق عليها بين البنوك المركزية لتقديم المساعدة المتبادلة عند حدوث ضغوط شديدة على عملة احدى الدول .

وعندما تفشل هذه الاسعافات الاولية ويتبين ان المسألة ليست مجرد مضاربة محدودة النطاق او مجرد عجز وقتي في التصدير وانها مشكلة عميقة الجذور في كيان الاقتصاد نفسه نتيجة ارتفاع التكاليف والتضخم المزمن او لاستنزاف الموارد بسبب حرب كما حدث في حالة فيتنام ، في مثل هذه الاحوال يكون امام السلطات النقدية عادة الالتجاء الى خفض قيمة العملة للقضاء على العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع التصدير وتقليل الاستيراد . غير ان هذا العلاج المرير بما قد يحمله من متاعب للصناعة المحلية وما قد يؤدي اليه من بطالة وانقاص في قيمة الاشباع المادي لابناء البلد ، هذا العلاج كثيرا ما يحتاج الى عملية تعويم العملة وذلك لتحقيق هدفين : الاول هو مقاومة الضغط على العملة من جانب المضاربين والثاني هو التعرف على المستوى الذي ينتظر ان يحدث عند تخفيض قيمة العملة . والسبيل الى ذلك هو ترك سعر الصرف بين العملة المحلية والعملات الاجنبية حرا تحدده ظروف الطلب والعرض سواء بالنسبة لكافة العملات الاخرى او بالنسبة لعملات معينة تكون هي مصدر الضغط .

وطبيعي ان ترك السعر يستقر عند المستوى الذي تحدده قوى الطلب والعرض قد يسفر عن سعر منخفض للعملة بالنسبة للعملات وقد يكون الانخفاض بسيطا وقد يكون كبيرا تبعا لمدى قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود . وقد يسفر الامر عن بقاء السعر عند نفس المستوى السابق اذا كانت العملة كلها مجرد حركات مضاربة من جانب مضاربين محترفين يفزعهم قرار التعويم ويخشون من الخسائر التي تلحق بهم او المكاسب التي تفوتهم لو استقر السعر عند مستوى يختلف عما كانوا يقدرون . وعموما فان التعويم ينتهي عادة بعد فترة من الزمن باستقرار الاحوال وعودة الاقتصاد الى التكيف مع المستوى الجديد من الاسعار والاجور وعلاقات الصرف وحينئذ يتحسن وضع

ميزان المدفوعات ويزداد احتياطي الدولة من العملات الاجنبية والذهب وتعود الى سابق التزامها بحرية التحويل .

والآن ماذا يحدث لو حاولت مصر تعويم الجنيه المصري ؟

هذا سؤال لا بد ان يخطر على البال ولا ندري هل فكر في الاجابة عليه هؤلاء الذين ينادون بذلك ؟

قلنا ان تعويم الجنيه معناه ترك سعر الصرف يتحدد وفق قوى الطلب والعرض . بمعنى ان كل شخص يقيم في مصر يريد تحويل اي مبلغ الى الخارج باي عملة من العملات يمكنه ان يذهب الى اي بنك ويطلب التحويل بالسعر المعمول به لدى البنك في وقت الطلب فما هو هذا السعر ؟ انه ببساطة السعر الذي يتم التعامل به في السوق الحرة او السوق السوداء كما جرى العرف على تسميتها . ان السعر سيكون ببساطة ٧٠ قرشا للدولار و ١٦٠ قرشا للجنيه الاسترلينية فما معنى هذا ؟ معناه لكي تشتري مصر ٢ مليون طن من القمح الامريكي او الاسترالي وهو المقدار الذي تم شراؤه في العام الماضي ، ستحتاج الى ضعف المبلغ المخصص للقمح في الميزانية العامة تقريبا . وقس على هذا في كافة المشتريات .

لقد ذكرنا ان الدول تلجأ الى تحقيق قيمة العملة وتعويمها بهدف اصلاح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات ويكون هذا التقليل في الواردات نتيجة لارتفاع الثمن الذي يدفعه المواطنون في شراء السلع من الخارج كما رأينا في حالة شراء القمح . ولكن هل نتصور امكانية تقليل الكمية التي نشتريها من القمح؟ هل هو سلعة يمكن ان يقل الطلب عليها بسبب ارتفاع تكلفة شراءها ؟ هذه ببساطة هي المشكلة .

يقول الاقتصاديون انه لكي يكون تخفيض قيمة العملة فعالا في اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات فلا بد ان يكون الطلب المحلي على السلع الاجنبية مرنا بمعنى انه يمكن انقاصه بسهولة وان يكون الطلب الخارجي على السلع المحلية (اي الصادرات) مرنا ايضا بحيث يبدو تخفيض قيمة العملة المحلية مشجعا على زيادة الصادرات الوطنية .

فهل الطلب الخارجي على القطن المصري مرن ؟ وان كان الامر كذلك فهل المعروض من القطن المصري يتمتع بمرونة كافية بحيث نستطيع ان نبيع كميات كبيرة منه حتى تعوض الزيادة في الكمية المصدرة النقص في ثمن القنطار الواحد ، وتكون النتيجة في صالحنا ، اي حصولنا على مقدار اكبر من النقد الاجنبي · ان كمية القطن التي نبيعها للخارج هي المقدار الذي نستطيع الاستغناء عنه بعد تلبية حاجة الصناعة المحلية وهي كمية لا سبيل الى زيادتها الا بزيادة المساحة المزروعة · وهذه لا سبيل اليها الا على حساب محصول آخر مثل الارز فهل نزيد انتاج سلعة للتصدير لنقلل في نفس الوقت من انتاج سلعة تصدير اخرى ؟

ان فكرة تعويم الجنيه لا يفكر في تنفيذها انسان على قدر من الفهم لابسط المبادىء الاقتصادية ولا يمكن ان تفكر حكومة مسؤولة في مثل هذا الاجراء ، لان معناه ببساطة استنزاف موارد البلد واجاعة الشعب والقضاء على الصناعة المحلية وضرب كل منجزات التنمية في سبيل ارضاء حفنة من تجار شارع الشواربي والمتخمين من ابناء الطبقة الحديثة ·

الخلفية الاجتماعية والسياسية للكفاح الاقتصادي للجماهير الكادحة في مصر

سيد راشد

تحاول أجهزة الاعلام والصحافة اليمينية والدوائر المسؤولة في مصر ملء البطون الجائعة بشعارات زائفة عن « متطلبات معركة التحرير التي لم تنته بعد » وعن ضرورة « الحفاظ على الوحدة الوطنية » ·· في « هذه المرحلة الدقيقة من مراحل عملنا الوطني » (بيان اللجنة العليا للتخطيط السياسي والاقتصادي) ، وكأنما جماهير الشعب المناضل في حاجة الى « دروس في الوطنية من النخبة المترفة »، وكأن الفئات الكادحة تأبى « التضحية » من أجل التحرير ، وتحجم عن البذل والعطاء في سبيل المعركة !

والغريب ان الدعوة الى التقشف وشد الاحزمة على البطون ، والتشدق بالقناعة والصبر والايثار ، والمطالبة بخفض الاستهلاك تجيء من جانب أولئك الذين بلغوا حد الاسفاف في الانفاق والاستهلاك الترفي ، وفي ظروف تتجه فيها الدوائر الحاكمة في المرحلة الراهنة

الى أي شيء٠٠ الا الحرب ، فتدبر لحل ثنائي مع اسرائيل وتتابع المراهنة على واشنطن وطهران والرياض ، وتفتعل وتفجر الخلافات مع الاتحاد السوفياتي لتتهرب من اعادة التسلح والاعداد لمواصلة القتال ضد العدو ، رغم خطورة التهديدات الاسرائيلية وظهور عدم جدوى الاعتماد على توازن القوى الحالي ونتائج حرب تشرين في التوصل الى حل جزئي ، يقف عند تحرير الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ٠

لكن الرأسمالية المصرية تصور الاضرابات والاعتصامات العمالية والنضال الاقتصادي من أجل تحسين الظروف المعيشية وكأنه جريمة لا تغتفر في حق الوطن ! وعرقلة لجهود التحرير وزعزعة للجبهة الداخلية ، بل انها صاغت من القوانين ما يجرم جميع أشكال الكفاح المطلبي ، وآخرها « قانون المال العام » الذي يحمي « المال الخاص » عندما اعتبرت المشروعات الرأسمالية الخاصة تخضع للقانون بحكم مشاركتها في « انجاز مهام الخطة القومية العامة » !

هل يحجم العمال حقا عن التضحية ؟

ان حملات التشهير والافتراء الموجهة ضد الشعب المصري وجماهيره الكادحة وعماله بالذات لا تجد من يتصدى لها ، وتحتاج منا الى وقفة لتوضيح حقيقة الامور ٠

لقد قدم الشعب المصري تضحيات هائلة من أجل تحرير الارض المغتصبة ٠ وهو دائما على استعداد للبذل والعطاء ــ بلا حدود ــ من قوته وعرقه ودماء وأرواح أبنائه ٠ بل انه يقبل أحيانا ــ وكثيرا ــ أن تنتزع اللقمة من فمه لتتحول الى أرصدة تتراكم في خزائن الاثرياء والطفيليين ، حتى لا يفجر تناقضات ثانوية في ظروف احتدام النضال الوطني والتصدي للعدو الخارجي ، وعندما يلمس بعض الجدية في موقف السلطة ٠ لكن الشعب لا ينقصه الوعي ، والعمال ليسوا من السذاجة بحيث يرضخون ويخضعون لعمليات تكثيف الاستغلال الرأسمالي دون مبرر قوي ٠

كان العمال والكادحون هم أول من تصدى لهزيمة ١٩٦٧ واوقفوا عملية الانهيار وتردي الاوضاع ٠ وعندما تحركوا في فبراير (شباط) ١٩٦٨ من المصانع الحربية بحلوان ، لم يكن دافعهم مطالب فئوية خاصة ــ رغم كل ما يعانون ــ وانما ثاروا احتجاجا على الاحكام المخففة التي صدرت ضد قادة الطيران المسؤولين عن الهزيمة ٠ ولم يتقدم العمال بأية مطالب من أي نوع ٠٠ حتى عام ١٩٧١ ، بل على العكس ، فقد رحبوا لمدة خمس سنوات بكل اجراء للتقشف وتبرعوا بأجر يوم من مرتباتهم الشهرية للمجهود الحربي وزادوا الانتاج وتقبلوا ارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة دون أن يرتفع صوت واحد بالتذمر أو الاحتجاج أو الشكوى ٠٠ لماذا ؟ لانهم عملوا وناضلوا وضحوا عن طيب خاطر بأمل بدء حرب تحرير وطنية شعبية ٠ وقد بلغ الحماس ذروته اثناء « حرب الاستنزاف » واستشهد مئات العمال وهم يشيدون قواعد الصواريخ ، وقام عمال مصنع حديد ابو زعبل باعادة تشغيله بعد ساعات من القصف الجوي الاسرائيلي ، وقبل ان يواروا التراب رفاقهم من العمال ٠

انخفض الدخل الحقيقي للفرد في العام الاول بعد الهزيمة بنسبة ٧ر٥٪ وتدهور استهلاك السلع الغذائية الاساسية (ــ ٤ر٨ للذرة و ــ ٣ر١٤ للسكر و ــ ٥ر١٠٪ للمسلي الصناعي و ــ ٥ر١٤٪ للزيت و ــ ٧ر١٦٪ للكيروسين و ــ ٩ر٢٠٪ للفول ٠٠ الخ) ٠ وانخفض متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية من ٢٩٤٢سعرا عام ٦٤/٦٥ الى ٢٨٩٦ سعرا عام ٦٨/٦٩ ٠ واستمر الانخفاض في الاستهلاك والارتفاع في الاسعار ٠ واستغلت الرأسمالية الاوضاع ــ كدأبها دائما ــ لتضاعف أرباحها ، فارتفعت القيمة المضافة في الانتاج الصناعي ــ ٢٥ عاملا فأكثر ــ بنسبة ٢٤٦٪ بين عام ٦٦/٦٧ حتى عام ٦٩/٧٠ ، وزادت عوائد التمليك بمعدل ٨ر٦٪ في العام الاول بعد الحرب الى ٣ر١١٪ في العام التالي ٠ وتضاعفت أرباح التجار (مجموع الاموال المتداولة في التجارة الداخلية للاستهلاك العائلي بلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه ــ ٧٣٪ منها للقطاع الخاص ــ في ديسمبر ــ كانون أول ــ ١٩٧٢) وزاد نصيب مقاولي الباطن ــ القطاع الخاص ــ بنسبة ٣٩٪ ثم ٧٨٪ في أعوام ٦٨/٦٩ و ٦٩/٧٠ ٠٠ وهكذا ، فان الرأسماليين ــ دعاة التضحية و « الوحدة الوطنية » ــ استثمروا الوجدان الوطني عند الجماهير لمضاعفة استغلالهم ٠

ورغم ذلك أيضا حرص العمال على تجنب دخول معارك مع الرأسمالية ـ الا في اضيق اطار ممكن ـ واستمر الطابع السياسي لتحركهم · فبعد وفاة عبد الناصر وظهور نغمة اعادة مجلس قيادة الثورة ثم محاولة تنصيب زكريا محي الدين خلفا له ، هبت جموع العمال في مصانع حلوان والمرية والزيتون تندد بهذه المؤامرة وتحذر وتنذر المخططين لها · وعلى اثر انقلاب ١٤ مايو ـ ايار ـ واثناء اعادة الانتخابات للاتحاد الاشتراكي جرت مظاهرات واعتصامات عمالية في الاسكندرية والقاهرة وكفر الزيات وحلوان وشبرا الخيمة تندد بسياسة عزل الآلاف من العمال ومنعهم من دخول انتخابات الاتحاد والنقابات · وخرجت مظاهرات عمالية في الاسكندرية الى ميدان المنشية تنادي « أين الحريات يا سادات ! » كما وقعت اشتباكات عنيفة ـ بعضها بالاسلحة ـ بين الفلاحين وقوات الامن في كمشيش وابو كير والعياط وغيرها من المواقع الريفية ·

لماذا بدأت التحركات الاقتصادية عام ١٩٧١ ؟

أول اعتصام عمالي مطلبي جاء عام ١٩٧١ في مصنع الحديد والصلب ومصنع الكوك بمنطقة حلوان · وروعي فيه عدم التوقف عن الانتاج ، بل استمراره وزيادة حجمه بعد أن تولى العمال مسؤولية الادارة ·

ولا شك ان للتوقيت دلالته ، اذ جاء في اعقاب وقف اطلاق النار، بعد ما يزيد على عام من « حرب الاستنزاف » وقبول مصر لمشروع روجرز ثم مد الرئيس السادات فترة وقف اطلاق النار واعلان مبادرته في فبراير ـ شباط ـ ٧١ التي تتضمن حلا ثنائيا ، وظهرت بوادر تحول عن خط التحرير العسكري الى المساومة والمساعي الدبلوماسية ، عبر الولايات المتحدة الامريكية ·

واستمرت التحركات الاقتصادية بين مد وجزر ، فكلما ابتعدت السلطة عن خط التحرير الجاد نمت واشتدت ، وعندما تقترب ـ ولو خطوات ـ من شعار « ما انتزع بالقوة لا يسترد الا بالقوة »تخلت عن كل مطالبها ، بأمل ان تتحقق الوعود ، أي ان التحركات المطلبية كانت تتناسب طرديا مع تخاذل النظام في المجال الوطني والقومي ·

وبعد حرب تشرين صورت أجهزة الاعلام المصرية الامر وكأن هذه الحرب المحدودة ، بالانتصارات الجزئية التي تحققت بفضل التزاوج بين بطولة المقاتل العربي وكفاية العتاد الحربي السوفياتي ، صورته كنهاية المطاف وخاتمة المتاعب والمعاناة وآخر الحروب ، فهي كفيلة وان كانت هناك مهام أخرى (!) فان عبئها يقع على الأجيال القادمة · بتحرير الارض التي احتلت عام ١٩٦٧ « وكفى المؤمنين شر القتال »·· بل ان البعض صرح ـ مثل اشرف غربال سفير مصر في واشنطن ـ بأنه يمكن الآن تحويل الانفاق العسكري الى ميزانية للتعمير والتنمية » ! وبرزت نغمة « العبور الاقتصادي » بعد أن تحقق « العبور العسكري »·

تحميل « المعركة » كل المسؤولية وتبرئة سياسة الانفتاح

سياسة « الانفتاح الاقتصادي » والارتباط المتزايد بالسوق الرأسمالي الغربي هو من الاسباب الرئيسية لتفاقم حالة الجماهير المعيشية · وقد استهل السادات حكمه بسلسلة من التشريعات لتشجيع استثمار رأس المال العربي والغربي باقامة مجموعة ـ المصارف المشتركة برؤوس أموال مصرية أجنبية وانشاء المناطق الحرة والسوق الموازية وبتوقيع اتفاقية الافضلية في المعاملة التجارية مع السوق الأوروبية المشتركة وانهالت التيسيرات على القطاع الخاص ·· الخ **ولكن الخطوات التنفيذية الرئيسية·والمتعجلة ـ جاءت بعد حرب اكتوبر ـ تشرين ـ مصحوبة بحملة اعلامية ضخمة ديماجوجية للترويج لهذا الخط واقناع الجماهير المطحونة بأن الرخاء والازدهار سيفد الى مصر مع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والنفطية** · وفتحت الابواب على مصراعيها للاحتكارات الغربية وسمح باقامة البنوك والمصارف ـ بما يتناقض مع الميثاق الوطني ـ **وجاءت النتائج عكسية ، فالرخاء والثراء كان من نصيب حفنة من الوكلاء والسماسرة والرأسماليين الطفيليين ، بينما ارتفع معدل التضخم وجن جنون الأسعار وتضاعفت اعباء المعيشة ومعاناة أصحاب الدخول المحدودة ·**

والأدهى من ذلك أن الحكومة عملا في توفير الضمانات الكافية

لرأس المال الأجنبي ، أعفتـه من الالتزام بالقوانين المحليـة الاقتصادية وتشريعات العمل المعمول به في البـلاد والخاصة بضمانـات ضد الفصل ، واشراك العمال في الأرباح ، الأمر الذي أزعج الفئات العاملة وأشعرها بالمخاطر التي تهدد بعض المكاسب التي حصلت عليها بنضالها الطويل المضني ٠

ومن الطبيعي أن يكون الخط الحكومي الثـابت ـ في اطار سياسة الانفتاح ولتشجيع وفـود رأس المال الأجنبي ـ حريصا على ابقـاء المستوى المنخفض للأجور ، وان تتجنب بقدر الامكان التدخل أو التحكم في اسعـار السلع ، اذ ان هذيـن العاملين يشكلان أهـم مطالب الاحتكارات ورؤوس الامـوال الاجنبية ، كضمانات لتحقيق ربـح « مجز » ٠ فالمسألـه هنـا لا تتعلـق فقط بالأمـوال المتوفرة والميزانية والامكانات المتاحة وانما بخط ثـابت ومنهج مستقل لرأس المال المصري المتطلع للارتباط برأس المال الأجنبي ٠

ومن المفارقات المعروفة انه عندما طالب البعض في اوائـل عام ١٩٧٣ بعدالة توزيع أعباء المعركـة ، رفضت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب « الاتجاه الى فرض ضرائـب جديدة على أساس سعر الضريبة العالي المفروض على اوعية الايرادات النوعية ووعـاء ضريبة الايراد العام قد وصل الى الذروة ، وأنه ليس من المصلحة زيادة الضرائب »!! (أهرام ١٠ ـ أبريل ـ نيسان ١٩٧٣) ٠ كذلـك رفض المجلس فرض ضريبة على الحدائق ، بينما يصل ربـح فدان الموالح الى ٥٠٠ جنيه وفدان المانجو ١٠٠٠ جنيه ٠ وسقطت حكومة عزيز صدقي التي قدمت الاقتراح ٠ وما زال الانتاج الزراعي في مصر حتى يومنا هذا معفى من ضريبة الأرباح !

أي أن الضرائب بالنسبة للفئات الميسرة قد وصلت الى الذروة ولا يجب المساس بأربـاح الاثرياء ٠ هذا بينما ترفـع الضرائب غير المباشرة بصفة منتظمـة وهي التي يقع عبؤها على كاهـل الفئات الكادحة ٠ وقد ارتفعت حصيلتهـا الى ٤١٨ مليـون جنيـه عام ١٩٧٣ بزيادة تبلغ ٤٠ مليون جنيه عن العام السابق !

وفي نفس الوقت ، وعندمـا عرض اقتراح بزيادة اجور العمال لمواجهة الأعباء المعيشية وزيادة الأسعار ردت لجنـة التخطيط بمجلس الشعب في تقريرهـا عن موازنـة عـام ١٩٧٣ « ان مثـل هذه الزيادة ستؤدي حتما الى زيادة استهلاك الطبقـة العاملـة للسلـع والخدمات المتاحة ، مما سيكون له أثره على الأسعـار ٠ بالاضافة الى أن الزيادة في الاستهلاك سوف تؤدي الى نقص في زيادة المدخرات » !

وتكرر نفـس الموقـف بالنسبـة لموازنـة عام ١٩٧٥ التي نشرتها الصحف صباح يوم الأحداث ، وتنص على تجميد الأجور مع التعهد بتثبيت الاسعار ٠ والناس تدرك بطبيعة الحال خدعة « تثبيت الأسعار » وزيف هذه الوعود ٠ والشعار الذي يرفعونه والمطلب الـذي يناضلون من أجله هو « **تثبيت الأسعار مع رفـع الأجور** » وهـو نضال مشروع للجماهير العاملة في جميع انحاء العالم ٠

لمصلحة الاقتصاد القومي أم الرأسمالية الطفيلية ؟

ان السوق الموازية والسعر التشجيعي للنقـد الاجنبي زاد من موجة الغلاء ، اذ ترتب عليه ارتفاع تكلفـة الاستيراد ورفع ثمن المواد المستوردة بنسبة حوالي ٥٠٪ ويقع العبء على المواطـن الكادح الذي يدفع فروق الاسعار ، ويجني الربح اثرياء التجار والوسطاء والمقيمين في الخارج ٠

وقد يبدو من السذاجة والسخف ان نتحدث عن ادخار يقوم بـه المعوزون الذين يبحثون عن مجرد الكفاف،كما انه من قبيل المهاترة القاء تبعة زيادة الاستهلاك على الفقراء بأثمالهـم وجوعهم ٠ والاحصاءات الرسمية تشير الى ان ١٠٪ من السكان يحصلون على ما يزيد على٤٥٪ من جملة الاستهلاك الكلي ، بينما لا يتجاوز نصيب ٩٠٪ منهم ٥٥٪ من مجموع الاستهلاك القومي ٠

أما طرح الاسهم وسندات البنوك والشركـات على « الشعب » ، ـ الذي يدعو له اعضاء لجنة الخطة والموازنة ـ ، فليس أكثر من نكتة ثقيلة الظل ٠

وتطلق السلطة حرية الاستغلال بدعوى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الخطة القومية ، خاصة في مجالات الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة واعمال المقاولة والتشييد والاسكان· ويتزايد عدد الوكلاء والوسطاء الطفيليين وتتضخم ثرواتهم · ويهيمن تجار الجملة على تجارة السلع الغذائية التي تشكل ٥٩٪ من الانفاق العائلي، ويحقق تجار الفاكهة بالجملة ـ على سبيل المثال ـ ربحا يوميا مقداره نحو ١٥٠٠ جنيه· واللجان المختصة تؤكد ان الحديد الذي يحصل عليه القطاع الخاص من الشركات العامة بالاسعار الرسمية يعاد بيعه للقطاع العام بسعر قدره حوالي ٢٥٠٪ من ثمن الشراء، وكل مائة جنيه تستثمر في الاسكان تدر ربحا يبلغ ٨٠ جنيها ·· الخ ، وهناك طبقا للارقام الرسمية ألفان من الاسر بلغ دخلها في عام ١٩٧٢ ما قيمته ١٧،١ مليون جنيه · وهي ارقام متواضعة ، فما خفي كان اعظم، كما ان عوائد التمليك تصل الى ١٠٩ ملايين جنيه للمشتغلين بالمقاولات و ١٨٦ مليونا للمشتغلين بالتجارة و ١١٩ مليونا لاصحاب العمارات ·· الخ · بينما يبلغ متوسط دخل الفرد ٤٧،٣ جنيه في العام بأكمله ـ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٥٢ ·

عوامل استفزاز دائمة

اتساع هوة التمايز الاجتماعي

يشاهد العمال في كل مكان مظاهر البذخ الشديد والاستهلاك الترفي والسلع الكمالية تملأ الاسواق بوفرة ، في نفس الوقت الذي يطالبون فيه بالصبر وتحمل المشاق « من اجل المعركة » ·· وتدفع الحكومة عشرات الملايين من الجنيهات ثمن طائرة الهيليكوبتر « الهدية » التي قدمها الرئيس نيكسون لرئيس الجمهورية وطائرة أخرى مستير ـ سوبر سونيك ـ فاخرة للاستخدام الخاص العائلي وثالثة بوينج ٧٠٧ نموذج طبق الاصل للطائرة التي يستخدمها الرئيس الامريكي في تنقلاته وثمن الارض التي كانت مخصصة لبناء مقر السفير الامريكي بعد ان تقرر ان يقام عليها قصر آخر ! وكل هذه الاموال تدفع « خصما من المعونة الامريكية » ·

ويصعب على رجل الشارع ان « يهضم » مسألة القاء كل مسؤولية

الغلاء على ارتفاع الاسعار العالمية · وهي البدعة التي تحاول السلطة عن طريقها اخفاء معالم الاسباب الحقيقية ، وفي مقدمتها السياسة التي تنتهجها وتكثيف الاستغلال الرأسمالي · ومن الطبيعي بعد سياسة الانفتاح ان تتسرب كل امراض المعسكر الغربي الى الداخل ، ويزيد من الاعباء كون الاقتصاد متعبا وهنا أصلا · المنطق البسيط يرفض هذا التبرير ، فصلاح توفيق عضو مجلس الشعب يقول « قد نفهم ان ترتفع اسعار المواد المستوردة من الخارج · لكن ما سبب رفع اسعار السلع المنتجة محليا مثل الفول والعدس والسمسم ؟ » واثناء الاجتماع الذي عقده الاتحاد العام للعمال عشية الحملة الحكومية تساءل بعض العمال ساخرين ـ عندما ووجهوا بنفس الحجة ـ عن سبب ارتفاع اسعار « السبانخ والبامية والملوخية » !

والواقع ان ارتفاع الاسعار يشمل جميع السلع · فرغم تثبيت ثمن الخبز فان وزنه يقل وحجمه ينكمش ولونه يقتم ويزداد سوادا · اسعار اللحم ترتفع باطراد ·· كذلك الخضر والفاكهة وغيرها من السلع الغذائية الاساسية ، هذا بالاضافة الى اختفاء الشاي والارز والدجاج والكبريت والصابون ·· الخ حيث تنتعش تجارة السوق السوداء ·

والحذاء ارتفع ثمنه الى ستة جنيهات (أي متوسط الدخل الشهري للفرد بالاسعار الجارية) · وسبق ان احتج اتحاد تجار الجلود على « انخفاض الاسعار » وطالب بزيادتها لتغطية الخسارة · وبعد الاحداث الاخيرة أعلن عن خفض الاثمان الى النصف ـ ٣ جنيه ـ وسيظل التجار يكسبون ! الامر الذي يكشف حقيقة معدلات الربح الخيالية ويفضح دعوى « الاسعار العالمية » ·

وتتولى الدولة دفع « فروق الاسعار » ـ تبلغ في الميزانية الحالية نحو ٦٥٠ مليون جنيه ـ من اجل تثبيت الاسعار · ولكن هنا ايضا فان التمويل يجيء من الضرائب غير المباشرة اساسا والتي يقوم بدفعها الكادحون· وتتضمن معونات تمنح لبعض الرأسماليين لتشجيع المنافسة في الخارج كما ان فروق الاسعار المخصصة للاسمدة والبذور والمبيدات ·· الخ يستفيد منها اثرياء الريف ·

من هي « القلة المتآمرة » ؟

وبعد ذلك هل يمكن ان « يعتب » احد على العمال والفئات الكادحة ان تهب للدفاع عن لقمة العيش « السمراء » ·

والمسؤولون يطالبون العمال بعدم تجاوز « القنوات الشرعية » في تقديم مطالبهم ، برفعها من اللجان النقابية الى المستويات النقابية الاعلى ·· حتى تصل للاتحاد العام،او الالتجاء الى الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ووزارة العمل · الا ان التجربة اثبتت لهم انها اساليب عقيمة و « قنوات » مغلقة وان الاضراب والاعتصام هو السبيل الوحيد للحصول على حقوقهم · وقد عبر العمال عن ذلك بحزم في اجتماع الاتحاد العام للعمال في اليوم السابق على الاحداث ·

بل ان ما اعقب الاحداث يؤكد صحة ما استخلصوه من تجارب فقد تتابعت الاجتماعات الحكومية واللجان والهيئات المختصة « لحل مشاكل الجماهير » وتوفير السلع الاستهلاكية الاساسية » وصدرت تعهدات « باعادة النظر في سياسة الاجور وقانون الاصلاح الوظيفي » و « تصحيح اوضاع العاملين » ·· واعتماد العملات اللازمة لسد احتياجات الجماهير والسلع الاستهلاكية ·· و « ترقية كل المستحقين ولو لم يمضوا في درجتهم اكثر من سنتين ···الخ من اجتماعات « مفاجئة » ·

وما زالت اجهزة الاعلام تشن حملتها المسعورة ضد « القلة المتآمرة » او القلة من المخططين المصممين على اعتراض مسيرة العمل الوطني ، تذرعت في اثارتها لجماهير المواطنين باستغلال بعض ما يعانيه شعبنا المجاهد في اعقاب معارك التحرير من صعوبات اقتصادية (بيان اللجنة العليا للتخطيط السياسي والاقتصادي) او « أقلية ضئيلة من الملحدين تحاول فرض سيطرتها على الاغلبية الساحقةمن الشعب··» (الاخبار) ·

وما زالت اجهزة القهر البوليسي تواصل حملات الاعتقال و«زوار الفجر » ينتهكون حرمات البيوت ليلقوا القبض ـ لا على مخربين ، بل

على كل القيادات الوطنية والثورية ، في محاولة لاجهاض النضال الاقتصادي والكفاح السياسي للجماهير الشعبية ·

وباسم حماية الشعب من هذه « القلة المتآمرة » يمهد لحل ثنائي جزئي استسلامي بالعمل على « تطهير » البلاد من كل القيادات التي تقف بصلابة وحزم ضد اتجاهات التهادن والتخاذل ·

وليس صحيحا ان الحركة ذات طابع اقتصادي بحت ، اذ ان لها ابعاد سياسية ، وهي تدعو الى مواصلة القتال ضد العدو · وقد رفعت المظاهرات شعارات المطالبة بالحرب « **حارب حارب يا سادات** » ·

وليس صحيحا ان الحركة ذات طابع محلي، او انها مجرد صراع داخلي ، اذ ان لها وجها عربيا قوميا واضح المعالم · **وهي تتصدى** لاخطر ما يواجه حركة التحرر العربي في هذه المرحلة ، الامر الذي يتطلب التضامن معها والمطالبة بالافراج عن القيادات الوطنية لتستأنف نضالها لاحباط مؤامرات « القلة » الرجعية ·

« أين الفطور يا بطل العبور »

من المسؤول عن تدهور الوضع الاقتصادي في مصر؟

يوسف ابو حجاج

ان تحليل الازمة الاقتصادية المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري في السنوات الاخيرة،والتي بلغت حد الانفجار الذي يهدد انهيار النظام الاقتصادي في الاشهر الاخيرة والتي فرضت على جماهير مصر الشعبية درجة من المعاناة لا يمكن احتمالها ، لا يمكن استيعابها دون الرجوع قليلا الى الوراء متتبعين التطورات الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد المصري منذ حرب سنة ١٩٦٧ · ذلك ان الازمة الحالية انما تعود في واقع الامر الى سببين رئيسيين · اما السبب الاول فهو تلك الحلقات المتراكمة من المشاكل الاقتصادية التي واجهت مصر في اعقاب حرب سنة ٦٧، اما السبب الثاني وهو الاهم فهو عجز الحكومة المصرية عن مواجهة تلك المشاكل بحلول جذرية قادرة على اقتلاعها وتحطيمها وانما تمثلت السياسات الاقتصادية لمواجهة هذه المشاكل في مجموعة من المسكنات التي ادت في النهاية الى تفاقم الازمة بوضعها وصورتها الحالية · ذلك ان الحكومة المصرية في مواجهتها لهذه المشاكل كانت تلجأ دائما الى تلك البدائل والحلول التي لاتؤثر في الوضع الاقتصادي

للطبقات الاجتماعية التي تمثلها ملقية العبء كله على كاهل الجماهير الكادحة من العمال والفلاحين ·

فقد ترتب على حرب سنة ١٩٦٧ اختلال في البنيان الاقتصادي المصري · ولقد تمثل ذلك في فقدان جزء كبير من الثروة القومية مثل حقول البترول في ابو رديس واغلاق قنال السويس مما ترتب عليه ، فقدان الحكومة لمصدر هام من مصادر الايراد العام وحصيلة النقد الاجنبي · أي ترتب على هذه الحرب فقدان جزء هام من الموارد القومية المتاحة للاستخدام ·

وقد ترتب على ذلك بجانب المجهود الضخم لاعادة بناء القوات المسلحة المصرية ـ بفضل ضغوط القوى الشعبية المستمرة لدخول معركة تحرير ـ نمطا جديدا لاستخدام الموارد القومية تعطى فيه الاولية لاحتياجات الجيش وبناء القوات الدفاعية المصرية · وقد كان هذا يعني الارتفاع المستمر في معدلات الانفاق الحربي السنوي · هذه الزيادة من هذا النوع من الاستخدام للموارد (وهو الانفاق الحربي) كان لا بد وان يتم على حساب اشكال اخرى من الاستخدامات للموارد القومية وهي الاستثمار والاستهلاك الخاص والاستهلاك العام غير الحربي ·

ولقد كان متاحا امام القيادة المصرية طريقان لتحقيق هذا النمط الجديد لاستخدام الموارد واعطاء الاولوية الاولى للانفاق الحربي والانشطة المتصلة به · **اما الطريق الاول** فهو بناء القوة الدفاعية المصرية وفي الوقت نفسه الاستمرار في زيادة حجم الطاقة الانتاجية المصرية بوصفه الضمان الاول لقدرتنا على الصمود · بمعنى آخر كان **البديل الاول** الاستمرار في الارتفاع بمستوى الانفاق الحربي دون المساس باعتبارات التنمية بل تحقيق معدلات مرتفعة باستمرار فيها · ذلك ان الاستمرار في زيادة حجم الطاقة الانتاجية هو الذي يضمن الازدياد في قدرة الاقتصاد القومي على تحمل أعباء المعركة · ويترتب على ذلك انه في هذا البديل سوف يتحمل الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام المدني (الحكومي) اعباء المعركة دون المساس بمستوى الاستمرار ويتأتى ذلك عن طريق تخطيط الاستهلاك بحيث توزع اعباء

المعركة توزيعا يراعى فيه مستوى الدخل وبحيث يتحمل عبء الانخفاض في الحجم الكلي للاستهلاك الخاص كافة الفئات الاجتماعية بطريقة نسبية اي بحسب نسب استهلاكها الخاص بالنسبة للاستهلاك الكلي · كما يتأتى تحقيق هذا الهدف عن طريق التوفير والتخفيض في الانفاق الحكومي المدني والقضاء على اوجه الفقر والضياع · اذ يبلغ حجم الاستهلاك العام المدني غير المنتج ما يساوي ١٠٪ من الدخل القومي ·

اما **البديل الثاني** المتاح امام القيادة المصرية فهو ان يتحمل عبء الزيادة في الانفاق الحربي ، أي هذا الاستخدام الجديد للموارد ، الاستثمار عن طريق التخفيض في الموارد الموجهة الى الاستثمار وبناء الطاقة الانتاجية دون المساس بالاستهلاك الخاص والاستهلاك العام المدني · بمعنى آخر يتم تحقيق الزيادة في الانفاق الحربي عن طريق التضحية باعتبارات النمو الاقتصادي · وبطبيعة الحال كان هذا هو البديل السهل سواء من الناحية الفنية او من الناحية السياسية · ففي هذه الحالة تتخذ الحكومة قرار تخفيض حجم الاستثمار وتوجيه الموارد التي كانت ستوجه اليه الى الانفاق الحربي · وهو ايضا البديل الاسهل من الناحية السياسية من جهتين فمن الجهة الاولى فان هذا القرار لن يمس مصالح البورجوازية الكبيرة · فانخفاض الاستثمار وما يترتب عليه من انخفاض زيادة فرص العمالة المتاحة سوف يؤثر فقط في الطبقات الشعبية · ثانيا ان الطريق الاول وهو طريق تحميل الاستهلاك الخاص والعام المدني بعبء الانفاق الحربي يقتضي تعبئة سياسية لجماهير الشعب صاحبة المصلحة ، ووجود تنظيم سياسي على درجة عالية من الكفاءة ، تقوده كوادر مؤمنة برسالتها ، قادر على القيام بتعبئة الجماهير وقبولها بتحمل اعباء المعركة ، الا ان هذه التعبئة تتطلب ايضا تحقيق مطلب سياسي هام هو المساواة النسبية في تحمل اعباء انخفاض الاستهلاك · وهو قرار سياسي يؤثر في المصالح الاساسية للطبقات الحاكمة ·

المنطق الطبقي في الاختيار

وبطبيعة الحال كان الاختيار هو للبديل الثاني وهو ان يتحمل الاستثمار عبء « المعركة » · وبالتالي انخفض حجم الاستثمار في

سنة ١٩٦٨ ٥٠٪ عن مستواه سنة ١٩٦٧ واستمر هذا الانخفاض حتى سنة ١٩٧٣ وهي السنة الاخيرة المتاحة لدينا عنها الاحصاءات · ففي سنة ١٩٧٣ وصل حجم الادخار المحلي الى ٥،٦٪ من الناتج القومي الاجمالي،بينما وصل الاستهلاك النهائي العام والخاص حوالي ٩٤،٤٪ من الناتج القومي الاجمالي في تلك السنة ، ويمثل الاستهلاك الخاص ٦٧،٤٪ من الناتج القومي بينما يمثل الاستهلاك العام ٢٧٪ من الناتج القومي الاجمالي ·

وقد ترتب على هذا الانخفاض المستمر في حجم الادخار والاستثمار الانخفاض في معدل زيادة الطاقة الانتاجية وبالتالي الانخفاض في معدل زيادة الناتج القومي · ففي خلال الفترة من سنة ١٩٦٨ الى سنة ١٩٧٣ كان معدل النمو للناتج الحقيقي باسعار سنة ١٩٥٩ – وهي سنة الاساس للخطة القومية – هي ١٪ سنويا · بل انه في بعض هذه السنوات كان معدل النمو سلبيا · وحيث ان معدل النمو السكاني في مصر حوالي ٢،٦٪ سنويا · فان معدل الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة سنة ١٩٦٨ – ١٩٧٣ هو (١،٦٪) · اي ان الزيادة في الدخل الفردي كانت بمعدل سالب وهو ما يعني ان الدخل الحقيقي للفرد كان يتناقص في هذه الفترة ·

الا ان الامر لم يقف عند هذا الحد · ذلك ان هذا النمط الجديد لاستخدام الموارد لم يقتصر فقط على الموارد المحلية بل امتد ليشمل موارد النقد الاجنبي النادرة المتاحة · فقد تمت التضحية بموارد النقد الاجنبي المتاحة للاستثمار والاستهلاك الوسيط (اي مستلزمات الانتاج) اللازم لتشغيل الطاقة الانتاجية في المجتمع · ولقد ترتب على ذلك امران ، **الاول** هو انخفاض الواردات من السلع الراسمالية مما ترتب عليه انخفاض معدل زيادة الطاقة الانتاجية ، **ثانيا** انخفاض حجم الواردات من الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الانتاج) مما ترتب عليه انخفاض معدل تشغيل الطاقة الانتاجية القائمة وظهور الطاقة العاطلة في كثير من الصناعات · وقد وصلت هذه الطاقة العاطلة الى ما يزيد على ٦٠٪ من الطاقة الانتاجية لبعض الصناعات مثل الصناعات الكيماوية وصناعات الادوية وبعض الصناعات الهندسية ·

ولقد ترتب على ذلك انخفاض معدل نمو الانتاج الصناعي من ٨،٥٪سنويا خلال فترة الخطة الخمسية (٦٠ – ٦٥) الى ٢٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٣ · ولعدم قدرة الحكومة من ناحية على بناء خطة لاعادة استخدام القطاع الصناعي وتوجيهه لخدمة اغراض الدفاع ولضعف هيكل القطاع الصناعي من ناحية عن الوفاء باحتياجات الدفاع· فانه قد ترتب على ذلك ان العبء الاساسي للاعداد للدفاع وللوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية – نتيجة لعجز الانتاج الزراعي وفاء متطلبات الزيادة في الطلب على المواد الغذائية – قد وقع على عاتق الواردات ، مما ترتب عليه الازدياد المستمر في عجز ميزان المدفوعات ·

البطالة والفاقة للجماهير الشعبية
لحماية امتيازات البرجوازية الكبيرة

وقد كانت النتيجة المنطقية لانخفاض حجم الاستثمارات من ناحية وانخفاض مستوى تشغيل الطاقة الانتاجية وظهور الطاقة العاطلة انخفاض قدرة الاقتصاد القومي على زيادة فرص العمالة المتاحة امام الزيادة المستمرة في حجم القوى العاملة وبالتالي ارتفاع مستوى البطالة · وقد وصل معدل البطالة سنة ١٩٧٣ الى ٦٪ من حجم القوى العاملة (ونقصد بذلك البطالة الظاهرة) · ولقد زاد هذا المعدل في المناطق الحضرية اذ وصلت معدلات البطالة الظاهرة في المناطق الحضرية الرئيسية ٨٪ من حجم القوى العاملة في الحضر · هذا بجانب البطالة المقنعة التي تسود الريف في الزراعة المصرية والتي يقدر حجمها بحوالي ٢٥٪ من حجم القوى العاملة الزراعية المصرية التي وصل حجمها عام ١٩٧٣الى ٤،٨٠٠ الف عامل ·

ويمكن ان يقال في هذا المجال ان متوسط الاستهلاك الفردي منخفض للغاية في مصر بحيث انه لم تكن امام الحكومة المصرية امكانية لتخفيض الاستهلاك ومن ثم لم يكن امامها سوى اللجوء الى تخفيض الاستثمار · وحقيقة الامر ان هذه حجة واهية ، للغاية ، ذلك ان متوسط الدخل الفردي (وهو حاصل قسمة الاستهلاك الكلي على عدد السكان) مفهوم مضلل للغاية · ذلك ان الامر يقتضي منا نظرة اعمق الى

الاستهلاك الكلي وكيفية توزيعه ومستوى استهلاك الفئات الاجتماعية المختلفة . فاذا نظرنا الى الاستهلاك الكلي للافراد في سنة ١٩٧٣ نجد انه يكوّن حوالي ٦٧،٤٪ من الدخل القومي ، ويوزع هذا الاستهلاك الكلي على الوجه الآتي بحيث ان ١٠٪ من السكان في مصر يصل استهلاكهم حوالي ٤٥٪ من حجم الاستهلاك الكلي بينما ٩٠٪ من جملة السكان يمثل استهلاكهم ٥٥٪ من جملة الاستهلاك الكلي . ويكفي ان نقارن ذلك النمط لتوزيع الاستهلاك بالنمط السائد في اعتى دولة رأسمالية وهي الولايات المتحدة الامريكية . ففي الولايات المتحدة نجد ان ٢٠٪ من السكان وهي الفئة العليا من الدخل يمثل استهلاكها ٣٢٪ من جملة الاستهلاك الكلي . ويكفي ان ننظر الى هذا النمط لتوزيع الدخل القومي في مصر حتى نستطيع ان نتفهم من يتحمل العبء الحقيقي « للمعركة » من حيث اعباء انخفاض الاستهلاك الحقيقي الذي سوف نشير اليه فيما بعد . ولعل اولى المبادىء الاساسية والحقائق البديهية لعلم التنمية الاقتصادية هو ان مجتمعا يستهلك فيه ١٠٪ من سكانه ٤٥٪ من استهلاكه الكلي فانه يمكن الوصول بمعدل الادخار الى ٢٠٪ من الدخل القومي دون فرض أي ضغوط اقتصادية على مستوى الاستهلاك الفردي الذي يضمن لكل فرد من السكان مستوى معيشيا لائقا . ولكن لجوء الحكومة الى مثل هذا التخطيط للاستهلاك كان يعني في الاساس المساس بمستويات الاستهلاك لدى البورجوازية الكبيرة المصرية سواء في الريف ام في المدينة .

وحتى يمكن ان نؤكد ما قلناه سابقا من امكانية الحكومة تمويل القوات المسلحة دون المساس بمستوى الاستثمار يكفي ان نلقي نظرة على توزيع الدخل والملكية في القطاع الرئيسي في مصر وهو القطاع الزراعي . فالراسمالية الزراعية المصرية ما زالت تمثل في القطاع الزراعي القوة الرئيسية الكبرى سواء من حيث حجم وسائل الانتاج التي تسيطر عليها او من حيث نسبة دخلها الى الدخل الزراعي الكلي . فالذين يملكون من ٥ افدنة الى عشرين فدانا سنة ١٩٧٣ يمثلون ٥،٥٪ من عدد الملاك بينما تمثل المساحة التي يملكونها ٢٢،٧٪ من جملة المساحة المزروعة . هذا ويمثل الملاك الذين يملكون اكثر من ٢٠ فدانا في مصر ٠،٤٪ من عدد الملاك بينما تمثل المساحة التي يملكونها ١٦٪ من جملة المساحة المزروعة .

يكفي ايضا ان نلقي نظرة على معدل الاجر في كل من القطاع العام والخاص في مصر في تلك المؤسسات التي تقوم بتشغيل ١٠ عمال فاكثر . فعلى حسب التوزيع التكراري للأجور . نجد ان عدد الذين يحصلون على متوسط اجر في الاسبوع قدره ٤ جنيهات فأقل يمثلون ٧٠٪ من جملة العاملين . هذا في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الذين يصل متوسط اجرهم الاسبوعي ١٠ جنيهات فاكثر حوالي ٦٪ من جملة العاملين .

التضخم كوسيلة للتمويل

ولا يقف الامر عند هذا الحد . فنتيجة لانخفاض حجم الايرادات الحكومية التي سبق ذكرها في اعقاب حرب سنة ٦٧ . ونتيجة لعجز الحكومة عن تخطيط الاستهلاك وخلق الموارد التمويلية اللازمة لتمويل الانفاق الدفاعي ومستوى الاستثمار المنخفض ، والانفاق الحكومي الجاري المدني فان الحكومة كانت تلجأ الى وسيلة التمويل التقليدية السهلة وهي خلق العجز في الميزانية وتمويل هذا العجز عن طريق اللجوء الى البنك المركزي لتمويل هذا العجز عن طريق الاصدار الجديد . بمعنى آخر بدلا من لجوء الحكومة الى زيادة الضرائب عن طريق رفع سعر الضريبة على الدخل ، او ادخال ضرائب جديدة او رفع كفاءة الجهاز الضريبي ، لجأت الحكومة الى التضخم كوسيلة للتمويل .

ولقد ترتب على هذا بالضرورة زيادة حجم وسائل الدفع المتداولة . ولقد ادى هذا الى ضغوط تضخمية متتالية والى ارتفاع مستمر في المستوى العام للاسعار . ولقد وصل معدل التضخم السنوي في السنوات الاخيرة ما بين ١٥٪ و٢٠٪ سنويا . بل بلغ معدل ارتفاع الاسعار بالنسبة لبعض السلع الى ٢٥٪ سنويا . وتجاوز هذه الارقام في العام الاخير ولقد ترتب على هذا الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار انخفاض القوة الشرائية ، للدخول الفردية . وبالتالي فان الدخل الحقيقي للفرد سنة ١٩٧٣ اذا قيس بمستوى اسعار سنة ١٩٥٢ فانه يبلغ ٤٧ جنيها للفرد في العام هذا في الوقت الذي يبلغ فيه الدخل الفردي النقدي سنة ١٩٧٣ ٨٢ جنيها للفرد .

ولقد كانت الحكومة المصرية تلجأ كل مرة تحت ضغط الطبقات المتوسطة نتيجة لارتفاع اسعار حاجيات المعيشة الى القاء كمية جديدة من النقود في السوق في صورة تسهيل القروض والائتمان للموظفين او صرف مرتب شهر او شهرين في شكل قروض للافراد ، الامر الذي يترتب عليه في كل مرة زيادة حجم وسائل الدفع المتداولة وضغط القوة الشرائية على المعروض من السلع والخدمات مما يؤدي الى دورة جديدة من ارتفاع الاسعار ٠

الانفتاح الاقتصادي لتغطية الانفتاح مع العدو

ولقد لجأت الحكومة المصرية ، في اعقاب معركة اكتوبر العظيمة وحتى تستطيع ان تحرف الانظار عن التنازلات التي قدمتها في اتفاق الكيلو ١٠١ وعجزها عن ان تستثمر بطريقة سليمة النتائج الاساسية لحرب اكتوبر ، الى رفع شعار الانفتاح الاقتصادي بوصفه الاداة السحرية التي سوف تنقل مصر من حالة التخلف الى حالة التقدم في غمضة عين ، وسوف يواجه الاقتصاد المصري في فترة قصيرة نسبيا حالة من الانعاش لم يسبق لها مثيل ٠ **وقد لخصت القيادة الحاكمة في مصر الانفتاح الاقتصادي بمعنى خلق الجو الملائم لانسياب وتدفق رأس المال الاجنبي والعربي الخاص ٠ غير ان هذا لا بد وان يتطلب خلق اطار تشريعي وسياسي ملائم يمثل حافزا لهذا الانسياب ٠ الا انه من ناحية اخرى من الصعب ان تخلق الاطار السياسي والتشريعي لانسياب رأس المال الاجنبي دون تراخي كافة القيود على رأس المال المحلي ، والا كانت السياسة الاقتصادية الرامية الى الانفتاح غير منطقية وسوف تؤدي الى هزيمة نفسها بنفسها ٠ ومن هنا كانت كافة الاجراءات الاقتصادية وكافة التشريعات التي صدرت والتي تمثلت في قانون الاستثمار الاجنبي وقانون السوق الموازية وقوانين العمال المرتبطة بقانون الاستثمارات والتي تمثل انتكاسا لحقوق العمال التي اكتسبوها طوال سنوات طويلة من الكفاح ٠ اضف الى هذا خلق القيود التي تمنع القطاع العام من التوسع والتقدم ٠ بل اكثر من هذا اذ سمحت قوانين الاستثمار لرأس المال الاجنبي انشاء المصارف ليس فقط للتعامل بالنقد الاجنبي ولكن ايضا للتعامل في سوق النقد والمال المحلي وبالتالي واضعة القطاع العام المصرفي في منافسة غير عادلة**

امام رأس المال الاجنبي ٠ ولقد تضمنت القوانين الجديدة السماح للاجانب بتملك الاراضي والعقارات في مصر ٠

الا ان النتيجة النهائية كانت مخيبة للآمال ، بل ترتب على كل هذه القوانين خلق الظروف لازدياد معاناة الجماهير ٠ فبمجرد رفع شعار الانفتاح الاقتصادي وقبل تدفق رأس المال الاجنبي بدأت حركة المضاربات في اسعار الاراضي ٠ ويرجع ذلك الى معرفة المضاربين باتجاهات رأس المال العربي النامي وهو قطاع المباني والخدمات (الفنادق والسياحة) ٠ فارتفعت اثمان الاراضي وتضاعفت في العامين الاخيرين اثمان مواد البناء وتكاليف الانشاء بما يزيد على ٣٥٪ في السنتين الاخيرتين ٠ كما ارتفع بالتالي مستوى الايجارات ٠ ولقد ساعد على ذلك الغاء الحكومة للقوانين الخاصة بتقييد الايجار بل الاكثر من ذلك تراخي الرقابة الحكومية فيما يتعلق بدفع خلو الرجل او فيما يتعلق بتقدير تكلفة البناء عند مناقشة لجان الايجار ٠

ولقد ترتب على ارتفاع الاسعار في قطاع المباني والانشاءات انتقال حركة ارتفاع الاسعار الى بقية القطاعات ووجود موجة عامة من ارتفاع الاسعار في الاقتصاد المصري ٠ وحتى في تلك المجالات التي انساب اليها رأس المال الخاص العربي وغير العربي فانها كانت تقتصر اما على مجال المباني الخاصة او الانشطة السياحية كالفنادق وما شابهها ٠ وهذه انشطة بطبيعتها ذات طبيعة تضخمية ٠ اي انها **انشطة اقتصادية خالقة لقوة شرائية دون ان تخلق مقابلها سلعا مادية ٠** ومن ثم فان ازدياد نشاط البناء كان ولا بد ان يؤدي الى زيادة حجم القوة الشرائية الجديدة في السوق ضاغطة بذلك على حجم السلع المتاحة ، الامر الذي ادى الى زيادة موجة ارتفاع الاسعار ٠ بل ادت سياسة الانفتاح الى اثراء شريحة ضئيلة من المجتمع المصري وهم سماسرة العقارات ومضاربو الاراضي والمتاجرون في النقد الاجنبي وبعض السلع النادرة المستوردة لسد احتياجات البورجوازية الكبيرة المصرية ٠

في هذا الوقت الذي بدأت تظهر فيه اثار الانفتاح في صورة ارتفاع الاسعار ارتفاعا مستمرا ٠ لم يكن هناك جهد من جانب الحكومة

لعلاج الموقف عن طريق الارتفاع بمعدل زيادة الطاقة الانتاجية حتى يزداد الانتاج ويواجه بذلك الزيادة المستمرة في الطلب · بل على العكس من ذلك زادت ندرة السلع الاساسية وضاعف من ذلك عدم كفاءة جهاز التوزيع السائد ، واثراء عديد من الفئات من الاتجار في السوق السوداء في السلع النادرة ، هذا في الوقت الذي لم يسعف فيه انسياب رأس المال الاجنبي الحكومة المصرية في مواجهتها لهذه الازمة · فحجم المعونات التي حصلت عليها مصر من السعودية ليست الا فتاتا لا يكفي لسد احتياجات استيراد شهر واحد من السلع الاساسية · ولم يتدفق رأس المال الامريكي والاوروبي كما هو متوقع · ذلك ان هذا الانسياب لرأس المال اذا وجدت مشروعات لتستثمر فيها فان هناك شرطا اساسيا لانسيابه وهو وجود ادارة على درجة عالية من الكفاءة واجهزة ادارية قادرة على خدمته · والجهاز الاداري المصري وصل الى درجة من التحلل والانهيار لم يصل اليها من قبل وانخفضت درجة كفاءته وفعاليته · هذا بالاضافة الى عامل «الاستقرار» بالمفهوم الرأسمالي الغربي ·

كان لا بد للشعب المصري ان يتساءل اين تستخدم مواردنا ·· ولمصلحة من ؟ فالارتفاع المستمر في الاسعار يصيب في الصميم الفئات ذات الدخول الثابتة في الاساس · **ولا بد أن يتساءل الناس من يتحمل عبء « المعركة » ؟ ان الجماهير** هي التي تتحمل عبء «المعركة » **ولكن لا معركة ولا اعداد لمعركة! ومن يتحمل سياسة الانفتاح ؟ الجماهير هي من يتحمل سياسة الانفتاح في صورة ارتفاع مستمر في الاسعار ،** فقوانين تسلبها مكتسباتها الثورية ، اثراء لفئات اجتماعية طفيلية ، ولا امل في انتعاش اقتصادي عن طريق سياسة الانفتاح · اين يذهب الانفاق الحكومي اذا ؟ تتساءل الجماهير ·· ولكن الاجابة ان الانفاق الحكومي يذهب ٥٪ لنفقات الرئاسة ·· ينفق على تجميل قصر محمد محمود خليل باشا الذي اتخذته رئاسة الجمهورية قصرا لرئيس الجمهورية ¾ مليون جنيه ، ويرصد انفاق قدره ١٫٥ مليون على قصر الرئاسة الجديد في الجيزة في قطعة الارض التي اشترتها واهدتها الولايات المتحدة الامريكية للرئيس انور السادات ·

تتساءل الجماهير من المستفيد من ارتفاع اسعار الاراضي

والمضاربة عليها ؟ والاجابة ، يستفيد منها اصحاب العمارات والمباني وسماسرة الاراضي والعقارات · لقد بيع قصر شريف باشا صبري خال الملك فاروق لبنك تشيس مانهاتن بحوالي ٤ مليون دولار ، ومعروض الان للبيع قصر مدحت باشا يكن على النيل في جاردن سيتي بحوال ٥ مليون دولار · هذه هي الفئات الاجتماعية التي ستثرى مع الانفتاح ·

تتساءل الجماهير اين يذهب الاستهلاك وكيف يوزع ؟ الاجابة في ان ١٠٪ من سكان مصر يستولون على ٤٥٪ من الاستهلاك الكلي في المجتمع ·

الا يحق بعد ذلك للجماهير ان تتساءل في اول العام الجديد ·· عام ١٩٧٥ « اين الفطور يابطل العبور » ·

حول احصاءات توزيع الدخل في مصر

لم يكن اهتمام الدول النامية كافيا بالنسبة لاعداد الاحصاءات بوجه عام واحصاءات توزيع الدخل بوجه خاص ٠ ويعود ذلك الى ضعف اساليب التحضير وتغير نتائج الاحصاءات في بعض الاحيان خدمة لمواقف او اهداف سياسية معينة ٠

ان دول العالم الثالث لم تعرف في الماضي احصاءات توزيع الدخل في ظل السيطرة الاجنبية التي كان يهمها طمس معالم توزيع الثروة بين المواطنين كما كان ينحصر اهتمامها فقط بالنسبة لاحصاءات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير ، اي كل ما يساعد على ربط اقتصاديات المنطقة باقتصاد الدول الغربية المسيطرة ٠

ولم تكن هذه الاحصاءات تلفت النظر او الاهتمام كثيرا لانها كانت تعد في الغالب لخدمة الدوائر التجارية والاجنبية ٠ لكن الوضع تغير بعد ان عرفت دول العالم الثالث طريقها الى الاستقلال وحرصت على تتبع توزيع الثروات كما رغبت بعض الدول الوصول الى المساواة في توزيع الخيرات على الجميع ٠

★ ★ ★

وتهدف الدراسة الحالية الى تحليل الاحصاءات المتوفرة عن

توزيع الدخل في مصر بالنسبة لعام ١٩٧٢ ٠ وهي تعتمد على ثلاث مصادر رسمية من البيانات التي اصدرها الجهاز المركزي للاسعار والجهاز المركزي للاحصاء وميزانية الدولة لعام ١٩٧٢ ٠ ولا بد من التذكير هنا ان هذه الاحصاءات « حكومية » وهي بالتالي عرضة للملاحظات التي سبق وذكرناها حول ما يكتنف اعداد الاحصاءات في العالم الثالث بوجه عام وفي بعض بلدان المنطقة العربية بوجه خاص من ضعف في اساليب التحضير وتغير في النتائج ٠ لكن تبقى هذه الاحصاءات على الرغم من قصورها واخفائها لبعض الحقائق صورة ولو باهتة لما يتم من توزيع الثروة بين المواطنين يمكن بالتالي ان يرشدنا الى بعض الملاحظات الاساسية حول مستوى المعيشة وتوزيع الدخل في مصر ٠

تنتظم اسر جمهورية مصر في سنة ١٩٧٢ في هرم اجتماعي مشوه تقع فيه الاغلبية الكادحة تحت ظلم اجتماعي واضح بينما يحتل قمة الهرم الاجتماعي عدد قليل من الاسر ذات المصالح الاقتصادية الواسعة ، والفارق في الوضع الاقتصادي ، بين من يحتلون قمة الهرم في مصر ومن يقبعون في قاعه ، هائل ومخيف ٠

ويبين لنا الجدول (رقم ١) ان عدد الاسر التي لا يتجاوز دخلها ١٠٠ جنيه في العام هو مليونان وثلاثماية وخمس آلاف اسرة تشكل ٣٤٪ من مجموع عدد اسر مصر ٠ في حين ان هذا العدد الضخم من الاسر لم يحصل في عام ١٩٧٢ الا على ١١٪ فقط من الدخل القومي ٠

وعكس ذلك يتم بالنسبة للاسر التي تحتل قمة الهرم الاجتماعي في مصر حيث لا يزيد عددها عن ٣٢٢ اسرة تمثل ٥٪ من مجموع عدد الاسر بينما يبلغ نصيبها ٢٢٪ من الدخل القومي ٠

ومن بين اسر القمة ألفا اسرة احتلت ذروة تلك القمة وحققت فيما بينها عام ١٩٧٢ دخولا بلغ مجموعها ٧٧ مليون جنيه ٠ وذلك بمتوسط ٣٢ ألف جنيه للاسرة الواحدة في السنة ٠

ولا شك ان هناك من بين اسر هذه الشريحة والتي لا يزيد عددها

جدول رقم «١»

توزيع الاسر ودخولها

حسب فئات دخل الاسرة

عام ١٩٧٢

فئات دخل الاسرة بالجنيه	عدد الاسر (بالالف)		دخل اسر الفئة بالمليون بالجنيه		دخل الاسرة بالجنيه		متوسط دخل الفرد	
					ملم	ج	ملم	ج
اقل من ٥٠	٩١		٢,٣		٨٠٩	٢٤	١٣٦	١٧
٥٠—	٤٠٠	٣٤٪	٢٤,٤	١١٪	٠٠٠	٦١	٤٨١	٢٢
١٠٠—	١٨١٤	٢٣٠٥	٢٥٤,٢	٢٨٠,٩	١٩٦	١٤٠	٤٩٥	٣٣
٢٠٠—	١٥٦٧		٣٦٥,٤		١٧٠	٢٣٣	٩٢٨	٤٣
٣٠٠—	١٠٣٣		٣٢٨,٧		٨٧١	٣٢٧	١٧٠	٥٦
٤٠٠—	٦٢٠		٢٦٥,٨		٠٠٠	٤٢٨	٨٢٣	٧٠
٥٠٠—	٣٨٦	٦١٪	٢٠٥,٣	٦٧٪	٥٨٧	٥٣١	٣٨٩	٨١
٦٠٠—	٤٢٢		٢٧٧,٠		٧٩١	٦٥٥	٦٩٠	١٠٣
٨٠٠—	٢١٠	٤٢٣٨	١٨١,٢	١٦٢٣,٤	١٩٧	٨٦٤	٥٣٤	١٣٣
١٠٠٠—	٣١٠		٤٠٨,٧		٧٥٨	١٣١٧	٦١١	١٨٣
٢٠٠٠—	١٠	٥٪	٤٥,٤	٢٢٪	٨٧٩	٤٣٣٩	٤٠١	٥٦٠
١٠٠٠٠ فاكثر	٢	٣٢٢	٧٧,١	٥٣١,٢	٦٧٩	٣٢٤٢١	٥٩٤	٥١٠٨
جمله		٦٨٦٦		٢٤٤٥,٣	١٠٠	٣٦٥	٣٤٣	٦٨

جمهورية مصر العربية

المصدر : جهاز تخطيط الاسعار ، مذكرة رقم (١٨) « توزيع دخول الافراد » يناير سنة /١٩٧٢ ص٢

عن الفين من تزيد من حيث دخلها السنوي عن غيرها · بمعنى ان بعض هذه الاسر تحقق الواحدة منها ما يزيد بكثير عن متوسط هذه الفئة وهو ٣٢ ألف جنيه مصري للاسرة في مصر ·

واذا عدنا الى الاسر التي تحتل قاع الهرم فاننا نجد ان من بينها ٨١ الف اسرة تحتل المستوى الادنى اذ لا يزيد مجموع دخولها عن ٢،٣ مليون جنيه مصري عام ١٩٧٢ اي بمتوسط قدره ٢٤،٨ جنـيه مصري للاسرة الواحدة ·

وهناك بين تلك الاسر دون شك من يقل دخلهـا عن ذلك المتوسط الشديد المتواضع ·

وهذا يبين لنا الهوة المخيفة التي تفصل بين ذروة القمة في المجتمع المصري وبين من يحتلون ادنى المستويات في الهرم الاجتماعي بعد ١١ عاما من صدور القوانين الاجتماعية و ١٤ عاما من بدء الخطة الاولـى للتنمية وعشرين عاما من ثورة يوليو ··

« مصر في عهد عبد الناصر »

حول قطاعات الزراعة والانشاءات والتجارة

ننشر فيما يلي جزءا من كتاب « مصر في عهد عبد الناصر » من تاليف عالمين من ابرز المتخصصين في شؤون الشرق الاوسط ، هما الدكتور ايجور بيلاييف والدكتور يفجيني بريماكوف ، اشرف على تعريبه عبد الرحمن الخميس وتصدره دار الطليعة البيروتية في الشهر القادم · وقد اخترنا موضوعا يعالـج التطورات في قطاعات الزراعة والانشاءات والتجارة ·

والكتاب يتضمن رؤية شاملة نقدية لعهد عبد الناصر ، ويثير العديد من القضايا النظريـة والسياسية · ولنـا عودة لمناقشة نقد هذه الدراسة ـ بعد ان تصدر ـ ، فرغم تقديرنا واعجابنا بهذا الجهد البناء فاننا نختلف مع بعض ما جاء به من استنتاجات ·

كانت الزراعة هي احدى مجـالات تنامي الرأسمالية في مصر · ولقد اوضحت المعطيات الرسمية ان عدد المالكين للاراضي الزراعيـة ذات المساحة من ٢٠ الى ٥٠ فدانا ـ زادوا من ٢٢ الف مالك في عام ١٩٥٢ حتى ٢٩ الف مالك عام ١٩٦٥ · اما المساحة الاجمالية للارض المحروثة الموجودة في حيازتهم ، فقد زادت مـن ٦٥٤ الف فدان حتى ٨٢٥ الف فدان ، اي من نسبة ٩ر١٠٪ من المساحـــة الكلية للارض

المحروثة في البلاد الى ٣ر١٣٪ (١) ٠

ويرى الاقتصاديون وعلماء الاجتماع في مصر ، انه يمكن الى درجة كبيرة ، اعتبار مالكي الاراضي من ١٠ الى ٥٠ فدانا ، من الذين يقومون باستغلالها بواسطة العمل المأجور (٢) ٠ وبناء على ذلك فان زيادة عدد المالكين الداخلين في هذه الفئة ، قد اشارت الى توسع الرقعة الزراعية التي تزرع بالطرائق الرأسمالية ٠

ويعتبر كثير من المؤشرات الاخرى ايضا ، هاما بالنسبة لتصويره لعملية تطور العلاقات الرأسمالية في الزراعة في مصر في الستينات ٠

نمو استغلال العمال الاجراء في الزراعة

قام معهد التخطيط القومي بالقاهرة عام ١٩٦٥ باجراء بحوث في ٦ محافظات هي : محافظة البحيرة ، والغربية ، والمنوفية ، واسيوط وقنا والفيوم (٣) ٠ وتشهد مواد تلك البحوث على الخصائص المميزة للعمل المأجور في المناطق الزراعية في مصر ــ ٨٠٪ من القوى العاملة المستخدمة في هذه المحافظات ، كانت تشتغل بأعمال الزراعة ، و ١٤٪ في التجارة والنقل والخدمات الشخصية ، و ٥٪ فقط في الصناعة (المحافظات موضع البحث هي محافظات زراعية بحتة) ٠

وتشير الارقام الواردة في الجدول رقم ١٤ ، الى الاستخدام الواسع للعمل المأجور في الزراعة بالبلاد٠ وبالنسبة لبعض المحافظات، شكل العمال بالاجر حوالي نصف الاشخاص المشتغلين بالزراعة٠ وعلى

«Statistical Hand book 1952-1966», June, 1967, p. 4, 46. (١)

(٢) يعطي فؤاد مرسي مثلا لهذا التقسيم في مقالته «مشاكل القطاع الخاص» (عن « الاهرام الاقتصادي » في ٣١ ــ ١٢ ــ ١٩٦٧) ٠

(٣) Institute of national planing.
«Final Report on Employment in Rural Areas U.A.R.», 1966. p. 16.

مستوى البلاد عموما ، تبلغ نسبتهم ٤٠٪ ٠ كما يمثل العمال غير مدفوعي الاجر ــ افراد العائلة ــ فئة كبيرة ٠ غير ان القوة العاملة بالاجر ، تزيد عن هذه المجموعة في كل تعدادها بنسبة الثلث ٠

والابحاث التي نفذها معهد التخطيط القومي بالقاهرة ٠ تظهر ان النساء العاملات في الزراعة يشكلن نسبة ٨ر٤٪ فقط من القوة العاملة٠ ويفسر ضآلة هذه النسبة ، كثير من العوامل الاجتماعية والتاريخية والثقافية ٠ ويبدو انه مما يؤثر في هذه النسبة ، دخول اغلب زوجات الفلاحين في طريقة الحساب الاحصائي التي استخدمها المعهد ، على انهن من فئة العاملين بدون اجر (افراد العائلة) ٠

(جدول رقم ١٤)

الثقل النوعي للعمال الزراعيين بين كل الافراد العاملين بالزراعة في ست محافظات ــ عام ١٩٦٥ (٪)

المحافظات	مالكون أو عاملون في أراضيهم الخاصة	القوة العاملة بالاجر	العاملون بدون اجر (أفرادالعائلة)	العاطلون	المجموع
البحيرة	٢٨٫٨	٣٦٫٨	٣٣٫٨	٠٫٦	١٠٠٫٠
الغربية	٣٦٫٦	٣٤٫٦	٢٧٫٤	١٫٣	١٠٠٫٠
المنوفية	٤١٫٧	٣٠٫٢	٢٦٫٦	١٫٥	١٠٠٫٠
اسيوط	٢٩٫٥	٤٨٫٥	٢١٫١	٠٫٩	١٠٠٫٠
قنا	٢٧٫٣	٤٨٫٤	٢٢٫٤	١٫٩	١٠٠٫٠
الفيوم	٤٤٫١	٢٨٫٢	٢٦٫٤	١٫٤	١٠٠٫٠

المرجع : «Final Report on Employment Problems in Rural Areas U.A.R.» p. 16.

المجموع في المناطق الزراعية بالالف	١٧١٣	١٩٧٦	١٣٣٦	٥٦	٥٠٨١
٪	٢٢٫٧٪	٣٨٫٩٪	٢٦٫٣٪	١٫١٪	١٠٠٫٠٪

وكان الجزء الاساسي من بروليتاريا الزراعة حسب بيانات البحث في الاعمار الاكثر من ٢٠ سنة ، على حين ان جزءا كبيرا من الافراد العاملين بالزراعة (٢٧ر١٪) — عمال بالاجر ، في سن تتراوح ما بين العاشرة والرابعة عشرة ٠

وكان العمال بالاجر يشتغلون اطول يوم عمل في البلاد ، بالمقارنة مع باقي الفئات من الاشخاص المشتغلين بالزراعة ٠ وكان استغلال القوة العاملة بالاجر في مصر حتى عام ١٩٥٢ ، غير محدود عمليا ٠ حيث كان ٣ ملايين من العمال الزراعيين ، مضطرين الى بيع قوة عملهم برغيف خبز واحد ، بلا اية مبالغة ٠ وادت قلة الاراضي الزراعية ، والتضخم السكاني في دلتا النيل ، والصناعات والحرف ضعيفة التطور ، ادت جميعا الى ان المعروض في سوق الايدي العاملة الزراعية في مصر كان اكثر كثيرا من الطلب ٠

وتغلغلت العلاقات شبه الاقطاعية في هذه السوق ايضا ٠ فلقد لعب دورا كبيرا مقاولو الانفار ٠ وكانوا يؤلفون فرق العمل من عمال التراحيل ، وينقلونها الى مزارع الاقطاعيين ٠ وكان الاقطاعي يدفع الاجر لاولئك المقاولين مباشرة ٠ وكان كل مقاول بدوره يدفع لعمال التراحيل جزءا من المبلغ الذي يقبضه (٨٨٪ منه) اضف الى ذلك انه كان يرغم العمال على ان يدفعوا له مبلغا اضافيا آخر ٠ ولقد اشار ج٠ س صعب : الى ان هؤلاء العمال الذين لفظتهم المناطق المكتظة بسكانها في مصر العليا وفي الدلتا ، والذين يرتحلون على الدوام في سيارات نقل البضائع ، يكدسها بهم مقاولو الانفار تكديسا ، والذين ليس لهم سوى الخبز والزيتون طعاما ، كان هؤلاء العمال من اتعس

سكان مصر (١) ٠ وفي عام ١٩٥٢ ، تم لاول مرة في تاريخ مصر اعلان حق عمال الزراعة في تكوين نقابات لهم كما سبق وان ذكرنا ٠ غير انه جرى تأجيل تكوين هذه النقابات ٠ ولقد ذكر كمال الدين رفعت وزير العمل السابق في حديث له مع مؤلفي هذا الكتاب ، مؤكدا انه لا يجد مبررا لهذا التعطيل : غير انه يرجعه الى خوف الحكومة من تغلغل العناصر المتطرفة المعادية للثورة الى قيادة هذه النقابات ٠

وبعد صدور قانون الاصلاح الزراعي مباشرة عام ١٩٥٢ ، صدر مرسوم يحدد الحد الادنى للاجر اليومي للعمال الزراعيين بمبلغ ١٨ قرشا للرجال و ١٠ قروش للنساء ٠ غير انه حتى في العام المالي ١٩٦٠ — ١٩٦١ كان متوسط اجر العامل الزراعي للرجل يشكل ١٢ قرشا ، اي ثلثي الحد الادنى الذي اقره القانون تقريبا ٠

لكن اجر العمال الزراعيين بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الثاني والاكثر جذرية في عام ١٩٦١ فقط ، اخذ يزداد حتى وصل متوسط عموم البلاد للرجال ١٧ — ١٨ قرشا في العام المالي ١٩٦٤ — ١٩٦٥ (٢) ٠

الزيادة العامة للاراضي المؤجرة : كانت الاراضي المؤجرة في عام ١٩٥٠ تشكل حسب الاحصاءات الرسمية ٤٩٪ من مجموع الاراضي الزراعية في البلاد ٠ وبلغت حصة الاراضي المؤجرة من مجموع الاراضي الزراعية في مصر عام ١٩٥٦ ما يصل الى ٥١٪ (٣) ٠ ولقد حدثت هذه الزيادة بالرغم من ان نسبة كبيرة من المستأجرين قد حصلت على اراضي التمليك في عملية تطبيق الاصلاح الزراعي ٠

---

(١) G. S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1952-1962) p. 146.

(٢) «Final Report on Employment in Rural Areas, U.A.R.» p. 53.

(٣) «National Bank of Egypt». Economic Bulletin. Cairo, October 1, 1957.

ان الاحصائيات الرسمية للبلاد لا تصنف الاراضي المؤجرة حسب المساحات التي يؤجرونها . ولقد كتب ميشيل كامل احد الباحثين المصريين ان ٦٠٪ من كل الاراضي المؤجرة استغلتها بورجوازية الريف (١) .

وفي عام ١٩٥٨ ، ثم عام ١٩٦١ توالى بشدة انخفاض مساحة الاراضي المؤجرة في مصر . غير ان احكام القانون الخاص بهذا الخفض لم تطبق حتى نهايتها في كثير من الحالات . وخلال عمل اللجنة العليا للقضاء على الاقطاع ، تم الكشف عن حقائق نجد بمقتضاها ان الاقطاعي ابو سيف الذي كانت حيازته للارض هي ٣٠٤ افدنة (بالطبع بالتلاعب على قوانين الاصلاح الزراعي) ، كان يستأجر ١٢٠٠ فدان اخرى في المنوفية . كما كان شخص اسمه عبد القادر المكباتي يملك ايضا هو وابناؤه واحفاده ٥٤٩ فدانا ، ويستاجر بالاضافة الى ذلك ٤٣٣ فدانا من البساتين (٢) .

ان زيادة المساحات المزروعة بالبساتين والزراعات ، هي اعلى شكل من اشكال الانتاج الزراعي الرأسمالي المتطور ، كما هو معلوم .

ولقد زادت المساحة التي شغلتها هذه الزراعات والبساتين من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٤ ، الى الضعف تقريبا - من ٩٤ الى ١٧١ الف فدان (٣) .

زيادة عدد الجرارات المملوكة للبورجوازية الريفية : في عام ١٩٦٥ كان يوجد تحت يد هذه الفئة من الاشخاص ١٢ر٧ الف جرار ، اي ٨٢٪ من مجموع عدد الجرارات العاملة في الزراعة . وفي نفس

(١) « الطليعة » ، ١٩٦٦ ، العدد التاسع .
(٢) نفس المرجع .
(٣) « تقرير مشروع السنوات الخمس الاول » وزارة التخطيط ، ج . ع . م ، فبراير عام ١٩٦٦ .

الوقت ، كان عدد الجرارات الموجودة تحت تصرف الجمعيات التعاونية ١٠٨٠ جرارا اي ٧٪ فقط (١) .

نمو محصولية المحاصيل المختلفة وخصوصا القطن في المزارع ذات المساحات من ٥٠ فدانا فأعلى، التي تستخدم القوة العاملة بالاجر.

كتب ج. س صعب في هذا الشأن : « تأكد هذا الميل في كل المناطق التي قمت بزيارتها ... ان متوسط المحصول الذي يجنيه صغار الزراع ، الحاصلون على ارض الاصلاح الزراعي ، كان دائما ادنى من المحصول لدى كبار المنتجين (من ٥٠ الى ٥٠٠ فدان او ٦٠٠ فدان) فقد زادوا الانتاجية بنسب تتراوح بين ٢٥ و ٤٠٪ من عام ١٩٥٢ . وقد تم ذلك اساسا على حساب استخدام البذور المنتقاة ، والاسمدة ، والرش بالكيماويات (٢) . ويورد مؤلف المرجع مثالا هاما وربما كان متميزا : في قرية تفتيس الافندي بالقرب من مدينة المنصورة ، كانت احدى المزارع الكبرى التي يديرها بعض الافراد من عائلة واحدة،تؤلف مساحة تبلغ قبل تطبيق الاصلاح الزراعي ٦٨٣ فدانا . اما بعد ١٩٥٢ فقد ظلت في ملكية هذه العائلة ٥٠٠ فدان من الاراضي . غير ان محصولية القطن « كرنك » زادت من ٥ر٦ قنطار الى ٨ - ٩ قناطير في عام ١٩٥٩، وفيما يتصل بمحصول القطن من الـ ١٨٣ فدانا التي انتزعت ملكيتها من هذه العائلة ، ووزعت على الفلاحين والذين انضموا الى التعاونيات ، فقد زاد من ٦ قناطير عام ١٩٥٩ (سنة التوزيع) ، الى ٢٥ر٧ قنطارا عام ١٩٦٩ . ان سبب الفرق في المحصولية ان المزرعة الرأسمالية كانت تنفق اكثر على التسميد والرش الكيماوي . فاذا استخدمت هذه المزرعة مثلا، كيماويات قيمتها ١٢ جنيه مصري لكل فدان، فان الفلاحين في التعاونيات قد انفقوا مبلغ ٣ جنيهات فقط لكل فدان . وكان لتنامي بورجوازية القرية ، ولتوسيع نطاقات الانتاج الرأسمالي بالزراعة ، عدة اسباب منها :

(١) « الاهرام » ، ٢١ - ٤ - ١٩٦٦ .
(٢) G. S. Saab. The Egyptian Agrarian Reform (1952-1962) p. 110.

تحديد الملكية الزراعية الخاصة ، وتعيين اسعار محددة لايجار الارض في القوانين الخاصة بالاصلاح الزراعي · ودفع ذلك كبارمالكي الارض الى تطوير الاساليب الرأسمالية للانتاج الزراعي بدلا من الاساليب الاقطاعية ، التي كانت قائمة على تأجير الارض الى الزراع بقطاعات صغيرة ·وقد تم ذلك لتعويض ما فقد من الدخل نتيجة للاصلاح الزراعي · ولقد تحدثنا بالطبع عن تلاعب كثير من كبار مالكي الاراضي بالقانون · ومع ذلك ، فان هذه القوانين قد مست جزءا كبيرا من المالكين · ان تضييق دائرة تطبيق الاساليب التقليدية للاستقلال الاقطاعي ، وعدم اكتفاء الكثير من كبار ومتوسطي المزارعين بالدخل المتحصل من تأجيرهم الارض لصغار المزارعين ، قد دفع اولئك الى استثمار رؤوس اموالهم في الارض ، والى التوسع في استخدام الماكينات والعمل بالاجر ، كما دفع بهم ايضا ، الى توسيع المساحات المستغلة للبساتين وزراعة الاعناب والخضروات · كذلك ، جعلوا يشتغلون على نطاق اكبر بتربية الحيوان ، من ابقار واغنام ، وانتاج الالبان ومنتجاتها ، وتأجير الجرارات للمزارعين وغيرها من الماكينات الزراعية الاخرى ·ولقد حقق كل هذا لهم ارباحا كبيرة: فمثلا كان الدخل المستحصل من تأجير الجرار في اواسط الستينات يبلغ ٨ـ١٨ جنيها مصريا في اليوم ، ومن الطلمبة ٥ـ١٠ جنيهات في اليوم ·

وبسبب هذه الظروف ، تحول الجزء الكبير من مالكي الاراضي الى رأسماليين · ومن جهة اخرى ، تحول الى عمال زراعيين ، عدد كبير من الفلاحين الذين كانوا يستأجرون الاراضي من كبار المالكين في الماضي ·

وكان التصريح للاقطاعيين حسب القانون الاول للاصلاح ببيع « الفائض » من اراضيهم الى الفلاحين ، سببا في نمو فئة البورجوازية الريفية الغنية · لقد انتقل الجزء الاكبر من الاراضي المباعة الى اغنياء القرية حيث كانوا هم الوحيدين القادرين على دفع ثمنها · وبناء على ذلك ، تدعمت ايضا هذه المجموعة من بورجوازية الريف ·

وارتفع ارتفاعا كبيرا دخول المشتغلين بالزراعة ــ من ٢٦ مليون جنيه مصري في عام ١٩٥٢ حتى ٥٢ مليون جنيه مصري في السنة

المالية ٦٤ـ١٩٦٥ (بالاسعار الثابتة) (١) وذهب جزء كبير من هذه الزيادة الى جيوب الاقطاعيين الذين قد تبرجزوا، والى اغنياء الفلاحين الذين ربحوا اكثر بسبب الزيادة المعينة في الانتاجية، وتقليل المصروفات الانتاجية ، نتيجة لتنظيم دفع مصروفات الخدمات ، بل ونتيجة ايضا لتشكيل الجمعيات الزراعية التعاونية ·

واصبحت مشكلة المدينة والقرية من اهم المشكلات التي تواجه البلاد · ان مكننة الزراعة وتوسيع التبادل السلعي ، والنهج الخاص بتحويل الجمعيات التعاونية الى منظمات انتاجية ، ورفع مستوى معيشة الفلاحين ــ كان هو اتجاه التقريب بين المدينة والقرية ، وتدعيم التحالف السياسي بين الفلاحين والعمال ، وخلق الجو الملائم للقضاء على الاقطاع ، وتحديد نمو العناصر الرأسمالية ·

وكانت العلاقات الاقتصادية بين المدينة والقرية ــ كما هو معلوم ــ تتصف بتبادل مزدوج للموارد ــ من القرية الى المدينة ومن المدينة للقرية · وهنا ، تبدو اهمية كبرى لمعرفة مصادر الحصول على الموارد المتجهة من القرية الى المدينة ، والمستخدمة عبر ميزانية الدولة ، لتنفيذ تصنيع البلاد ، وسد احتياجات اقتصادها الوطني · كما لا يقل اهمية عن ذلك ، تحديد اي الايدي المتجهة من المدينة الى القرية ، وصلت الى تلك الموارد بشدة ، في فترة ما بعد الثورة ·

(جدول رقم ١٥) ★

توزيع القروض في الزراعة (٪)

القطاع	١٩٦٥	١٩٦٦
القطاع العام	٦٢ر٥	٦٤ر٦
القطاع التعاوني	٢٩ر٨	٣٠ر٠
القطاع الخاص	٧ر٧	٥ر٤

(١) « الاخبار » ، ٨ ـ ٢ ـ ١٩٦٧ ·

★ المرجع : الطليعة ١٩٦٦ ـ العدد ٦ ·

توضح البيانات الواردة في الجدول ان سياسة مصر الاقراضية كانت موجهة الى منح اكبر قروض الى القطاع العام والقطاع التعاوني غير ان هذه البيانات العامة تعتبر غير كافية للحكم على احجام اقراض البورجوازية الزراعية من جانب الدولة · فلم ينحصر الامر في ان البورجوازية الريفية التي تدير اقتصادها على اراضي من ٢٠ الى ٥٠ فدانا لكل منها ، بقيت على حالها ، هي التي تتسلم اساسيا ، جزءا كبيرا من قيمة قروض الدولة للقطاع الخاص · فقد اوضحت الابحاث الميدانية، ان الكثير من القروض التي حصلت عليها الجمعيات التعاونية، وصلت في واقع الامر هي الاخرى الى ايدي بورجوازية الريف ·

وكان من الجلي ، ان بورجوازية الريف كانت مدينة للدولة اكثر من اي فئة غيرها · وقد وصلت الى ٦٠ مليون جنيه او ٧٥٪ من كافة الديون المستحقة السداد في عام ١٩٦٥ ، (١) قيمة الديون المطلوب سدادها من جانب بورجوازيي الريف الذين يملك كل منهم ما لايقل عن ٢٥ فدانا ، والذين يشكلون ٥١ر٢٪ من مجموع عدد الحاصلين على قروض بنك التسليف الزراعي التعاوني · وبناء على ذلك ، تكونت صورة متناقضة : ان الدولة بمراكمتها للموارد من خلال ميزانيتها ، تلك الموارد اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني ، قد منحت جزءا من هذه الموارد لتطوير العلاقات الرأسمالية في القرية · ونحن لا نعني بالطبع، انه كان ينبغي تصحيحا لهذا الوضع ، ان يحرم القطاع الخاص من الحصول على قروض في الزراعة ، بل انه كان من الضروري المطالبة باتخاذ اجراءات اكثر حسما لتسديد هذه القروض · وخلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٦٦ ، وبداية عام ١٩٦٧ ، اتخذت الحكومة بعض الاجراءات في هذا الشأن · وكان اغلبها اداريا ·

وقد ظهرت ايضا الامتيازات الكبرى الممنوحة لاغنياء الريف ، في كثير من الظروف الاضافية ، مثلا ··· اتاح نظام التأمين على الماشية، فرصة للحصول على ١٥٠ كجم من الاعلاف الجافة في الشهر · وكان يحصل على حق التأمين ، فقط، من كان يملك ما لا يقل عن خمسة رؤوس

---

(١) « الاهرام » ، ١ ـ ١ ـ ١٩٦٨ ·

من الماشية ، ولقد ارغم هذا النظام الفلاحين الفقراء على شراء العلف، ولكن من السوق السوداء بأسعار اعلى كثيرا · وتعرض نظام التأمين على الماشية ، لنقد لاذع من الصحافة ، وادانه الفلاحون علانية ، ولكن لم يجر تغييره ·

ولقد نجمت ظروف مماثلة في البذور المنتقاة · فكانت الدولة تبيعها الى التعاونيات ، وفقط ، الى الافراد الذين يملكون قطع ارض لا تقل عن ١٥ فدانا · وكان الجزء الفقير من الفلاحين يشترون البذور المنتقاة من السوق السوداء ، ومن اغنياء الريف ، بأسعار اعلى ·

ومن الطبيعي ان مشكلة القرية المصرية ، لم يكن بالوسع حلها بالانفصال عن مهمات النمو اللاحق للانتاج الزراعي · ولقد ظل البورجوازيون الريفيون والاقطاعيون هم الموردين الاساسيين للمنتجات السلعية ـ القطن والارز والقمح · وكان على الدولة ، ان تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار · وفي نفس الوقت كان الكثير من الاقتصاديين المصريين التقدميين وعلماء الاجتماع يؤكدون ـ والحق معهم ـ ضرورة اتخاذ اجراءات من جانب الدولة لتنظيم العمليات الاجتماعية بالقرية في سبيل تقييد نمو البورجوازية الريفية ·

هكذا تكونت الصورة العامة في زراعة مصر ، حصن الرأسمالية العتيد · وفي هذا المجال الاقتصادي المصري ، كان قد بدأ القطاع العام لتوه في اكتساب المواقع · اما الاقتصاد التعاوني ، فقد خطا قليلا بعد مرحلة التجارب · غير ان الرأسمالية في مصر ، كانت موجودة ، كما اكدنا ذلك سابقا ، في اعمال التشييد وفي التجارة الداخلية ·

ويعتبر تحليل هذين المجالين في الاقتصاد المصري الوطني ، هاما بلا ادنى ريب · ان ٧٠٪ من كل اعمال التشييد خلال الخطة الخمسية الاولى ، كانت قد تمت بواسطة القطاع الخاص · وخلصت قيادة مصر الى استنتاج مفاده انه في ظروف تنفيذ عمليات البناء الواسعة ، لايجب ان يتم تقييم محافظة مقاولي القطاع الخاص في اعمال البناء على اغلب مواقعهم ، على انها عامل ايجابي : وكانت النتيجة ، هي اتخاذ قرار تأميم ٨٠٪ من المؤسسات الخاصة في قطاع البناء حتى منتصف عام

١٩٦٩ ٠ وبعد تأميم التجارة الخارجية (كل الاستيراد والجزء الاكبر من التصدير) ، تركز في التجارة الداخلية ، النشاط الرئيسي لرأس المال التجاري الخاص في مصر ٠ وتنبغـي الاشارة هنـا الــى ان تسويق المنتجات الزراعية الاساسية (القطن ، الارز ، والبصل ، وغيرها مـن بضائع التصدير) عن طريق القطاع الحيوي الهـام ٠ وغير ان رأس المال الخاص كان له موقع السيادة في السوق الداخلية ، وكان هـذا سواء في تجارة الجملة ام تجارة التجزئة ٠ وفي نفس الوقت كـان من الواضح تماما ، ان الدولة في المرحلة الحاليـة من الثورة ، لم تكن مستعدة كي تأخذ على عاتقها كل المصروفات المادية والمغامرة بمساندة تجارة التجزئة ٠

وعند تحليل مواقع القطاع الخاص في التجارة الداخلية ، يمكن ان تبرز القضايا التالية :

١) عدم تجانس التجارة البورجوازيـة واستغلال البورجوازية الكبيرة لصغار تجار التجزئة ويجب ان يولى الاهتمام بهذا الجانب من القضية ، حيث ان للفارق الكبير في العدد في الثقل الاقتصادي ايضا ، بين مختلف مجموعات البورجوازية التجارية ، علاقـة مباشرة بوضع المدخل التكنيكي المناسب من جانب الدولة نحو مشكلة الرقابة على هذا المجال الهام من الاقتصاد الوطني ٠

٢) « نشاط الوسطاء » في التجارة الخاصة بين المنتجين ـ القطاع العام ، وبين المستهلك ـ وهو الجماهير الشعبية في المقام الاول ٠

٣) نشاط قطاع التجارة الخاصة فـي « الوساطة » بين مختلف فروع القطاع العام ٠ ان بورجوازية التجارة المصريةعبارة عن مجموعة كثيرة العدد للغاية ، وهي ذات وزن اقتصادي كبيـر ٠ ويمثل التجار ، اكثر ١٠٪ من السكان العاملين فـي مصر (اي ٧٥٠ الف) ٠ ويوجد تاجر واحد من بين كل ٢٧ شخصا في القاهرة ، ومـن بين ٢٨ شخصا في الاسكندرية (١) ٠

(١) «Annuaire Statistique», 1964.

ان البورجوازية التجارية في البلاد ، كانت تتكون من البورجوازية الكبرى التي تتضمن تجار الجملة وكبار تجار التجزئة ، والبورجوازيـة الصغيرة الممثلة في مئات الالاف من صغار تجار التجزئة ٠ وقـد وصل عدد تجار التجزئة الصغار حسب احصائيات مصلحة الضرائب ، عام ١٩٦٢ الى ٤٦٦ر٨ الف شخص ٠ ويوضح الجدول التالي عدم تجانس تجار التجزئة حسب الدخول التي يحصلون عليها :

الجدول رقم ١٦

دخول البورجوازية التجارية حسب المجموعات ★

المجموعات حسب احجام الدخول	العدد	٪
أقل من ٢٥٠ جنيه في السنة	٢٦٨ر٣١٢	٥٧ر٥
٢٥٠ جنيه في السنة فأعلى	١٥٩ر٨٥٩	٣٤ر٢
٥٠٠ جنيه في السنة فأعلى	٢٠ر٦٠٦	٤ر٤
١٠٠٠ جنيه في السنة فأعلى	١٨ر٠٦٦	٣ر٩
المجموع	٤٦٦ر٨٤٣	١٠٠

ويتضح من الجدول الوارد ، ان عدد الافراد الحاصلين على دخل بمستوى اقل من ٢٥٠ جنيه ، كان يشكل في اواسط الستينات ٥٧ر٧٪ من كل مجموع التجار ٠ اما عدد التجار الذين يزيد متوسط دخلهم عن ١٠٠٠ جنيه ، فكـان يشكل ١٨ الف شخص لا غيـر ، اي ٣ر٩٪ من مجموع عدد التجار ٠

ان جماعات متفرقة من بورجوازية التجارة ، كانت موجودة فـي تناحر دائم مع بعضها البعض ، وبعد تنفيذ تأميم بنوك التسليف ، انتقل الى سلطة البنوك التجارية حق اقراض التجارة الداخلية ٠ وقضى هذا الاجراء على النظام الذي كان معمولا به سابقـا ، وهو انفراد تجار الجملة باقراض تجار التجزئة ٠ ومع ذلك ، فلم يستطع هـذا القضـاء على استغلال الاوائل للاخرين ، بل حدث العكس من ذلك ، فاتخذ هـذا

★ المرجع : M.E.N. Economic Wecercey», 1965, vol. VI, N.Y. 3.

الاستغلال طابعا مكشوفا اكثر من ذي قبل ، واضطر تجار التجزئة الى ان يدفعوا لتجار الجملة نقدا بل ومقدما ايضا · لقد كان ما تم في الواقع ، هو اقراض تجار الجملة الكبار، الذين اغتنموا فرصة الحصول على ارباح طائلة ، حتى دون ان يستثمروا في ذلك رأسمالهم الخاص في « التجارة » ·

وقد اتضح التناقض بين تجار الجملة وتجار التجزئة ، منذ وقت بعيد ، وقد شهد عالم التجارة في القاهرة اكثر من مرة ، الصدامات الحادة بينهما اثناء انتخابات الغرفة التجارية · واغلقت ابواب الغرفة اكثر من مرة خلال اجتماعاتها في وجوه تجار الجملة (١) ·

ولم تكن التجارة البورجوازية كلها بالنسبة للقطاع العام هي التي تمثل المشكلة الكبرى ، بل كانت فئتها العليا فقط ـ تجار الجملة · فلقد استولوا على « الوساطة » بين مؤسسات القطاع العام ، وبين المشترين وتحدثت الصحافة عن الدورة السنوية البالغ حجمها ١٢٠ مليون جنيه مصري من المنسوجات، فذكرت ان منظمات تجارة الجملة التابعة للقطاع العام كانت تصرف سلعا قيمتها ٨٫٥ مليون جنيه مصري لا غير ، اي ٧٪ منها · أما باقي الدورة فقد تمت من خلال التجار ·

وقد حصلت البورجوازية التجارية على ارباح طائلة ايضا نتيجة العمليات غير المشروعة في السوق السوداء · فقد كان طن حديد التسليح الذي تبيعه الدولة بمبلغ ٣٥٠ جنيها ، يباع في السوق السوداء بمبلغ ٧٠٠ جنيه مصري ، والمسامير الصغيرة تبيعها الدولة بعشرة قروش للعلبة ، وكانت تباع في السوق السوداء بـ ١٠٠ قرش للعلبة· وتلاحظ صورة مماثلة في بعض السلع الاستهلاكية (٢) · فلقد كانت تتراكم في السوق السوداء تلك السلع التي يعاني الناس من نقصها المؤقت ، كي تباع بالاسعار التي تحددها السوق السوداء · وكان هذا،

---

(١) « الاهرام » في ١٨ ـ ٢ ـ ١٩٦٦ ·

(٢) « آخر ساعة » في ٢٧ ـ ١٠ ـ ١٩٦٥ ·

يؤدي الى صعوبات اقتصادية كبيرة في البلاد · فقد زادت تكلفة المنتجات وغلت المعيشة ·

ولم يقتصر رأس المال التجاري على استغلال الاستهلاك الشعبي، بل انه امتد الى مجال تصريف منتجات مؤسسات الدولة وتموينها ايضا فكان التجار من القطاع الخاص يشترون الخامات والسلع من احدى مؤسسات القطاع العام ويبيعونها الى مؤسسة اخرى من مؤسسات القطاع العام ، بأسعار اعلى ! وقد زاد حجم عمليات اعادة البيع هذه حسب المعطيات التقريبية في اواسط الستينات عن ٢٠٠ مليون جنيه مصري · فكان تجار القطاع الخاص ، مثلا ، يشترون على نطاق واسع من المحالج ، بذور القطن ويعيدون بيعها الى معاصر الزيوت التابعة للقطاع العام باسعار اعلى (١) · كما كانوا يشترون ايضا السلع المستوردة التي يحصلون عليها بأذونات الاستيراد الحكومية، ثم يعيدون بيعها بأسعار تزيد ٤ـ٥ مرات عن اسعار استيرادها · كما استمروا في الاتجار بالبضائع المهربة على اوسع نطاق ممكن· وقد كانت غزة قبل العدوان الاسرائيلي في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ، هي الميناء الرئيسي الذي يحصلون منه على هذه البضائع · وكان يصل الى هذا الميناء في المتوسط الشهري ٤٠٠ طن من السلع المستوردة المختلفة · اما في شهور الصيف ، فكانت هذه السلع تصل الى ١٤٠٠ طن (٢) ·

فما هي الطرق التي استخدمت لمحاربة ما كانت تقوم به البورجوازية التجارية في مصر ، من النشاط المعادي للمجتمع ؟

كانت قيادة البلاد ، تدرك انه من الضروري في تلك الظروف ، تطبيق مدخل تفاضلي صارم تجاه المجموعات المختلفة من البورجوازية التجارية · وكان تأميم كل التجارة الداخلية قد يؤدي الى نزع ملكية مجموعة كبيرة من صغار التجار ، وقد يضرب البورجوازية الصغيرة ، وقد يخلق ايضا المضاعفات امام نظام الحكم ·

---

(١) « الاهرام » ، ٢٧ ـ ٢ ـ ١٩٦٤ ·

(٢) « الطليعة » ، ١٩٦٦ ، رقم ٦ ·

اما فيما يتعلق بالبورجوازية التجارية الضخمة ، فقد اتفقت غالبية الاقتصاديين المصريين التقدميين وعلماء الاجتماع ، على انه من الضروري ان تأخذ الدولة على عاتقها تجارة الجملة · واشارت مجلة « الطليعة » انه حين تكسب الدولة هذا القطاع الحيوي الهام من الاقتصاد ، فسوف تتمكن من تنظيم عملية تراكم السلع ، والتحكم في اسعارها ، واستخدام الارباح الزائدة التي تعود الى جيوب القطاع الخاص (١) ·

وقد لوحظ ايضا ، المظهر السلبي المتصل بالصناعة في نشاط القطاع الخاص · هذا ، على الرغم من انه كان يشغل موقعا اكثر تواضعا اذا قورن بموقعه في الزراعة ، والتجارة الداخلية ، واعمال البناء ، وكان الحد من هذه المظاهر السلبية مستطاعا ، لو اقامت الدولة رقابة اكثر فعالية وحسما ، على تطور القطاع الخاص · ويبدو ان الامكانية والفرصة الوحيدة لمصر ، كانت تنحصر في هذا الاجراء · ذلك ، لان الاحتفاظ بالقطاع الخاص لمدة اطول كثيرا ، بما في ذلك الابقاء على نشاطه في مجال الصناعة ، قد املته اعتبارات اقتصادية وسياسية · وقد طرح بعض الاقتصاديين المصريين في عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ مسألة تأجير بعض مؤسسات القطاع العام الصناعية الصغيرة، الى رأس المال الخاص وذلك ، كي تستطيع الدولة ان تتخلص من المصاريف الزائدة ، وتركز جهودها على القطاعات الحاسمة في البناء الاقتصادي · ولقد اتخذت بعض التدابير في هذا الاتجاه في اواسط عام ١٩٦٨ ·

وكان واضحا تماما ، ان تردد القيادة المصرية في اقامة الرقابة على القطاع الخاص ـ وقد ظهرت بعض حالات تؤيد وجوده ـ كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمفاهيم النظرية الخاصة بطابع العلاقات الرأسمالية المتنامية في البلاد ، وكانت منتشرة انتشارا واسعا في مصر · ولقد وجدت هذه المفاهيم انعكاسا لها في ميثاق العمل الوطني ـ الوثيقة الاساسية التي حددت طريق تطور نظام عبد الناصر · ولم يكتف

(١) « الطليعة » ، ١٩٦٦ رقم ٦ ·

الميثاق بالحديث فقط عن الابقاء على القطاع الخاص في مرحلة التطور الى الاشتراكية ، وعن مشاركته في تنفيذ الخطة القومية العامة ، بل لقد ادخلت هذه الوثيقة مفهوم « الرأسمالية غير المستغلة » ، واستنتجت امكانية استخدامها في مرحلة البناء الاشتراكي · وأكد الميثاق على « الطابع غير المستغل للرأسمالية الوطنية » ، واشار الى ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في نطاق الرأسمالية الوطنية ، تفتقد طابعها الاستغلالي (بصفتها نمطا من الانماط الاقتصادية مع سيادة القطاع العام) ·

وقد ظهر في كثير من خطب جمال عبد الناصر في النصف الاول من عام ١٩٦٧ بعض الانعطاف عن هذا المفهوم الخاطىء حول « التطور المتناسق للرأسمالية الوطنية » غير ان الفكرة الرئيسية في الميثاق حول هذه المسألة لم تتعرض للنقد ·

النظام المصري .. وفك الارتباط
على الجبهة العمانية

كتب هذا المقال الرفيق « حازم »

عضو الجبهة الشعبية لتحرير عمان

خلال سنوات المد الثوري الناصري ، لم يكن بالامكان ان تنعزل الثورة المصرية عما يجري في الخليج العربي من تحركات وطنية ومن ارهاصات ثورية ومقاومة مسلحة وجماهيرية اجتاحت العديد منمناطق الخليج لمواجهة الاستعمار البريطاني وادواته الرجعية المحلية. واصبحت كل القوى الوطنية والتقدمية تنظر الى القاهرة كمعقل للنضال العربي ، قاعدة ارتكاز تستند عليها ، خلفية تحمي الفصائل المتقدمة في الخط الامامي . ولم يكن بمحض الصدفة ان تجد كل القوى المعادية للاستعمار البريطاني وعملائه في منطقة الخليج الدعم والتأييد والمساندة بكل الامكانات المادية والاعلامية والعسكرية من قبل الثورة المصرية . وكانت الاهتمامات المصرية تنبع بالدرجة الاساسية من مسؤولياتها العربية التحررية في مساندة هذه القوى والاخذ بيدها لتستطيع ان تواجه عدوا شرسا ، يتمتع بالامكانيات والخبرات والسياسات الملتوية والخبيثة ، ويستخدم تكتيكات متنوعة للالتفاف على حركة التحرر في الخليج العربي .

وليس من مجال هنا للحديث عن تفصيليات الدعم الذي قدمته القاهرة في مرحلة المد الثوري الناصري ، وايجابيات وسلبيات ذلك على

مجمل تطور الوضع الثوري في منطقة الخليج · حسبنا أن نسجل ان المسار العام كان مسارا معاديا للامبريالية والاستعمار والقوى الرجعية، مع تحركات الجماهير السياسية والمسلحة وقواها الوطنية ، واصبحت الناصرية شبحا يخيف قصور الامراء والسلاطين كما يخيف قصور المعتمدين البريطانيين ويكفي ان يزور أي مناضل القاهرة لتوجيه تهمة كبرى اليه يرمى من خلالها في السجن ·

في ٩ يونيو ١٩٦٥ قامت الثورة المسلحة في جنوب عمان (ظفار) معلنة رفضها للوجود البريطاني والحكم العشائري السلاطيني البغيض ، ووجدت هذه الثورة التأييد والمساندة من القاهرة وحصلت من الايام الاولى على المساعدات الاعلامية والسياسية والعسكرية ، واصبحت اذاعة صوت العرب المنبر الاول الذي يذيع بلاغات الجبهة وعملياتها العسكرية في ظفار،وشكل مكتبها فيالقاهرة مركزها الاعلامي المسموع، وكانت وفود الجبهة تنطلق منالقاهرة لتسمع صوت الشعب العمانيالى البلدان الصديقة ، ولم تكتف الدوائر المسؤولة بهذا الدعم ، بل أسهمت في تقريب وجهات النظر بين القوى الوطنية في منطقة الخليج العربي، وذللت العقبات أمام تقاربها ومن أجل توحيدها لتؤكد على ان العدو الاساسي امام القوى الوطنية هو الاستعمار البريطاني · وان الخلافات داخل الحركة الوطنية يمكن تذليلها وانه لابد من **جبهة كفاحية مسلحة** تضم كل القوى الوطنية في الخليج لمواجهة الاستعمار البريطاني واجباره علىالانسحاب · كان ذلك في ١٩٦٦ عندما اسهمت القاهرة في دعم لقاء القوى الوطنية وتشكيل جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية المحتل·

الموقف يتغير فجأة في عهد السادات

وتغير كل شيء بعد عام ١٩٧٠ ، فبدلا من الاحتفاظ بمكتب للثورة المعبرة عن الشعب العماني وطموحاته وبرامجه الوطنية والديمقراطية ، حل محله سفارة للسلطنة ، وبدلا عن الحديث عن الانجازات الكبيرة التي حققتها ثورة التاسع من يونيو وانتصاراتها العسكرية والسياسية والمصاعب الكثيرة التي تواجهها والدعم الذي يجب ان تلقاه من قبل كل الانظمة المعادية للاستعمار والرجعية ، تحولت صحف القاهرة الى

ملحقات لصحف مسقط · ووجد ما يستحي مرتزقة مسقط ان ينشروه في صحفهم الصفراء ، محبوبا مبجلا وبالاحرف الكبيرة في صحف القاهرة، بل خصصت ملاحق كاملة عن « الثورة » البيضاء التي قام بها قابوس والانجازات الكبيرة التي حققها والتي سيحققها في عهده الزاهر !! ولم تستح صحف القاهرة ان تقارن « الثورة » التي قادها **الكولونيل تيدي تورنيل** صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ليعلن تسليم الحكم لقابوس ، بالثورة العظيمة التي غيرت خارطة الوضع السياسي العربي منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ · وسحبت هذه الوضعية نفسها ليس فقط على كبريات الصحف القاهرية ، بل على الصحف المخصصة ايضا للمزارعين للحديث عن النهضة الزراعية التي تقودها الشركات الامريكية في عمان والتي اعطيت امتيازات واسعة في اخصب المناطق العمانية في الباطنة والمرستاق والجبل الأخضر ، وعلى الصحف المخصصة ايضا للعمال والشباب والمرأة المصرية للحديث عن المكاسب العظيمة التي حققتها الفئات الشعبية العمانية في عهد القابوس !! بطبيعة الحال دون الاشارة الى المصاعب « الصغيرة » التي يواجهها العمال في شركات النفط وحرمانهم من ابسط الحقوق النقابية ، ودون الحديث عن البطالة والاعتقالات وسط صفوف الشباب والمرأة وقطاعات الشعب العريضة ·

وبدلا من ان تفتح القاهرة ذراعيها للمناضلين ، اصبحت مرتعا لقابوس والطغمة الفاسدة من مسقط ، وبدأت العلاقات تتوثق اكثر بين النظامين الساداتي والقابوسي ـ البريطاني بعد ان فك الارتباط نهائيا بالقوى الوطنية الثورية في عمان والخليج ، وبعد ان اغلقت كافة مكاتب الحركات التحررية التي ظلت سنوات طويلة نافذة للواقع الحقيقي الذي يعيشه الشعب في امارات النفط وازدهرت العلاقات في جميع الميادين بعد ازدياد الثروة النفطية وعائداتها في مسقط ، ومع تزايد الاتجاه اليميني الرجعي الامريكي، بدأ التقارب ليتضح اكثر في الانفتاح المصري على الوضع الاستعماري في مسقط وعلى الغزاة الايرانيين الذين لم يجدوا الا الترحيب بخطواتهم وتحول اتجاه السياسة المصرية ١٨٠ درجة بوضوح لا لبس فيه رغم الطلاءات التي تحاول بعض الدوائر المرتبطة بالاستخبارات المصرية أن تتمسح بها ·

على الصعيد السياسي شكل الدعم المصري ، القوة الرافعة

الاساسية الذي ارتكزت عليه الدوائر الاستعمارية ـ القابوسية لانتشال مسقط من العزلة العربية التي كانت العقبة الاولى الواجب اجتيازها للخروج الى المحافل الدولية ·

فخلال عهد سعيد بن تيمور وقفت كل الدول العربية مع القوى العمانية المناهضة للاستعمار البريطاني حين مثلت الامامة ـ بقيادة غالب بن علي ، القيادة السياسية لهذه الحركة الوطنية حتى انبثقت ثورة التاسع من يونيو المجيدة لتطرح نموذجا اكثر تقدمية وجذرية من القيادة الامامية · ووقفت الدول العربية مع الحركة الوطنية العمانية من منطلق ان عمان دولة مستعمرة تحكمها السلطات البريطانية التي كبلت حكام مسقط بالمعاهدات الاسترقاقية وشنت الهجوم تلو الهجوم على الشعب العماني للسيطرة الكاملة على اراضيه والحاقها بسلطنة مسقط · واتخذت الجامعة العربية موقفا جماعيا في التصدي للغزو البريطاني واعتبرت القضية العمانية قضية تحرر وطني يجب مساندتها ودعمها بكل الامكانيات · وساهمت في دفع القضية الى اروقة الامم المتحدة ولجنة تصفية الاستعمار خلال الستينات ·

التوجه للقاهرة لرد الاعتبار لقابوس :

لم تجرؤ أية دولة عربية على الاعتراف بالوضع الاستعماري في مسقط طيلة عهد سعيد بن تيمور تحت تأثير القوى الثورية والحكومات الوطنية لقناعتها التامة بالسيطرة الاستعمارية التامة على عمان وكون الاسرة البوسعيدية مجرد العوبة في يد المعتمد البريطاني والضباط والمستشارين والوزراء البريطانيين · وظلت الوضعية على ما هي عليه بعد مجيء قابوس ، حتى بداية عام ١٩٧١ عندما ارسلت الدوائر البريطانية بعثة الصداقة « العمانية ـ العربية لزيارة الدول العربية ودعوتها للاعتراف بنظام قابوس البريطاني · وكان من الواضح للبريطانيين ان الحلقة المركزية التي يجب الامساك بها هي النظام المصري نظرا لما تتمتع به القاهرة من ثقل على الصعيد العربي، وما سيتركه اعترافها « بسلطنة الانجليز » من دعم كبير على الصعيد الداخلي ، وحينها طلعت علينا الصحف المصرية بأن المهمة المطلوبة من حكام مسقط هي انهاء خلافاتهم مع الامامة !! التي يعرف الجميع انها

اصبحت ـ بفعل الضغوط السعودية الواسعة عليها ـ اداة في يد السعودية ولا تتمتع بأي ثقل حقيقي على صعيد الثورة المسلحة المشتعلة في جنوب عمان · وتجاهلت الدوائر المصرية تماما الوجود الثوري المسلح في ظفار وكأن الجبهة الشعبية قد سوّت امورها تماما مع هذا الحكم العميل ، وان المطلوب لقاء بين «الثوار »القابوسيين والاماميين·

وهذه الخطوة تفسر بطبيعة الحال الثقل المتزايد الذي اخذت تلعبه السعودية في السياسة المصرية حيث ان الدعوة الى المصالحة مع الامام طالب تخفي وراءها ـ سعوديا ـ مطالب توسعية ومحاولات للحصول على امتيازات والحاق الحكم العميل المسقطي ، في الوقت الذي تلعب السياسة المصرية دور الوسيط بين السعودية ومسقط للحصول على رضاء الحكم الجديد !! واستطاعت القاهرة ان تذلل هذه العقبة وان تتصدر الدعوة لقبول سلطنة عمان في الجامعة العربية وان تجمد عمل اللجنة التي كلفتها الجامعة العربية عام ٧١ في احدى اجتماعاتها بدراسة الاوضاع في عمان والموقف الجماهيري من الانقلاب البريطاني، ورمت في سلة المهملات بالتقارير الوافية التي اوضحت حقيقة ما يجري في عمان· ودخلت السلطنة الى الجامعة على قطار مصري ـ سعودي·

السفير المصري ينصب من نفسه
داعية اعلام للنظام العماني

وبعد ذلك وجدت الدوائر الحاكمة المصرية ان مهمتها الاساسية في مسقط هي تدعيم النظام وتطعيمه بكل الخبرات والامكانيات لخلق جهاز دولة اداري · ووقعت اتفاقيات عديدة عام ٧٤،٧٣،٧٢ تحصل السلطنة بموجبها على الامور التالية :

١ ـ الخبراء القانونيين للسلك الدبلوماسي ، حيث انتقل الى مسقط عدد كبير من الدبلوماسيين المصريين الشديدي الصلة بجماعات الاخوان المسلمين والمعادين للافكار التقدمية والوطنية ·

٢ ـ الدعم الاعلامي بارسال العشرات من مرتزقة الصحافة والاذاعة المصريين الذين يطبلون لكل العهود،والذين انتشروا في صحف مسقط واذاعاتها لشن حملة اعلامية واسعة ضد الثورة المسلحة مع رفاقهم من رجال المخابرات الاردنية ·

ولقد شكل السفير المصري في مسقط نموذجا حقيقيا لما تطمح اليه الدوائر الحاكمة في مصر لتنمية علاقاتها مع مسقط والدوائر البريطانية والغزاة الايرانيين ·

فقد حرص باستمرار على القاء الكلمات الاذاعية مساء كل ثلاثاء في اذاعة صلالة يشيد فيها بالحكم القابوسي والانجازات التي حققها ! ويدعو الجماهير للالتفاف حول حاكمهم وطاعته، « لأن طاعة أولي الأمر واجب على الرعية » !

كما حرص باستمرار على تعميق علاقاته بالسفير الايراني وحضور كل الحفلات والمناسبات التي يقيمها الاخير الى درجة تثير الشبهات حول مسلكيته ·

ومن حرصه الفائق على النظام الاستعماري القابوسي ، فقد عمل باستمرار على تقديم النصائح للمواطنين عبر الصحف العمانية لاتباع قائدهم · ونتيجة لمواقفه فقد سمحت له الدوائر البريطانية المشرفة على الجيش المرتزق ان يلقي كلمة بمناسبة حفلة تخريج مجموعة من الجنود المرتزقة وتوزيع الاوسمة والميداليات عليهم نيابة عن السلطان !

ولم يبخل السفير ، ولم يخيب الظن به ، فقد بدأ كلمته على طريقة « الحكواتي » ·

« يروى ان بلدا يحكمه سلطان متجبر ، لم يحسن ادارة رعيته ، وكان له ابن وحيد ارسله الى الخارج للدراسة » وبعد ان يحكي القصة المعروفة ، يسأل الجنود « هل تعرفون من هو هذا القائد الذي انقذ رعيته ؟ انه السلطان قابوس !! أما الوالد فقد كان سعيد بن تيمور !!

وحتى لا يحصل السفير على عتاب من احد ، يضيف الى خطبته العصماء التي تذكرنا بمرتزقة العهد العباسي« اذا كان لسعيد بن تيمور من مفخرة ، فان مفخرته الكبرى انه انجب قابوس » !!

ولا يفوته ان يختتم خطبته الى الجنود قائلا :

« اطيعوا الله والرسول وأولي الامر منكم ··· واولي الامر في

مصر هو الرئيس محمد انور السادات ·· واولي الامر في عمان هو السلطان المعظم قابوس » !

هذه الخطوات التي يسير عليها السفير المصري في مسقط هي انعكاس للسياسية الرجعية التي تسير السلطات المصرية · وتدخل هذه السياسة في اطار استرضاء الشاه والحرص على « التفاهم الايراني ـ المصري » خاصة اذا عرفنا مقدار الغضب والانزعاج الشديد الذي تبديه حكومة الشاه من تدخل اي دولة عربية في شؤون منطقة الخليج ، حيث صرح شاه ايران مرارا بأنه يدعو كل الدول الى عدم التدخل في أمور الخليج السياسية وتركها للبلدان المطلة على الخليج لحل مشاكلها بالتعاون مع بعضها البعض، ولهذا فان الخطوات التي يقدم عليها النظام المصري تلقى التأييد المتزايد من قبل الدوائر الامبريالية وخاصة الامريكية ·

كانت الدوائر الامبريالية في الستينات تعتبر كل من يطأ الارض المصرية من العمانيين او من عرب الخليج ، مخربا يستحق عقوبة السجن ، وتلاحق المخابرات الصحف والكتب المصرية وتعتبر من يملكها خطرا على أمن الدولة··· واصبح الامر بعد سياسة الانفتاح الساداتية على العكس تماما ··· لقد اكتشف الامريكان ان بالامكان استثمار الرجعية المصرية تحت ستار واهم من القومية والعروبة والمساعدات العربية لتنفيذ كامل المخطط الامبريالي في سحق حركة الشعب العماني وتدعيم النظام العميل سياسيا واعلاميا وابقاء الوضع العسكري في يد المستشارين والخبراء البريطانيين وخدمهم الاردنيين ·

القوات العربية تحل محل القوات الايرانية

غير ان الاحداث والتحولات الاخيرة الحادة ، اعطت الامبرياليين مؤشرا آخر يقول بامكانية استخدام القوة العسكرية العربية لضرب الحركة الثورية المسلحة العمانية ولم تجد الدوائر الاستعمارية من يرحب بهذه الفكرة العدوانية ـ بعد الاردن ـ سوى النظام المصري ·

ولكي يعطي لهذه الفكرة العدوانية طابعها «القومي» المزيف يتزعم النظام المصريدعوة ارسال جيوش عربية الىظفار للحلول محل القوات

الايرانية ٠ وتقوم بنفس المهام التي يتولاها الجيش الايراني حتى الآن ، اي لضرب الثـورة المسلحة العمانية وتثبيت النظـام القابوسي ـ البريطاني !!

وخلال الاشهر الماضية لم يتردد النظام من ارسال « كيسنجر » الى العواصم العربية وطهران لاقناعها بصحة هـذه الفكرة وضرورة تطبيقها ٠ وقد لقيت هذه الدعوة الترحيب من الشاه الذي كان منذ فترة وجيزة يرفض ليس فقط التواجـد العسكري العربي ، بل التواجـد السياسي العربي في المنطقة ٠ ولم تجد رحلات **اشرف مروان** الا الخيبة والصدود من قبل القوى الثورية حيث ووجه باستفسارات كثيرة حول الدور الذي ستقوم به هذه القوات ، ومن هي الدول التي ستشترك فـي ارسال هذه القوات لسحق ثورة شعبية عادلة ٠

وطلعت علينا الصحف العربية لتشير بان هناك اقتراحـا بارسال قوات من السعودية والكويت والامـارات العربية ٠٠ **ومصر** لمساندة النظام القابوسي ضد ثوار ظفار !! وكأن العدو الاسرائيلي قد انسحب من الاراضي المصرية ٠٠ ولم تعد هناك مهمة وطنيـة يمكن ان يؤديهـا الجنود المصريون سوى اسناد نظام الخيانة في مسقط لتدعيم سيطـرة البريطانيين والايرانيين على اخواننا العمانيين ٠

وبعد هذه الاخبار نشرت صحف سلطنة مسقط مقابلة طويلـة مع السفير المصري حيث اشار فيها بوضـوح ان مصر لديهـا الاستعداد التام لارسال مستشارين عسكريين الى مسقط وان الواجب القومي(!!) يفرض عليها دعم الحكومة « الوطنية » لمواجهة الاخطار التي تحيط بها٠ وعندما سئل عن سبب القائه كلمة في حفلة تخريج الجنود في ٦/٢٣/ ١٩٧٤ اجاب ان ذلك تكريس وتعميق لمفهوم الوحدة العربية التي يرفـع لواءها الزعيمان السادات وقابوس !

تقييم نقدي للطريق اللارأسمالي والدولة الوطنية الديمقراطية في افريقيا

جو سلوفو

ترجمنا هذه الدراسة عن مجلة «الماركسية اليوم» التي يصدرها الحزب الشيوعي البريطاني ٠ وهي دراسة نقديـة لبعض المفاهيم المتداولة عن الطريق اللارأسمالي والدولة الوطنية الديمقراطية، تعبر عن وجهة نظر الكاتب ٠ قد نختلف مع بعض ما جاء فيها او نتفق مع البعض الاخر ٠ لكن ، مما لا شك فيه ان القضايا التي يثيرهـا من الناحية النظرية والتاريخية والواقعية تستحق التأمـل والدراسة المتانية والتقييم غير المتحيز ، خاصة وهي تتعلـق بمشكلات تمس المناهج الفكرية والنضالية والممارسات العملية للقوى الثورية فـي البلدان النامية حديثة الاستقلال ٠

وكاتب المقـال جو سلوفو هو عضو اللجنـة المركزية للحزب الشيوعي بجنوب افريقيا ومسؤول التثقيف ٠

ربما لا يوجد ـ بالنسبة لافريقيا ـ مجال لدراسة ماركسيـة اكثر حاجة للايضاح والتحليل النظري من المجال الذي يحيط باختيار طريق

للتنمية . وبطبيعة الحال فانه لا حاجة بالماركسيين لان يتم اقناعهم بان نظاما اشتراكيا في افريقيا .. كما في أي مكان آخر ، هو الهدف الوحيد العادل والمعقول ، وبهذا المعنى الواسع تمثل كلمة « اختيار » قدرا ضئيلا من الصعوبة . ولكن يتعين بحث التكتيكات المباشرة ، فان (المسائل المتداخلة ككل) تتزاحم معا .

فهل القاعدة الاقتصادية الاجتماعية القائمة تجعل فكرة قيام نظام اشتراكي في المنظور الثوري فكرة عملية ؟ اذا كان التبلور الطبقي للمتناقضين التاريخيين في الصراع من اجل الاشتراكية ، وهما البورجوازية والبروليتاريا لا يزال في مرحلة التشكيل ، بالمقارنة بالغرب الرأسمالي الصناعي ، فاي قوة اجتماعية او مجموعة من القوى الاجتماعية ستمهد الطريق لتقدم جذري نحو نظام أعلى ؟ ما هو الدور الخاص وطابع الدولة في موقف لا يزال فيه التبلور الطبقي في بدايته ، ومن الصعب فيه الاشارة الى طبقة واحدة على درجة من القوة والتماسك تكفي لتصهر المجتمع على شاكلتها ؟ الى حد يسهل العامل الخارجي (النظامين الاشتراكي والرأسمالي من العالم) في جانب ، ويعرقل في جانب آخر التوصل الى طريق أقصر من التشكيلات السائدة السابقة على الراسمالية في افريقيا الى الاشتراكية ؟ هل من المنطقي القول في وقت واحد بان الظروف الموضوعية لقفزة فورية نحو نظام اشتراكي غائبة .ومع ذلك فان من الممكن لجميع البلدان ان تتخطى الراسمالية ؟ واذا كان الامر كذلك فما هي طبيعة ودور الصراع الطبقي خلال مثل هذه الفترات الانتقالية ، وخاصة أي دور مستقل يتعين ان تلعبه الطبقة العاملة الناشئة في المراحل المختلفة من هذه الفترات ؟

ان توضيح التكتيكات نحو اقامة نظام اشتراكي في منطقة معينة هي اختصاص الماركسيين اهل البلد ، العاملين في موقعهم السياسي والاقتصادي المحدد . ومع ذلك فهناك عدد من المسلمات الاساسية والمتداخلة التي لها صلة عامة بهذا . وهذه هي المسلمات بمعناها الواسع : ان بنيان الاشتراكية يفترض وجود قاعدة صناعية حديثة متقدمة نسبيا ، انه لا بد من الفوز بشكل جديد للدولة يؤمن السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج ، ان هذه الدولة لا يمكن الفوز بها الا من خلال صراع ضد القوى الخارجية والداخلية التي تدفعها مصالحها

الاقتصادية والاجتماعية لان تقاوم التحول،ان مثل هذا الصراع لا يمكن ان تقوده بنجاح الا طليعة سياسية ثورية تهديها الاشتراكية العلمية ، وانه لايمكن تحقيق واحد من هذه الاهداف دون التغلب على الاعتماد على الاقتصاد الرأسمالي .

وعلى الرغم من انه نادرا ما ينازع احد في هذه الفروض ، فان كثيرا من الصياغة في مناقشة مفهوم الطريق اللارأسمالي يميل نحو التقليل من اهمية واحد او آخر من بينها ، ويكشف عن تعارض داخلي مع النظرية الماركسية عن تخطي الرأسمالية الا تتخذ المناقشة فيها مقدمة لها .

فالكل متفق على ان البنيان الاقتصادي الاجتماعي في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة في البلدان النامية في افريقيا بنيان هجين . فالى جانب عناصر المراحل الاولى من الراسمالية توجد انماط انتاج وعلاقات اجتماعية سابقة على الراسمالية . واغلبية الشعب تعمل في اطار مجال التشكيلات السابقة على الراسمالية ، ولكن اقتصاد المستعمرة ككل كان بدرجة تزيد او تنقص في خدمة الحاجات الامبريالية حتى انه ـ بمعنى ما ـ كانت للقطاعات السابقة على الراسمالية علاقة بالاسواق الراسمالية المحلية او العالمية التي استمرت في فترة ما بعد الاستقلال . ويقول انجلز :

« ان الثورة التي تجاهد الاشتراكية الحديثة من اجل انجازها هي ـ باختصار ـ انتصار البروليتاريا على البورجوازية ، واقامة تنظيم جديد للمجتمع بواسطة تدمير كل الفوارق الطبقية . وهذا لا يتطلب فحسب بروليتاريا تنفذ هذه الثورة ، وانما يتطلب ايضا بورجوازية تكون قد تطورت في ايديها القوى الانتاجية في المجتمع الى حد يسمح بالتدمير النهائي للفوارق الطبقية ... فقط عند مستوى معين من تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، بل حتى مستوى عال جدا بالنسبة لظروفنا الحديثة . يصبح من الممكن رفع الانتاج الى مثل هذا الحد الذي يصبح عنده الغاء الفوارق الطبقية تقدما حقيقيا ، وان يدوم دون ان يؤدي الى جمود او حتى تدهور في نمط الانتاج الاجتماعي » .
(ف انجلز ، « حولا العلاقات الاجتماعية في روسيا » ، المجلد

الثاني من الاعمال المختارة لماركس وانجلز (في ٣ مجلدات) ص٣٨٧)٠

ان التشكيلات الاجتماعية نادرا ما تظهر في شكلها النقي ٠ويحدد استخدام انجلز لعبارة « وهي مستوى عال جدا بالنسبة للظروف الحديثة » صعوبة التحديد الكمي للمستوى النوعي من التطور الذي يجعل مجتمعنا « ناضجا » يتقدم نحو نظام أعلى ٠ ولكن على قدر ما قد يكون وصفي للبلدان النامية في افريقيا وصفا تقريبيا ، فانه يمكننا ان نستنتج ان العوامل الداخلية بوجه عام لا تتطابق مع المتطلبات الكلاسيكية لتقدم نحو الاشتراكية على النحو الذي كان في ذهن مؤسس الماركسية ٠ ومن ثم فان مسألة وجود منظور اشتراكي مبكر نسبيا لافريقيا تتضمن بحث مفهوم تخطي الراسمالية في النظرية الماركسية ٠ وهذا امر يتلاءم مع تلك المواقف التي قد توجد فيها علاقات الانتاج الراسمالية جنبا الى جنب مع اشكال سابقة على الراسمالية والتي لا يكون فيها النمط الراسمالي للانتاج ـ مع ذلك ـ هو النمط السائد ، ولا يكون تطور القوى الانتاجية ـ ومعها القوى الاجتماعية ـ قد بلغ بعد المستوى الذي اشار اليه انجلز ٠ ان حقيقة انه حتى القطاعات السابقة على الراسمالية قد تكون لها صلة باقتصاد السوق لا تؤدي ـ في ذاتها ـ الى النتيجة القائلة بان نمط الانتاج الراسمالي سائد فعلا ٠

ماركس وانجلز حول تخطي الراسمالية

كرس ماركس وانجلز ابحاثهما بصفة رئيسية لمنشأ الراسمالية في اوروبا الغربية وبرهنا على « الاتجاهات العنيدة للملكية الراسمالية لتحول نفسها الى ملكية اجتماعية لان الرأسمالية نفسها قد خلقت عناصر نظام اقتصادي جديد بانها اعطت الحافز الاعظم دفعة واحدة الى القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي وللتطور المتكامل منتج فرد »

(رسالة من ماركس الى اوتيخستيفيني في نوفمبر ١٨٧٧ ـ المراسلات المختارة لماركس وانجلز ـ ص ٣١٢) ٠

ولقد كان ماركس حريصا على ان يوضح ان هذه القضية لا تعني

انه يقدر على كل الامم حتما ان تعاني« القوانين القاسية » للراسمالية، او انه يقدم « نظرية فلسفية تاريخية في الطريق العام الذي قدر على كل شعب ان يقتضيه مهما كانت الظروف التاريخية التي يجد نفسه فيها »٠ (المصدر السابق ، ص٣١٣) ٠ ففي اية ظروف تاريخية يستطيع الناس ان ينتقلوا من مجتمعات سابقة على الراسمالية في معظمها الى اشتراكية ؟ لقد قدم الكتاب الماركسيون التقليديون عددا من التكهنات النظرية ، وشهد القرن العشرون امثلة قليلة على اناس يعيشون في ظل اشكال ابوية سابقة على الراسمالية قد ادمجوا في بنيان اشتراكي ٠

ولقد تناول ماركس وانجلز على السواء هذه المسألة بين حين وآخر ، حينما طلبت نصيحتهما حركة الشعبيين (النارودنيك) المبتدئة في روسيا القيصرية ٠ وكان الشعبيون معنيين بما اذا كانت بقايا الملكية الفلاحية المشاعية تصلح نقطة بداية لحركة شعبية تقفز فوق الفترة الراسمالية برمتها وتحول الشيوعية الفلاحية الروسية مباشرة الى نظام اشتراكي حديث يملك مشاعيا كل وسائل الانتاج وثرية المنجزات التقنية للحقبة الراسمالية ٠ وقد تساءل ماركس ، هل تستطيع روسيا « ٠٠٠ دون ان تكابد عذابات النظام (الرأسمالي) ان تؤمن كل ثماره ، بينما تطور مواهبها التاريخية الخاصة ؟ » (انجلز ناقلا عن ماركس في « اضافة الى العمل بشأن العلاقات الاجتماعية في روسيا ، الاعمال المختارة ماركس وانجلز ٠ المجلد الثاني ، ص٤٠١) ٠

(واشار ماركس وانجلز الى انه من المتصور نظريا ان الكومون الروسي ـ اذا لم يكن تقدم الرأسمالية قد زاد من تدميره ـ يستطيع ان ينتقل من قاعدته المشاعية (اقتصاديا مرحلة الملكية البورجوازية ذات النطاق الصغير) الى شكل اشتراكي اعلى ٠ وقال انجلز « ولكن هذا لا يمكن ان يحدث الا اذا قامت بنجاح في اوروبا الغربية ـ قبل الانهيار الكامل للملكية المشاعية ـ ثورة بروليتارية ، تخلق للفلاحين الروس الشروط المسبقة اللازمة لمثل هذا التحول » ٠ (المصدر السابق ، ص٣٩٥ ٠ انظر ايضا مقتطف من المقدمة للطبعة الروسية الجديدة للبيان الشيوعي في الاعمال المختارة لماركس وانجلز، المجلد الثاني ، ص ٤٠٤) ٠

وهذا ما لم يحدث · فان الثورة البروليتارية المتوقعة في الغرب لم تقع ، وفي الوقت نفسه فان تحلل الكومون قد تزايد بدرجة كبيرة ، وغطت الاحداث على عدم اليقين الذي تميزت به تأملات ماركس الاولى في هذه المسألة ، وبعد وفاته نهى انجلز الحركة الشعبية – بصورة اكثر حزما – عن التفكير في هذه المسألة · وقال ان روسيا لا تستطيع ان تتخطى الراسمالية التي كانت « شرا تاريخيا لا بد منه ادى مع ذلك الى تقدم تاريخي معوض » · وعن الكومون الفلاحي قال انجلز « ان هذه المؤسسة محكوم عليها بالفناء » · (انجلز الى ن· ف· دانيلسون، في ١٧ اكتوبر ١٨٩٣ ، المراسلات المختارة لماركس وانجلز ، ص٤٦٤ – ٤٦٥) ·

اسهام لينين

لم تعان كتابات لينين الاولى من أي غموض حول هذه المسألة · فقد حمل بكل حيوية على « اوهام الشعبيين ولغوهم الفوضوي » الذي يزعم ان « روسيا – مثلا – تستطيع ان تتخطى التطور الراسمالي وان تهرب من الراسمالية او تفلت منها بطريقة او بأخرى غير طريقة الصراع الطبقي على اساس هذه الراسمالية نفسها وفي اطارها » · ووضع الفروض الاوسع كثيرا القائلة « الماركسية تعلمنا انه في مرحلة معينة من تطور مجتمع ما قائم على الانتاج السلعي وله صلات تجارية مع الامم الرأسمالية المتمدنة لا بد حتى ان يتخذ طريق الرأسمالية » وان « الطبقة العاملة في روسيا لا تعاني كثيرا من الراسمالية وانما من التطور غير الكافي للراسمالية » (اسلوبا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية – الاعمال الكاملة – المجلد ٩ – ص٤٩) ·

وفي مقال«الديمقراطية والشعبية في الصين»امتدح لينين الاخلاص والحماس الديمقراطي الذي كان واضحا من « كل جملة في برنامج سون يات سين » ومع ذلك فانه وصفه بانه « رجعي اشتراكي بورجوازي صغير » · ذلك لانه – شأنه شأن الشعبيين الروس – كان يعتقد بامكانية « تفادي الراسمالية في الصين ، وان الثورة الاجتماعية هناك ستكون اسهل بفضل تخلف ذلك البلد » · واشار لينين الى تعارض احلام سون يات سين الاشتراكية مع خطته لاصلاحات زراعية جذرية (تأميم الارض

وتفتيت الضياع الاقطاعية) ، وهي خطة لم تكن فحسب ممكنة في ظل الرأسمالية بل انها « تمثل الرأسمالية الاكمل والاقبل والانقى والاكثر تماسكا » · (الاعمال الكاملة · المجلد ١٨ ، ص ٦– ١٦٧) ·

وكان لينين حريصا – حتى فيما يتعلق بدولة العمال السوفياتية الفتية – على ان يؤكد ان اصطلاح الجمهورية السوفياتية الاشتراكية يتضمن تصميم الحكومة السوفياتية على تحقيق الانتقال الى الاشتراكية وليس ان النظام القائم نظام اشتراكي » · لقد تطلب الانتقال نحو بناء الاشتراكية في روسيا السوفياتية ككل اشكالا انتقالية ومتوسطة لانها كانت بلدا امتزجت فيه انواع مختلفة من التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، بما فيها التشكيلات السابقة على الراسمالية التي كانت سائدة ، مع الانتاج السلعي الصغير · وقد وصف لينين روسيا – قبل ٦ سنوات فقط من ثورة اكتوبر – بانها « واحدة من اكثر البلدان الآسيوية ظلمة وانتماء للعصور الوسطى وتخلفا بدرجة مخجلة » · (الاعمال الكاملة · المجلد ١٨ ، ص ١٦٤) · لقد كان من الضروري – لوضع الاساس المادي لنظام اشتراكي – حتى في اطار دكتاتورية البروليتاريا السياسية – استخدام عناصر الرأسمالية (بل حتى حفز نموها المحكوم) وتوجيهها في قنوات راسمالية الدولة كمنهج لزيادة القوى الانتاجية في السيطرة السياسية لحكم عمالي· (الاعمال المختارة (في مجلدين) المجلد الثاني ، موسكو ١٩٤٧ – ص ٧٠٢ ، ٧١٣ ، ٧١٨) ·

ومن المهم ان نلاحظ انه في سياق روسيا ما بعد اكتوبر فان مفهوم تخطي الراسمالية كمرحلة تاريخية (مع استخدام بعض اشكالها الاقتصادية لوضع اساس للاشتراكية) لم يكن متصورا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية دون دكتاتورية الطبقة العاملة · ففي غيابها ، فان الاصلاح الزراعي (الذي لا يصل الى حد الجماعية الاشتراكية التي هي النتيجة النهائية ونادرا ما تكون بداية العملية) وتشجيع اشكال راسمالية الدولة سوف يولدان بغير شك الراسمالية اقتصاديا وسياسيا · ولهذه النقطة اثر حيوي على ما اصبح يوصف بالدولة الوطنية الديمقراطية في افريقيا ، وطبيعة الصراع الطبقي هناك ، وهو ما سأعود اليه ·

وفيما يتعلق بتلك المناطق من روسيا ما بعد اكتوبر التي كانت تخضع **بالكامل** لاشكال ابوية سابقة على الرأسمالية (مثل بشكيريا واوزبكستان ٠ الخ) اجد انفسي على اتفاق مطلق مع اسكندروف الذي ينتقد « المحاولات العرضية » من جانب المحللين لتطبيق هذه الخبرة على البلدان المتحررة في آسيا وافريقيا ٠ (العالم الثالث ٠ دار التقدم ٠ موسكو ١٩٧٠ ـ ص ١٨٥) ٠

مناقشات الكومنترن

تمت اول محاولة منهجية لوضع بعض المبادىء النظرية الادبية حول المسألة فيما يتعلق بالعالم الاستعماري في المؤتمر الثاني للكومنترن عام ١٩٢٠ ٠ فقد جرت مناقشة حية في اللجنة الخاصة بالمسألة القومية والاستعمارية حول ما اذا كان يتعين على الاممية الشيوعية والاحزاب الشيوعية ان تؤيد ـ والى أي مدى ـ الحركات الوطنية الواسعة في العالم المستعمر ٠ وكان الطرفان المتعارضان في المناقشة هما لينين ـ الذي وضع البحث الرئيسي والزعيم الشيوعي الهندي م٠ن٠ روي ٠ فقد اقام روي ـ في بحث اضافي ـ تعارضا بين حركة العمال والفلاحين وحركات التحرر الوطني ، ودعا الى رفض دعوى لينين بأن على الاحزاب الشيوعية ان تساعد حركات التحرر الوطني في البلدان الشرقية وان تعمل معها ٠ (لخصت المجادلات حول هذه المسألة في المؤتمر الثاني للكومنترن على يد ج٠ اوهيكاري في « متنوعات ماركسية » ، العدد الاول ١٩٧٠ ـ دار النشر الشعبية بومباي ، الهند) ٠

وقد ذهب روي ـ فيما يتعلق بالهند ـ الى ان « الجماهير ليست مزودة بالروح القومية » وان الحركة الثورية ليس بينها وبين حركة التحرر الوطني شيء مشترك ٠ وفي النهاية فان وجهة نظر لينين هي التي سادت رغم انه وافق على تعديل مسودة بحثه باستبدال اصطلاح « الثورية الوطنية » باصطلاح « الديمقراطية البورجوازية » لوصف تلك الحركات الوطنية التي يدعم التحالف معها قضية العمال ، وذلك لانه تأثر بالمناقشة التي دارت حول عدم جدارة القوى الاجتماعية التي تقود معظم حركات التحرر الوطني بالثقة وتقاربها المتزايد مع بورجوازية البلدان المستغلة (بكسر الغين) :

« ان اهمية هذا التغيير هي اننا كشيوعيين ينبغي ان نؤيد ـ وسوف نؤيد فعلا ـ حركات التحرر البورجوازية في المستعمرات ، فقط عندما تكون ثورية اصيلة ، وحينما لا يعرقل مؤيدوها عملنا في تربية وتنظيم الفلاحين والجماهير المستغلة بروح ثورية » ٠ (لينين : تقرير لجنة المسألة القومية والاستعمارية ، الاعمال الكاملة ـ المجلد ٣١ ـ ص ٢٤٢) ٠

وهكذا فانه أيا كانت التحالفات التي تخلق فانه سيكون واجب الاممية الشيوعية « تحت جميع الظروف ان تصون استقلال الحركة البروليتارية **حتى ولو كانت في اكثر اشكالها جنينية** » (لينين : مسودة بحث في المسألتين الوطنية والاستعمارية الاعمال الكاملة ـ المجلد ٣١ـ ص ١٥٠) ٠

ولقد اجتمع الكومنترن في وقت كان من المتوقع فيه حدوث اكتساح ثوري عمالي ناجح يمتد الى معظم البلدان المتقدمة في اوروبا الغربية ٠ والحقيقة انه جرى التعبير عن الشك فيما اذا كانت سلطة العمال في روسيا ـ دون حدوث مثل هذا الانتشار ـ تستطيع ان تعيش طويلا ٠ وقد استبعد بحث لينين الرئيسي ـ من هذا المنظور ـ احتمال حدوث تحول فوري نسبيا في البلدان المستعمرة ٠ فان مثل هذه البلدان يمكن ان تبزغ من المرحلة الحالية لتطورها حينما تكون البروليتاريا المظفرة في الجمهوريات السوفياتية في وضع يمكنها من ان تقدم تاييدها وان تمد يد المساعدة « للجماهير العاملة » ٠ وفي الوقت نفسه فانه كان من واجب الاحزاب الشيوعية والعناصر المستعدة لتكوين احزاب شيوعية « ان تمارس الدعاية في كل مكان في صالح السوفييتات الفلاحية سوفييتات الشعب العامل ، بما في ذلك البلدان المتخلفة والمستعمرة ٠ وينبغي ـ حيثما تسمح الظروف ـ ان تقوم فورا بمجادلات لاقامة سوفييتات للشعب العامل » ٠ لينين : التقرير السابق ٠ ص٢٤٣) ٠ وانتقل البحث بعد ذلك الى مسألة ما اذا كانت البلدان المتخلفة والمستعمرة يمكن ان تتخطى الرأسمالية ٠

« لقد وضعت المسألة على النحو التالي : هل نعتبر من السليم التأكيد بأن المرحلة الرأسمالية من التطور الاقتصادي حتمية للامم

المتخلفة التي هي الان على الطريق الى التحرر والتي نرى بينها قدرا معينا من التقدم منذ الحرب ؟ وقد أجبنا بالنفي ٠ فاذا مارست البروليتاريا الثورية المظفرة دعاية منظمة بينها ، وتقدمت الحكومات السوفياتية لمساعدتها بكل ما في متناولها من وسائل ، ففي هذه الحالة يكون من الخطأ الزعم بأنه من المحتم ان تمر الشعوب المتخلفة بالمرحلة الرأسمالية من التطور ٠ ليس علينا فقط ان نخلق فصائل مقاتلين وتنظيمات حزبية مستقلة في المستعمرات والبلدان المتخلفة ، ولا ان نشرع فورا في شن حملات الدعاية لتنظيم سوفييتات الفلاحين وان نجاهد من اجل تكييفها مع ظروف ما قبل الرأسمالية ، بل ان على الاممية الشيوعية ان تتقدم – على الاسس النظرية الملائمة – نحو القضية القائلة بأن بامكان البلدان المتخلفة – بمساعدة البروليتاريا في البلدان المتقدمة – ان تمضي الى النظام السوفياتي ، ومن خلال مراحل معينة من التطور الى الشيوعية دون ان يكون عليها ان تمر عبر المرحلة الرأسمالية » ٠ (المصدر السابق – ص ٢٤٤) ٠

هذا التقدير – الذي ينبغي ان نؤكد انه لا يزال يحتاج الى«اساس نظري ملائم» – يتعارض مع تنديد لينين القاطع المذكور سابقا بالشعبيين الروس والصينيين الذين طرحوا هذه الامكانية في صورة مختلفة وفي سياق تاريخي مختلف تماما ٠ ان هذا التقدير يردد جزئيا تعليقات ماركس وانجلز المبدئية القائلة بأنه فيما يتعلق بوجود اي امكانيةلتخطي الرأسمالية في روسيا القرن التاسع عشر فانه سيتوقف كلية علىنجاح ثورة بروليتارية في الغرب ٠ ولكن لينين اضاف بعدا جديدا : خلق سوفييتات كأجهزة للسلطة كيفت تكييفا مناسبا مع ظروف النظام الاجتماعي السابق على الرأسمالية ٠ وهكذا فانه لم تكن بقايا النظام المشاعي السابق على الرأسمالية (كما ورد في المناقشات السابقة) هي التي توفر واحدا من الاسس لتفادي الرأسمالية ، وانما نجاح وقوة السلطة البروليتارية دوليا وظهور اجهزة على النمط السوفياتي متكيفة بصورة ملائمة في المناطق المتخلفة ٠ وفي الحقيقة فان أيا من هذه الشروط لم ينضج ٠

وفي المؤتمر السادس للكومنترن في عام ١٩٢٨ استخدم لاول مرة اصطلاح « الطريق اللارأسمالي » ، وكان ذلك في المناقشة العامة ،

وقد لفت أو٠ و٠ كيوسينين الانتباه الى حقيقة انه « لم تكن هناك فرصة للقيام بدراسة على درجة كافية من الجدية للمسألة » من اجل انجاز المهمة النظرية البالغة الاهمية التي حددها لينين بنفسه ، وهي مهمة « وضع التأصيل النظري لامكانية التطور اللارأسمالي في البلدان المتخلفة » ٠ (محاضر المؤتمر السادس للكومنترن ، العدد الرابع – موسكو ١٩٢٩ – ص ٦) ٠

وقد اختلفت الاراء في المؤتمر ، رغم انه يبدو انه كان هناك تأييد واسع للمتحدثين الذين ذهبوا الى ان « الطريق » لا يزال ممكنا فقط حيث لا تكون هناك بورجوازية محلية او حكم بورجوازي محلي ، وانه مستبعد بالتأكيد بالنسبة لبلدان مثل الهند والصين التي كانت تمر بالمرحلة البورجوازية الديمقراطية من ثورتها ٠

اشار الى المناقشة باختصار اسكندروف في « العالم الثالث » (ص٦ – ١٧٧) ٠ وذلك بقسم من البحث الرئيسي للمؤتمر السادس للكومنترن ، الذي تناول موضوع المستعمرات ، رجع في الحقيقة الى دعوى روي على ١٩٢٠ بأن المسألة في كل المستعمرات تقريبا هي « طبقة ضد طبقة » ، وان واحدة من المهام الرئيسية للاحزاب الشيوعية المنشأة حديثا ان تكشف الدور الرجعي للبورجوازية الوطنية و« الطابع الاصلاحي الوطني » للحركات القومية ٠ (موهيت سين ، متنوعات ماركسية ، المصدر المذكور سابقا ، انظر ايضا بالم دات ، الاممية ١٩٦٤ ٠ لندر ص ٢٠٩) ٠

ملخص التناول فيما قبل ١٩٦٠

كان التأصيل النظري الذي اعتبره لينين ضروريا قبل ٤٠ عاما لا يزال مفتقدا ، وكان لا يزال هذا المجال من النظرية الماركسية في حالة تخلف ٠ ويبدو عدد من القضايا (على الاقل من وجهة نظري) سمة مشتركة في المحاولات السابقة لتوضيح المشكلة ومن المفيد فيهذه المرحلة ان نلخصها ٠

١ – بوجه عام فان الظروف المادية التي تجعل التحول الاشتراكي ممكنا ، والنمو المرتبط بذلك للقوى الاجتماعية القادرة على قيادة

الصراع من اجل مجتمع جديد وتوجيهه على خطوط اشتراكية ، لا تظهر ولا تخلق الا في ظل الرأسمالية ٠

٢ ـ في غياب مثل هذه القاعدة الاجتماعية والمادية فان احتمال تخطي الرأسمالية والتقدم نحو الاشتراكية يرتبط حيويا بمزيج من العوامل الداخلية والخارجية الخاصة ٠ وفي المواقف المحددة في الماضي فقد اصبح من الممكن طرح الامكانية النظرية لان يتخطى بلد او مجموعة من البلدان الرأسمالية في ظروف :

أ ـ حيث ـ في بلد دون قاعدة صناعية رأسمالية متقدمة ، ولا تزال الاشكال المشاعية للانتاج فيها كما هي ـ يمكن لانطلاقة ثورية ان تسهل الانتقال من اشكال قديمة من المشاعية الى الجماعية الاشتراكية٠ وربما كان هذا هو الوضع عند نقطة معينة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في روسيا القيصرية ٠ ولكن هذه الامكانية كانت على أي حال قد اصبحت متوقفة توقفا كليا على استيلاء ناجح للعمال على السلطة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وهو ما يخلق الشروط المسبقة المادية والسياسية لمثل هذا التقدم ٠

ب ـ حيث ـ كما في اوائل العشرينات ـ كان انهيار الرأسمالية في كل او معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة يعتبر وشيكا ٠ وفي مثل هذه الحالة ، في العالم الذي يسيطر عليه الاستعمار والذي يناضل ضد الامبريالية ، فان خلق اجهزة سلطة الفلاحين والعمال ـ أي السوفييتات المتكيفة على نحو ملائم مع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية السابقة على الرأسمالية ـ يمكن بالمساعدة الضخمة المادية والسياسية من البروليتاريا المظفرة في البلدان المتقدمة ، يوفر الاساس لانتقال نحو الاشتراكية ٠ وقد كان متضمنا في هذا الافتراض ان الانتصار الساحق للاشتراكية العالمية سوف يؤدي الى اضعاف الامبريالية الى حد ان المقاومة الخارجية لاتجاه اشتراكي فوري لن تكون عقبة لا يمكن تخطيها ٠ فالمساعدة الضخمة ستساعد عندئذ على كسر اعتماد المناطق المستعمرة على السوق الرأسمالية العالمية واقتصادها ٠

حـ ـ حيث ـ **في داخل حدود دولة واحدة** تحكمها الطبقة العاملة ـ توجد نظم حكم اقطاعية وشبه اقطاعية متخلفة يمكن لاسباب واضحة

توجيهها في مجرى اقتصاد اشتراكي للبلد ككل ٠ وقد حدث هذا في الواقع في حالة اوزبكستان ، الخ ٠ وفي منغوليا ، التي تعد وثيقة الصلة بهذه الحالة ـ رغم كونها دولة منفصلة ـ بسبب ملاصقتها الجغرافي للاتحاد السوفياتي الذي جعل من الممكن قيام علاقة اقتصادية وسياسية فريدة مع الدولة الاشتراكية ٠ ويمكن ان يقال الشرط نفسه ـ مع بعض الاختلافات ـ عن بعض البلدان الاخرى التي اتخذت الطريق الاشتراكي دون قاعدة اقتصادية صناعية واجتماعية حديثة على درجة كبيرة من التطور ٠

ان جوهر المشكلة التي تحتاج ـ حسب تعبير لينين ـ الى تأصيل نظري ، لم تكن هي المشكلة المجردة (التي اجاب التاريخ عليها جزئيا) المتعلقة بما اذا كان مقدرا ـ ام لا ـ على جميع الشعوب ان تسير في نفس الطريق عبر نظام اقتصادي رأسمالي **من النمط الاوروبي الغربي الكلاسيكي** ٠ فبهذا المعنى نجد ان كل بلد اشتراكي تقريبا في العالم قد تخطى الرأسمالية ، وحقيقة ان معظمها قد تخطاها عن طريق التساهل بل حتى التشجيع المحكوم لاشكال رأسمالية لفترات قصيرة ، هي حقيقة لا تتناقض مع تلك القضية العامة ٠ اما ما كان بحاجة لاساس نظري (وعملي ؟) فهي مسألة ما اذا كان يمكن ـ في بلد متخلف سابق على الرأسمالية ـ خلق اجهزة سلطة ذات تصميم على بناء الاشتراكية وبامكانها الاعتماد على مساعدة كافية من البلدان الاشتراكية القائمة لتمكينها من البقاء وخلق الاساس الذي يمكن بناء الاشتراكية عليه ٠ ويجدر بنا ان نذكر انفسنا بما قاله لينين بالفعل : « يتعين على الاممية الشيوعية ان تدفع وبالاساس النظري الملائم ـ القضية القائلة بأنه بمساعدة بروليتاريا البلدان المتقدمة تستطيع البلدان المتخلفة **ان تمضي الى النظام السوفياتي،والى الشيوعية ـ عبر مراحل معينة من التطور ـ** دون ان يتعين عليها ان تمر عبر المرحلة الرأسمالية » ٠

« **تستطيع ان تمضي الى النظام السوفياتي** » ٠ من المؤكد انه كان ينظر الى ذلك المفهوم في العشرينات على انه الشرط الاول لكي يصبح من الممكن قيام مراحل انتقالية مخططة ، ودون هذا الشرط المسبق فان اختيار طريق كذلك الذي يقع بين الرأسمالية والاشتراكية كان يعد غير عملي وغير ملائم على السواء ٠ وهذا هو السبب في ان الموضوعات

التي سادت المناقشات في العشرينات كانت هي : الحاجة المطلقة الى الحفاظ على استقلال حركة الطبقة العاملة ، والعلاقة بين احزاب الطبقة العاملة (القائمة والتي لا تزال في مرحلة جنينية) والحركة الوطنية ، ومهمة خلق المنظمات الجماهيرية وانشاء السوفييتات المتكيفة على نحو ملائم مع الظروف العينية والتي تسودها او توجهها ـ بوضوح ـ احزاب الطبقة العاملة ·

فما علاقة كل هذا اذن بالوقت الحاضر ؟

المؤتمر العالمي عام ١٩٦٠

يستخدم بيان الاحزاب الاحدى والثمانين عام ١٩٦٠ صيغة « التطور اللارأسمالي » فيما يتعلق بالمناطق الحديثة الاستقلال ، وهذه اول مرة يظهر فيها فعلا هذا الاصطلاح في أي وثيقة للحركة الشيوعية العالمية · وتقول الفقرة المعنية :

« تسعى الشعوب ـ بعد كسب استقلالها السياسي ـ الى حلول للمشكلات الاجتماعية التي تثيرها الحياة ولمشكلات دعم الاستقلال الوطني · وتتقدم الطبقات والاحزاب المختلفة بحلول مختلفة · واي مسار للتطور يختار هو المسألة الداخلية التي تخص الشعوب نفسها · ومع نمو التناقضات الاجتماعية فان البورجوازية الوطنية تميل اكثر واكثر نحو التساهل مع الرجعية المحلية والامبريالية · ومع ذلك يبدأ الشعب في ان يرى ان افضل السبل للقضاء على التخلف الطويل وتحسين مستوى معيشته هو التطور اللارأسمالي · فبهذه الطريقة وحدها يمكن للشعوب ان تحرر نفسها من الاستغلال والفقر والجوع · وسوف تلعب الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الواسعة الدور القيادي في حل هذه المشكلة الاجتماعية الاساسية »· (بيان الاحزاب الشيوعية والعمالية الـ ٨١ ـ ديسمبر ١٩٦٠) ·

وقد ثارت مجادلات لفظية ساخنة حول ملاءمة اصطلاح « اللارأسمالي » لوصف حتى نظام اجتماعي انتقالي · فهو يثير حتى هذا التساؤل الواضح : اذا لم يكن رأسماليا فماذا يكون اذن ؟ ان

الطبيعة السلبية للاصطلاح تفتح الطريق لمناقشات لا نهاية لها ـ من نوع المناقشات التلمودية ـ حول تصنيف اشكال الدولة ، والتشكيلات الاقتصادية » التي لا تنتهي الى أي نتيجة · وسأعود الى هذه النقطة عندما اتناول عددا قليلا من الدول في افريقيا التي توصف من حين لاخر بأنها تسير فيالطريق اللارأسمالي ·

واعتقد ان الفقرة المذكورة لم تكن تعني اكثر من ان الدول الحديثة الاستقلال ليست محكوما عليها تاريخيا بأن تمضي عبر التطور الكامل للرأسمالية ، وانه في النهاية ـ وكنتيجة لاشتداد حدة التناقضات الاجتماعية الداخلية ـ فان « الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية العريضة » سوف تلعب الدور الاول في قيادة الشعب الى مجتمعمتحرر من الاستغلال · وينبغي التأكيد على ان الوثيقة لا تزعم شيئا عن الامكانية الفورية لان تظهر في تلك المناطق أبنية سلطة يسيطر عليها العمال والفلاحون قادرة على ان تبدأ في خلق الظروف للاشتراكية · فقد كانت هذه الابنية للسلطة هي التي كفلت الاساس لتقدم مخطط نحو الاشتراكية في جميع الدول الاشتراكية القائمة ، التي تفادت جميعا تقريبا ـ وبدرجة تزيد او تقل ـ الطريق التاريخي الكلاسيكي عبر الرأسمالية ذات النمو الغربي · ولقد كان التوقع في بداية العشرينات ان يصبح في الامكان خلق سوفييتات تجعل من الممكن تحقيق عملية مناظرة في المستعمرات ·

والذي تقوله الوثيقة عن الامكانيات الفورية يظهر في فقرة تالية :

« في الوقت الراهن ، تنشأ ظروف محلية ودولية ملائمة في كثير من البلدان لاقامة ديمقراطية وطنية مستقلة ، أي دولة تصون ـ بصورة متماسكة ـ استقلالها السياسي والاقتصادي ، وتناضل ضد الامبريالية وتكتلاتها العسكرية وضد القواعد الامبريالية على اراضيها · دولة تناضل ضد الاشكال الجديدة للاستعمار وضد تغلغل رأس المال الامبريالي ، دولة ترفض المناهج الدكتاتورية والطغيانية في الحكم ؟ دولة تؤمن فيها للشعب حقوقا ديمقراطية وحرية واسعة (حرية الخطابة والصحافة والتجمع والمظاهرات واقامة الاحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية) ، وتؤمن ايضا فرصة العمل لتنفيذ اصلاح زراعي وغيره من التغييرات الديمقراطية والاجتماعية ، ومن اجل اشتراك الشعب في

تشكيل سياسة الحكومة · ويمكن تكوين ودعم الديمقراطيات الوطنية في البلدان المعنية من تحقيق تقدم اجتماعي سريع والقيام بدور ايجابي في صراع الشعب من اجل السلام وضد السياسات العدوانية للمعسكر الامبريالي ومن اجل الالغاء الكامل للقهر الاستعماري » · (المصدر السابق) ·

ومن سوء الطالع فان مصدرا لكثير من عدم التعيين ، بل والالتباس في بعض المناقشات منذ صدور الوثيقة كان هو غموض فرق هام : هو الفرق بين مشكلة تخطي الرأسمالية وامكانيات بناء دولة ديمقراطية وطنية تقدمية في فترة ما بعد الاستقلال بسبب « الظروف المحلية والدولية الملائمة » · **فهناك في المدى البعيد ـ بطبيعة الحال ـ علاقة تداخل جدلية بين المشكلتين ، بمعنى ان تنفيذ الاهداف المحددة لدولة ديمقراطية وطنية سوف يؤدي الى تقدم مادي واجتماعي ، والى ظروف ملائمة ـ بدرجة تزيد او تقل ـ لنضال تلك القوى ، وهي في الاساس العمال والفلاحون ، القوى التي دون تآلفها فان استكمال الثورة المعادية للاستعمار وخلق نظام اشتراكي في النهاية ، يكون مستحيلا ·**

الدولة الديمقراطية الوطنية

ولكن الفارق الذي أؤكد عليه ذو اهمية كبرى · فان برنامج اقامة دولة ديمقراطية وطنية لا يتعارض ـ في واجهته ـ مع خلق ديمقراطية رأسمالية خالصة وبسيطة تقدمية نسبيا · انه يمكن حقا ان يصبح الاطار الذي تزدهر فيه الرأسمالية · فان صون الاستقلال السياسي والاقتصادي ، ورفض القواعد العسكرية ، والنضال ضد العودة من جديد تحت سيطرة الاستعمار ورأس المال الاجنبي ، ورفض الوسائل الطغيانية والدكتاتورية في الحكم ، وتأمين حقوق سياسية ديمقراطية واسعة وغيرها من التغيرات الديمقراطية والاجتماعية ـ كل تلك الاهداف تتفق مع المراحل الاقل احتضارا من الديمقراطية البورجوازية · فالاصلاح الزراعي يتضمن عادة اعادة توزيع للارض وتفتيت الملكيات الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، أو حتى تأميم الارض · انه حافز لخلق ومضاعفة اعداد صغار الملاك الفلاحين الذين ينتجون للسوق · ولكنه

لا يعني بالضرورة تنمية اشتراكية · فهو اذا كان يفعل شيئا فانما يخلق رأسماليين صغارا وانماط بورجوازية صغيرة من التنظيم الاجتماعي وايديولوجية بورجوازية صغيرة ·

« حتى اعادة توزيع كل الارض لصالح الفلاحين وطبقا لرغباتهم لن تؤدي الى تحطيم الرأسمالية اطلاقا وانما ستعطي ـ على النقيض من ذلك ـ دفعة لنموها » · (لينين : اسلوبان ، المصدر السابق ، ص ٤٨) ·

كذلك فان خلق قطاعات تابعة للدولة من اجل تقدم نحو اقامة صناعة وطنية يعوق الرأسمالية · انما هو يمكن ـ بل في معظم الاحيان يصبح فعلا ـ « المولدة الخاصة للعلاقات الرأسمالية »، ويمكن ان يخدم حفز العلاقات الرأسمالية عن طريق اشكال رأسمالية الدولة · (ن· بروتنز ، الاستعمار الجديد واستراتيجيته الاقتصادية الاجتماعية · مجلة « كومونيست العدد ٤ ـ ١٩٧٠ ، ترجمتها ونشرتها المجلة اليومية لوكالة نوفوستي للصحافة ، ٢٣ ابريل ١٩٧٠) · ان الاجراءات الاقتصادية التي تعد ضرورية لمعالجة المهمة الفورية لما بعد الاستقلال ، مهمة خلق صناعة وطنية ودفع القوى الانتاجية سوف تؤدي ـ بكل الوسائل ـ الى تغذية ودعم الاتجاهات نحو التنمية الرأسمالية اكثر من التنمية الاشتراكية ـ وخاصة عندما نسلم بأن الدول الحديثة (أيا كان الطريق الذي اعلنته) تظل في اطار مجال اقتصاد العالم الرأسمالي ، الذي يقيد القدرات الداخلية والخارجية على الحركة · ذلك ان العالم الاشتراكي لا يزال غير قادر على توفير كل حاجاتها الانمائية على النطاق المتضمن في بحث عام ١٩٢٢ · (فكتور تياجونينكو ، « مشكلات ثورات التحرر الوطني المعاصرة » ـ دار وكالة نوفوستي للصحافة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨) · « ان بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لا تستطيع ـ بطبيعة الحال ـ ان تعتبر البلدان الاشتراكية قادرة على ان تمدها بحاجاتها الى رأس المال والمعدات والمساعدة الفنية · فعليها ان تلبي جزءا من احتياجاتها من البلدان الامبريالية · ومع ذلك ، ونظرا لتأييد النظام الدولي للاشتراكية فانها تستطيع ان تسلك كشريك مستقل ومساو » (حركات التحرر الوطني ،

وكالة نوفوستي للصحافة ـ ١٩٦٥ ، ص ٦٢) ٠ (من المؤكد ان هذا توقع غير واقعي بدرجة كبيرة ، نفقته الاحداث) ٠

ومن ثم فان تنفيذ الاجراءات الاجتماعية التي تعكس مفهوم الدول الديمقراطية الوطنية لا ينبؤنا بأكثر من ان خطوة اخرى قد اتخذت لدفع الثورة المعادية للاستعمار والمعادية للاقطاع ، هي خطوة تشكل ـ بغير شك ـ تقدما تاريخيا ، ولكنها تفتقر الى واحد من العناصر المكونة الرئيسية لتمكين المجتمع من توجيه مسار انتقالي نحو الاشتراكية ـ ذلك هو عنصر قوة العمال ٠ فدون هذا العنصر **لا يوجد سبب في النظرية او في التجربة يجعلنا نستنتج ان الدولة الديمقراطية الوطنية هي نفسها أداة او وسيلة لتفادي الرأسمالية ، مهما كانت التشكيلات الاخرى ـ الانتكاسية تاريخيا ـ التي قد تعمل على تدميرها ٠** ومع ذلك فانه يوجد في كثير من الكتابات عن هذه المسألة ـ أي بالتحديد التي تعطي للدولة الديمقراطية الوطنية وهذا واحد فحسب من الامثلة النموذجية لبعض شروح المحللين الماركسيين في المسألة ٠

« ٠٠٠ الدولة الديمقراطية الوطنية شكل انتقالي من اشكال الادارة ٠ ومهمة هذه الدولة تمهيد الطريق للانتقال من مرحلة العلاقات السابقة على الرأسمالية الى الاشتراكية ، مع تجاوز مرحلة التطور الرأسمالي ٠ واساسها السياسي هو الجبهة الديمقراطية الوطنية المتحدة ، التي تضم جميع القوى الديمقراطية التقدمية الوطنية ٠ ويتحدد بنيان دولة الديمقراطية الوطنية باساسها الطبقي ٠ وبصفة اساسية وموضوعية فان هذه الدولة **هي من البداية** الدكتاتورية الديمقراطية للكتلة الثورية من البروليتاريا والفلاحين وبورجوازية المدن الصغيرة ٠ ولا يمكن لدولة الديمقراطية الوطنية ان تحقق مهمتها دون تجاوز اطار الديمقراطية البورجوازية ٠ فبحكم كونها دولة ثورية مناهضة للامبريالية ومناهضة للاقطاع ، دولة للشعب العامل ، يتعين عليها ان تحقق الانتقال الى التنمية اللارأسمالية وتحويل الثورة من خلال مراحل عديدة الى ثورة اشتراكية » ٠ (حركات التحرر الوطني ـ المشكلات الحيوية ، المصدر السابق ، ص ٧٤) ٠

يتضح من هذا المرجع وكثير غيره في المسألة ان الدولة الديمقراطية

الوطنية ـ مهما كانت انتقالية ـ تعد شيئا اكثر من بنيان يعكس الموقف فيما بعد الاستقلال مباشرة ٠ وهي تبدو ـ كشكل للدولة ـ ان بداخلها فعلا بذور مجتمع اشتراكي مستقل ٠ ورغم ان عملية التحول قد تنطوي في النهاية على عدد من المراحل في مسار مجابهة الاهداف الديمقراطية الوطنية للمرحلة الجارية ، فان الدولة ينظر اليها على انها تضع الاساس الاقتصادي الاجتماعي للانتقال نحو نظام اشتراكي والاقتراب اكثر الى موقف يمكنها منه ان تقيم هذا النظام ٠ ان « مهمة » الدولة الديمقراطية الوطنية تقترب اكثر الى التحقق وهي « تتجاوز اطار الديمقراطية البورجوازية » اكثر واكثر ٠

« مع تطور الديمقراطية الوطنية خلال الثورة والارتقاء فان الدولة سوف تصهر المجتمع تدريجيا ،خالقة الظروف للانتقال ـ خطوة بخطوة ـ الى مجتمع تسود فيه علاقات انتاج اشتراكية » ٠ (اسكندروف ، المصدر السابق ، ص ١٩٢) ٠

فاذا كانت هذه الصيغة تعني ان اشكال الدولة ـ فيما بعد الاستقلال سيحل محلها في النهاية شكل للدولة مختلف في ظل سيطرة العمال والفلاحين التي ستبدأ بدورها بناء علاقات انتاج اشتراكية ، اذن فانه لا يمكن المنازعة فيها ٠ فبهذا المعنى تكون الدلالة الخاصة لدولة الديمقراطية الوطنية ـ ببساطة ـ هي انه في اطارها تصبح الظروف اكثر ملاءمة للشعب العامل للقيام بالصراع الطبقي ٠ ولكن المناقشة حول المسألة تتجاوز هذا، وبطريقة تدعم تأكيد اسكندروف بانه « **يكون من السابق لاوانه ان نعتبر كل جوانب هذه المشكلة المركبة قد اتضحت تماما وتأصلت علميا** ٠ » (اسكندروف ، المصدر السابق ـ ص ١٧٧) ٠

وربما تتركز اهم مشكلة حول السؤال التالي : كيف يجري التطلع الى ان الدولة الديمقراطية الوطنية سوف تتجاوز اطار الديمقراطية البورجوازية ، الذي سيقام ـ على الرغم منه ـ ؟ حقا ان البورجوازية القائمة او البازغة ـ في الوقت الذي يجري التطلع اليه ـ لا تحتل نفس المركز المسيطر الذي يميز الدولة الرأسمالية الكلاسيكية، ولكن الدولة ليست بالمثل دولة يسيطر فيها العمال ٠ فالاقتصاد ككل لا

يزال معتمدا على الرأسمالية العالمية وكثير من الاجراءات الاقتصادية الموحى بها (بما في ذلك جانب الاصلاح الزراعي البالغ الاهمية)سوف ينحو نحو توليد اشكال وايديولوجية رأسمالية · وهذه الاجراءات الاقتصادية ـ لخلق صناعة وطنية وسيطرة للدولة على خطط التنمية الرئيسية ومشاركة للدولة مع رأس المال الاجنبي او الخاص ، الخ ـ لا تحسم الامر ، في غياب عوامل اخرى · ويتعين علينا حتميا ان نرجع الى نفس المسألة الجذرية ـ الصراع من اجل السلطة السياسية من جانب القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة على تحقيق تقدم مرحلي متماسك نحو الاشتراكية ، وهي الطبقة العاملة ·

الصراع الطبقي

ان مسألة طبيعة الصراع الطبقي في دولة ذات نمط ديمقراطي وطني ، هي بوجه خاص المسألة التي تحتاج الى ايضاح وتأصيل علمي ·

وقد قيل في الصراع الطبقي في هذه الدول ما يلي :

« ولكن فيما يتعلق بالبلدان التي رفضت الرأسمالية او لم تقرر بعد بصفة نهائية اي طريق تسلك ، فان تغاير القوى الاجتماعية السياسية الذي يتبع ـ بصورة لا تتغير ـ الاستقلال السياسي لا يكون بالضرورة مصحوبا باشتداد حدة الصراع الطبقي · ففي مثل هذه البلاد يحدث اشتداد حدة الصراع الطبقي حينما تحاول اي طبقةواحدة ان تتخطى امتيازاتها وان تسيطر على القوى الاخرى وان تحول الاستقلال الوطني ، الذي اكتسب بالجهود المثمرة للشعب لتميزها الخاص · ومع ذلك فانه يمكن الحيلولة دون هذا عن طريق تحالف لكل القوى التقدمية ·

« ومن ناحية اخرى فانه من الممكن ـ بطبيعة الحال ـ ان تحاول بورجوازية محلية ـ حين تقف على قدميها اقتصاديا ـ وبمساعدة الدولة ان تفرض سيطرتها السياسية على الطبقات والجماعات الاجتماعية الاخرى وان تضع البلد على الطريق الرأسمالي للتنمية »· (اسكندروف ، المصدر السابق ـ ص ١٨٨ و ١٨٩) ·

وفارجا اكثر صراحة :

« ان القطاعات الميسورة في المستعمرات السابقة ، بما فيها البورجوازية ـ لا تعاني من نفس الخوف من الانتقال الى الاشتراكية الذي ما يواجه غالبا بين هذه الشرائح في البلدان الرأسمالية » · (المشكلات الاقتصادية السياسية للرأسمالية · موسكو · ١٩٦٨ ، ص ٩٨،٩٩) ·

وليس هناك اساس ـ سواء في النظرية او التجربة لمثل هذا التوقع · فالتأييد النظري له يستمد من اشارة لينين الى امكانية اجبار الرأسمالية « على الخضوع سلميا للاشتراكية والانتقال اليها بأسلوب مثقف ومنظم شرط ان تدفع لهم مرتبات جيدة » · (لينين ، الاعمال الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ٣٣٩) ، ولكن هذا يتعلق بموقف كانت فيه بالفعل دكتاتورية للبروليتاريا ، وحتى عندئذ وهو ما ثبت فعلا ـ فان معاداة البورجوازية كانت عنيفة وضاربة ·

ان وثيقة الاحزاب الشيوعية والعمالية الصادرة عام ١٩٦٩ قد اشارت بصفة مباشرة الى ميل نحو تحد يتسم بالحدة في البلدان الحديثة الاستقلال من جانب البورجوازية الوطنية « التي تقبل بصورة متزايدة عقد صفقة مع الامبريالية » ، ولاحظت ان « المشكلات الملحة للتطور الاجتماعي لهذه الدول ليست فحسب موضوع صراع حاد بين المستعمرين الجدد وشعوب هذه البلدان ، بل وموضوع صراعات اجتماعية داخلية » · (الوثيقة الرئيسية لاجتماع عام ١٩٦٩ · وقد تناول ج· ميرسكي هذا الاتجاه في تحليل مفيد جدا في مجلة كومونيست ، العدد ١٧ ـ ١٩٦٨ ، « طبيعة القوى الاجتماعية في اسيا وافريقيا » ، انظر ايضا ن· بروتنز ، المصدر السابق) ·

الجبهة الديمقراطية المتحدة والطبقة العاملة

يثور السؤال عما اذا كنا ـ عندما نتناول بعض الدول التي لها موقف تقدمي نسبيا تجاه الامبريالية ـ تقلل الى ادنى حد او تهون من قيمة الصراع الطبقي عن طريق تشجيع خال من التمييز لنوع « التحالفات » التي يكون فيها الاشتراك المستقل للعمال غارقا او ممحوا

كلية · صحيح ان التحالفات الديمقراطية ضرورية خاصة حيث لا تزال المهمة الاساسية التي تواجه شعبا ما هي الحاجة الى دفع الثورة الديمقراطية الوطنية · ولكن « الجبهة الديمقراطية المتحدة » وجدت تعبيرها في كل الحالات تقريبا في حزب واحد (حيث لم يحل الجيش محلها) ظهر خلال فترة ما قبل الاستقلال (كما في غانا) او خلق بعده مباشرة (كما في مصر) · وهو يكون عادة تحت سيطرة عناصر البورجوازية الصغيرة التي تتمتع بسلطات استثنائية تتجسد في شخص معبود واحد · وغالبا ما يكون الحزب اداة للدولة اكثر من العكس ، وتكون المشاركة الفعالة من العمال او الفلاحين اما ضئيلة او معدومة· لقد رفض الحزب الشيوعي السوداني ـ عن حق·عام ١٩٧٠ فكرة قيام دولة حزب واحد في الظروف السودانية القائمة· « حتى يقف التحالف على اساس متين ، فان استقلال الاحزاب المختلفة المكونة ينبغي ان يصان » (ذكرها موليف حسين ، الصراع الطبقي والوحدة الافريقية ـ لمجلة « الشيوعي الافريقي » ـ العدد ٢٥٤ ـ ١٩٧٣) · وبالمثل فقد ذكر الزعيم الجزائري العربي بوهالي : « اننا مقتنعون بالحاجة الى جبهة واسعة وقوية مناهضة للامبريالية ، ولكن هذه الجبهة لا يمكن ان تكون نشطة وقوية دون حزب مزود بايديولوجية الطبقة العاملة · وعلى أية حال فانه لا يمكن ان تغني جبهة ، عن مثل هذا الحزب » (المصدر السابق ، ص ٣٣) ·

ان المثال الفريد في السودان لمحاولة اعطاء تعبير مستقل للطبقة العاملة في اطار « جبهة » ، من خلال حزبها الشيوعي الذي يقوم على اساس جماهيري قد انتهى بانتصار مؤقت لاولئك الذين قاوموه · فمن الناحية العملية يكاد الشكل الذي تتخذه الجبهة في الدول الافريقية المستقلة يجعل من المستحيل على الطبقة العاملة ان تمارس اي نوع من الدور المستقل · فان عناصرها المتقدمة لا توجهها قيادة جماعية خاصة بها ، وتنحو نحو الضياع والذوبان في حزب الدولة او جهاز الدولة ، كما حدث في مصر · فقد الشيوعيون في مصر حزبهم في بلد فيها طبقة عاملة كبيرة بدرجة معقولة ولديها اليوم ٩ ملايين عامل صناعي وحضري · (هـ· راشد ، « عمال مصر يناضلون من اجل الحرية » · مجلة الشيوعي الافريقي· العدد ٤٤ ـ ١٩٧١ ،ص ٣٧) · وهذه النسبة اكبر منها في الاتحاد السوفياتي والصين على السواء وقت ثورتيهما ·

وكان من بين الاسباب التي سبقت تبرير هذه الخطوة انها كانت ضرورية لوضع الاساس للوحدة بين القوى الاجتماعية العريضة التي يعتمد عليها الحزب ، « وان التنظيم السياسي الذي كانت الحاجة اليه في ذلك الوقت لم يكن الحزب الشيوعي » (موليف ميني ، المصدر السابق ـ ص ٣٩) ··· ومنذ ذلك الوقت وكوادر هذا الحزب تدخل وتخرج من المناصب وتدخل وتخرج من السجون المصرية مرات تكاد تكون متساوية ·

من بين الاحزاب الشيوعية العمالية التي اشتركت في المؤتمرات القليلة الاخيرة للحركة الشيوعية الدولية ، لا يوجد حزب افريقي واحد يتمتع بالشرعية وفي كل حالة تقريبا يعاني زعماؤها واعضاؤها من القمع والاضطهاد · وفي تلك الدول التي كثيرا ما وصفت بأنها ذات اتجاه اشتراكي او ديمقراطي ثوري (وغانا مثال عليها) فان الميل نحو البيروقراطية واشاعة اللبس في الحدود بين الحزب والدولة له أثر في الحد بقسوة من المشاركة المستقلة من جانب الطبقة العاملة ·

وحتى فيما يتعلق بنقابات العمال ، التي اسهمت في الفترة الاستعمارية بنصيب مستقل في النضال من اجل التحرير ، فان الاتجاه هو نحو اضفاء طابع المؤسسات عليها واخضاعها للحكومة واضعاف دورها المستقل كمنظمات اجتماعية او كأدوات في الصراع الطبقي · وتندرج قوانين النقابات العمالية في تانزانيا تحت هذا النوع (المنازعات النقابية (التسوية) القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٦٢ الذي جعل الاضراب في الحقيقة مستحيلا ، وقانون انشاء الاتحاد الوطني لتنجانيقا ـ رقم ١٨ لعام ١٩٦٤ الذي وضع الحركة النقابية تحت سيطرة الحكومة) · وفي غانا كذلك فان قانون العلاقات الصناعية الصادر عام ١٩٥٨ جعل جميع النقابات العمالية خاضعة لمجلس نقابات العمال الذي اخضع بدوره للدولة ·

ويحتاج دور البورجوازية الوطنية ايضا (سواء كانت حديثة التكوين او على درجة كبيرة من التطور) الى فحص اكثر دقة · اننا نقفز بسهولة شديدة من بيانات صحيحة بان الطابع الخاص للبورجوازية الوطنية غير الكومبرادورية يجعل من الممكن احيانا قيام

تحالفات ـ مؤقتة على الاقل ـ فيما يتعلق بالتهديد المستمر من السيطرة الاستعمارية، الى الاستنتاج بأن هذه البورجوازية ـ على غير ما يشهد التاريخ اطلاقا ـ مستعدة للتعاون في تدميرها هي نفسها كطبقة ٠ وهكذا فان احدا من المدافعين حديثا عن نظرية الطريق اللارأسمالي قال عن الهند ان « البورجوازية الوطنية غير الاحتكارية » لها مصلحة موضوعية في الاتحاد مع الطبقة العاملة والفلاحين غير المستغلين لاتخاذ الطريق اللاراسمالي ٠ (البرت تشومي ـ طريق افريقيا الثوري الى الامام ـ مجلة الشيوعي الافريقي ـ العدد ٥١ ـ ١٩٧٢ ، ص ١٠٧) ٠ وقد عزا الكاتب نفسه ، سقوط نكروما الى حقيقة ان بدء الطريق اللاراسمالي للتنمية ، كان يمهد لصراع طبقي » ـ ودعوني اؤكد ـ لا بين الطبقة العاملة والبورجوازية ، بل « داخل البورجوازية بين عناصرها الوطنية وعناصرها الكومبرادورية ـ تماما كما لو كانت البورجوازية الوطنية هي المدافع الرئيسي عن الطريق اللاراسمالي الى الاشتراكية ٠ (البرت تشومي ـ الطريق اللاراسمالي في افريقيا ـ مجلة الشيوعي الافريقي العدد ٥٢ ـ ١٩٧٣ ـ ص ٥٥) ٠ والحقيقة ان دراسة صدرت اخيرا تطرح رأيا مقنعا بان محاولة نكروما ـ في غانا ـ عرقلت نمو طبقة رأسمالية محلية قادته الى تفضيل المشاركة بين الاستثمار الاجنبي الخاص ودولة غانا ، الامر الذي ادى الى اغتراب الراسماليين الصغار غير الكومبرادور واضاف بلا شك الى السهولة النسبية التي حطم بها حكمه ٠ (جوديت مارشال ـ « الاقتصاد السياسي للتبعية ـ غانا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦ « ـ رسالة مقدمة الى معهد الدراسات الاجتماعية ، لاهاي اغسطس ١٩٧٢) ٠

ان ما قيل بصدد دور الطبقات يمضي الى جذر مشكلة الدولة الديمقراطية الوطنية ، حتى كأداة انتقالية للتقدم نحو اشكال اشتراكية٠ لقد ابرزت وثيقة عام ١٩٦٠ عن حق ، الحاجة في الدولة بعد الاستقلال الى خلق ظروف تكون فيها القوى الاجتماعية التقدمية قادرة على تطوير وتأكيد نفسها ٠ وكان هذا ـ بوضوح ـ السبب للتأكيد على الدعوة الى رفض الانظمة الدكتاتورية والطغيانية للحكم ، وتأمين الحقوق والحريات الديمقراطية ، بما في ذلك حق تكوين الاحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية التي يمكنها المشاركة بصورة فعالة في تشكيل سياسة الحكومة ٠

لقد سارت الاتجاهات في ناحية الوسائل الدكتاتورية والطغيانية في الحكم ، حيث يلعب العسكريون الدور المسيطر في قسم كبير من البلدان الافريقية ، بما فيها بعض البلدان التي تزعم انها ذات اتجاه اشتراكي ٠ فخارج الاطار الرسمي المحدود للغاية ، نجد ان حق الشعب في العمل من اجل التغيير الاجتماعي والمشاركة في تشكيل سياسة الحكومة طفيف جدا٠

وهذا الامر يثير تساؤلين : اولا ، خلال السنوات العشر الماضية، وصف عدد من البلدان بأنها دول ديمقراطية وطنية رغم انه لم تكن هناك ـ في الحقيقة ـ دولة واحدة في افريقيا ينطبق عليها هذا الوصف ٠ اذن ألم يجرد المفهوم من بعض معناه عن طريق السماح بجانب أساسي واحد ـ هو سياسة تقدمية مناهضة للامبريالية ـ بأن يطغي على الجوانب الاخرى وخاصة الجانب الهام بنفس الدرجة ، الخاص بالحقوق السياسية الداخلية للشعب العامل ؟ ثانيا ، هل من المشروع بأي حال نظريا الحديث عن دول كأدوات او وسائل للانتقال الى الاشتراكية على حين انه ـ في داخل هذه الدول نفسها ـ ليس للطبقة العاملة موطن قدم فعال في داخل جهاز الدولة ولا حقوق شرعية لان تنظم نفسها كقوة سياسية مستقلة ؟

الاستقلال الذاتي للدولة

مما يضيف الى المصاعب التي نجدها في محاولة وضع مفهومي الدولة الديمقراطية الوطنية والطريق اللارأسمالي (حينما يرتبطان ببعضهما) في اطار النظرية الماركسية في التطور الاجتماعي ، حقيقة انه لا تكاد تبدو هناك صلة بين « اختيار طريق ما » وطابع القوى الاقتصادية الاجتماعية وقت اختياره ٠ ان الاختيار يتم من « فوق » ولا يبدو ان هناك اختلافات يمكن تمييزها في القواعد الاقتصادية الاجتماعية لهذه البلدان التي **تعلن** اتخاذها طريقا او آخر ٠ فكما يقول دكتور ف٠ ج٠ سولودوفنيكوف : « انه في السياسة والايديولوجية توجد اختلافات مبدئية بين البلدان الافريقية » و « الاختلافات بين هذه البلدان في الوقت الحاضر لا تتعلق بالقاعدة التي هي في الوقت الراهن قاعدة من النوع نفسه ، وانما بالبناء الفوقي ، اي بالتوجيه

السياسي والايديولوجي » ٠ (الماركسية اليوم ، سبتمبر ١٩٦٩ ، ص ٢٨٠) ٠

وليست فكرة الاستقلال الذاتي النسبي للدولة غريبة على الماركسية :

« ان استقلال الدولة لا يوجد في يومنا هذا الا في تلك البلدان التي لم تتطور فيها الاقطاعيات بصورة كاملة الى طبقات ، حيث لا يزال للاقطاعيات ـ التي يقضى عليها في البلدان الاكثر تطورا ـ دور تلعبه، وحيث يوجد خليط ، أي البلدان التي لا يمكن لقطاع واحد من السكان فيها ان يحقق سيطرة على القطاعات الاخرى » ٠ (ماركس وانجلز ٠ « الايديولوجية الالمانية » ـ الناشرون الدوليون ، ص ٥٩) ٠

لقد بدأت مناطق واسعة من افريقيا وجودها المستقل في هذا الظرف ٠ ويحتاج الدور الاجتماعي للدولة كفرع من تقسيم العمل الاجتماعي في التجربة الافريقية الى ايضاح اكبر ، وربما تكون التعميمات النظرية ـ في هذا المجال اكثر من غيره ـ محدودة بفعل ندرة البحث والتحليل والدراسة المقارنة الماركسية التفصيلية لشكل ومحتوى ابنية الدولة النامية بعد الاستقلال في الاجزاء المختلفة من افريقيا ٠ لقد كان مفهوم الاستقلال الذاتي النسبي للدولة ـ كما تناوله ماركس وانجلز ـ يتعلق بنوع الدولة البونابارتية قبل العصر الامبريالي (ماركس : « الثامن عشر من بروميير لويس بونابارت » ، وانظر ايضا « الحرب الاهلية في فرنسا ») ٠ والنوع الفردي المطلق من الادارات في المجتمعات التي مرت عبر نمط الانتاج الآسيوي ٠ (ماركس : التشكيلات الاقتصادية السابقة على الرأسمالية ٠ الناشرون الدوليون، ص٦٩ ، ٧٠) ٠

وفي حالة افريقيا لا يوجد نظام اقتصادي مغلق نسبيا ، وعند مستويات هامة فان كلا من البناء التحتي والبناء الفوقي يشكلان حلقتين في سلسلة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية٠ وبدرجة عدم وجود قطاع واحد من السكان ـ في وقت الاستقلال ـ يمكن تحقيق السيطرة على القطاع الآخر ، كان هناك مجال لاختيارات ذاتية معارضة في

البلدان ذات الابنية الاقتصادية ـ الاجتماعية المماثلة في اتساعها ٠ ولكن المشكلات التي تحيط بتنفيذ الاختيار تقودنا فيما وراء السياسة والايديولوجية الخاصة بالمجموعة التي ورثت جهاز الدولة يوم الاستقلال ٠

ان المصالح المتصارعة (بما في ذلك المصالح الخارجية) في البناء الاقتصادي والاجتماعي النامي ، مهما كان من العسير في بعض الاحيان تحديد مواضعها ، تبدأ في الانعكاس على جهاز الدولة ٠ فهو غالبا ما يصبح ـ بالاضافة الى دوره الاداري ـ وسيلة لخلق جماعة اجتماعية جديدة متميزة ، يصبح هدف الدولة هدفها الخاص ، في شكل سباق على مناصب أعلى ، أي النزعة الى التطلع » (ماركس : نقد فلسفة الحق عند هيجل) ٠ وتستخدم هذه الجماعة ـ عندما تعطى فرصة غير كاملة ـ لكن تدخل مجال الاعمال بنفسها او بمرشحيها ٠

صحيح بغير شك ان الزعماء السياسيين ذوي الشخصية القيادية الفردية (مثل نكروما من ناحية او كينياتا من ناحية اخرى) او رجل عسكري له شعبية في الجيش (مثل سياد بري) يمكن ان يصبح اهم عامل في تحديد الاتجاه المعلن او « الرسالة » الاساسية للدولة ٠ ولكن الاغلب ان « حادثا » متعلقا بالبناء الفوقي لا ينفيه « حادث » معارض متعلق بالبناء الفوقي ٠ وغانا مثال على ذلك ٠ ولست اعلق اهمية خاصة مهما كانت حقيقة ان نكروما قد اقصي ـ فان هزيمة للقوى التقدمية سواء في افريقيا او شيلي ليست في ذاتها دليلا على قدرة الطريق المختار على الحياة او عدم قدرته ٠ ولكن الامر المهم فيما يتعلق بمناقشتنا هو حقيقة ان الجماهير في غانا لم تقم باية استجابة تذكر ازاء تغيير فجائي من طريق يفترض انه لا راسمالي الى نقيضه ٠ والاكثر من هذا ان كل المكونات الرئيسية للبناء الفوقي للدولة قد استمرت في خدمة المجموعة الجديدة من القيادة بنفس الدرجة من الحيوية ، بل ان بعضهم رحب في الحقيقة بالتغيير ٠

فاذا اعتقدنا ان سبب هذا هو ان حزب الشعب الغاني كان يخضع لسيطرة بيروقراطية بورجوازية صغيرة وليس لسيطرة الشعب العامل او مؤسسات الدولة لم تكن تمتد جذورها بدرجة كافية في سلطة العمال

والفلاحين ، او ان كثيرا من الاجراءات الاقتصادية كانت تمهد لصراع طبقي يهدد وجود دولة غير مستعدة بدرجة كافية ، للدفاع عن نفسها ، اذن ربما كان علينا ان نسأل ليس فقط عن الخطأ الذي جرى في غانا ، وانما ايضا كان خطأ في تصنيفنا لغانا على انها دولة ديمقراطية وطنية بدأت تسلك طريقا لا راسماليا نحو الاشتراكية ، فهل كانت غانا قريبة باي حال من ان تكون دكتاتورية ديمقراطية « للكتلة الثورية من البروليتاريا والفلاحين وبورجوازية المدن الصغيرة » ؟ وهل كانت الاجراءات الاقتصادية ـ اذا نظرنا اليها موضوعيا ـ « لا راسمالية » في جوهرها ام انها كانت موضوعيا تدعم التبعية للنظام الراسمالي العالمي ؟

ان الدولة الديمقراطية الوطنية يجري تناولها غالبا بطريقة توحي بانه غير ممكن في افريقيا ، ليس فقط تخطي الرأسمالية ، بل ايضا تخطي الصراع الطبقي كما هو مفهوم عادة في الماركسية · **ان الدولة ـ في التحليل النهائي ـ اداة للصراع الطبقي وليست منظما له · قد يكون لدورها كوسط الطبقات المتنازعة ـ في لحظة معينة ـ طابعا مستقلا استقلالا ذاتيا يزيد او يقل تبعا للظروف الخاصة التي ظهرت وعملت فيها · ولكنها في نهاية هذا الظرف تعكس موضوعيا موقعا طبقيا · وما اذا كانت تصبح اداة لهذه الطبقة او تلك فذلك يكون نتيجة الصراع ليست فقط داخل جهاز الدولة وانما الاغلب داخل المجتمع ككل ·** اما تحالفات « القوى التقدمية » فانها لن تمنع أي طبقة من « تجاوز امتيازها » ، ولا هو من المتصور ألا تبذل بورجوازية محلية كل ما بوسعها لوضع بلد على الطريق الراسمالي للتنمية·

ان الصراع الطبقي في افريقيا يستمر وسيصبح اكثر حدة مع نمو التناقضات الاجتماعية · ولا يمكن استيعاب التناقضات من جانب ادارة واحدة قد تعكس مؤقتا توازنا في القوة · ومن الضار ان نبالغ في تأكيد احتمالات التغيير من فوق (ما هي الوسيلة « الانظف » غير الانقلاب ؟) وان نطرح شكل الدولة الهجين فيما بعد الاستقلال وكانه يملك الرسالة والمقدرة على السير ببلد عبر مراحل منظمة نحو

الاشتراكية · ان مثل هذا التناول يشجع الثوري الافريقي على ان يستعيض بالتآمر من أعلى عن التنظيم الجماهيري من اسفل · انه يجرد نفسه والطبقة التي يمثلها من السلاح بان يعزز الوهم القائل بانه يمكن ترك كل شيء للقادة الذين يعملون من خلال بيروقراطية دولة ·

خاتمة

(١) يفترض المفهو اللينيني النظري القائل بانه من الممكن لبلدان تفتقر الى قاعدة اقتصادية اجتماعية كافية ان تتخطى الراسمالية وجود مزيج محدد من عوامل خارجية وداخلية· الاهم من بينها هو :

أ ـ بزوغ شكل للدولة تقوم فيه السلطة الحقيقية على الشعب العامل · سواء كان هذا الشكل دكتاتورية البروليتاريا او دكتاتورية ثورية للعمال والفلاحين ، او شكل آخر مكيف على نحو ملائم مع الظروف المحلية ·

ب ـ وجود قطاع اشتراكي في العالم متقدم ماديا بدرجة كافية وفي مركز يسمح له بأن « يهب لمساعدتها بكل الوسائل التي في متناوله » · وبالنسبة لافريقيا المعاصرة ينبغي ان يعني هذا مزيجا من السلطة الداخلية والمساعدة الاشتراكية سيمكن مثل هذه البلدان من كسر قبضة الامبريالية السياسية والاقتصادية وازالة التبعية الساحقة للسوق الراسمالية العالمية والاقتصاد الراسمالي العالمي · (لقد أظهر نكروما وعيا بتصور مفهوم الاعتماد على الذات عندما القى خطابا في افتتاح مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية قال فيه : « ليست لدولة افريقية مستقلة فرصة لان تنهج مسلكا مستقلا في التنمية الاقتصادية· والكثيرون منا الذين حاولوا ذلك قد اصابهم الخراب او اجبروا على التحول الى الارتماء في احضان الحكام الاستعماريين السابقين) ·

(٢) لم يوجد اي من هذه العوامل ـ حتى الان ـ بمقدار كاف خاصة :

أ ـ انه لم يكن هناك ولا يوجد الآن دولة واحدة في افريقيا تقوم السلطة الفعلية فيها على الشعب العامل ·

ب ـ ان اقتصاديات كل الدول الحديثة الاستقلال ظلت داخل مجال عملية القوانين الاقتصادية الموضوعية للاقتصاد الراسمالي العالمي (تياجو نينكو : مجلة « الاشتراكية ، النظرية والتطبيق » سبتمبر ١٩٧٣ ـ ص ١٢٣) · وهدف ما بعد الاستقلال الخاص ببناء اقتصاد وطني متوازن وقد جرى السعي اليه بدرجة او بأخرى عن طريق اللجوء الى المساعدة الامبريالية في شكل والى مدى يتزايد ـ ولا يتناقض ـ معه الاعتماد على الراسمالية الغربية (فيما يتعلق بغانا انظر مارشال ، المصدر السابق) ·

جـ ـ ان من قبيل الفروض المتهاوية وصف بلد ـ كما حدث فعلا ـ يعتمد اقتصاده من جميع النواحي على قوانين النظام الرأسمالي العالمي ، بأنه يسلك الطريق اللارأسمالي (او أي وصف آخر) نحو الاشتراكية ·

(٣) يشكل بزوغ الدول المستقلة في افريقيا فيما بعد الحرب تقدما هاما في الثورة المعادية للاستعمار ، فقد أصبحت قوة ايجابية في نضال العالم ضد الامبريالية ، وهي تستطيع في هذا النضال ان تلعب ـ وقد لعبت فعلا ـ دورا تقدميا بدرجة كبيرة · ومن الناحية الداخلية فان المنجزات الايجابية في كثير من الدول الاكثر تقدمية يمكن احرازها في اتجاه بناء بداية اقتصاد وطني ، رغم حقيقة ان هذه المحاولات قد عرقلت بفعل العوامل التي ذكرناها ·

(٤) ومع ذلك فان الطابع التقدمي نسبيا لهذه الدول لا يصرف انتباهنا عن حقيقة ان مفهومي الطريق اللارأسمالي والدولة الديمقراطية الوطنية (وخاصة حينما يرتبط هذان المفهومان ببعضهما) قد ثبت انهما مفهومان خادعان وغير عمليين كفرضيتين نظريتين سواء لوصف ابنية قائمة او كمرشد للجماعات الثورية الماركسية او للافراد في افريقيا · والاغرب من هذا ، ان طرح شكل الدولة هذا على انه شيء يصير منظما للصراع الطبقي وليس أداة له ، وعلى ان لديه

القدرة في داخله على الانتقال ببلد عبر مراحل منظمة الى الاشتراكية أمر له آثار سلبية ·

ومن ناحية التطبيق ، كما جربنا في افريقيا ، حتى في تلك البلاد التي اختارت العمل من اجل الاشتراكية كهدف نهائي ، فان التعبيرات المستقلة القائمة والمبتدئة للاحزاب الثورية الماركسية اما اخمدت او ضاعت في الجبهة او في بيروقراطية الجهاز · وبالمثل فان انتشار الافكار الاشتراكية يقيد عادة بنظرية « رسمية » تكون ملتزمة غالبا بوجهة النظر التي لا يمكن الدفاع عنها والقائلة بأن تكوين المجتمع الافريقي النابع من التقاليد المشاعية (القبلية) يلغي اهمية الصراع الطبقي كقوة محركة للتغير الاجتماعي في افريقيا · (يشرح ب· مانشكا هذه النقطة جيدا في كتاب « افريقيا على الطريق الجديد » · نشر نوفوستي ١٩٧٢ ، ص٧٢ ، ٧٣) ·

(٥) ليس هناك سبب مقنع للاعتقاد بان البورجوازية الوطنية البازغة في افريقيا ستنتحر كطبقة او انها ستتعاون في خلق ظروف تؤدي لازالتها كطبقة « من اجل المصلحة الوطنية » · وهذا لا يعني ـ بطبيعة الحال ـ انه لا يمكن ان يوجد اساس لتشكيل تحالفات مع تلك القطاعات من البورجوازية الوطنية التي تكون ـ سواء كانت تحركها المصلحة الوطنية او الرغبة في ان تحشو جيوبها ـ مستعدة في ظروف معينة لان تلعب دورا ايجابيا ضد السيطرة السياسية والاقتصادية الاجنبية · ولكن ما لم نخطط للاحداث ، فاننا لا نستطيع ان نتوقع من دولة تشارك هذه الطبقة فيها في السلطة ان تكون قادرة على توجيه البلد نحو الاشتراكية ·

(٦) ان التناقض ـ في افريقيا ـ بين الثورة البورجوازية والثورة البروليتارية ليس هو التناقض الوحيد القائم · فهناك دول كثيرة لا تزال امكانية تحقيق سلطة العمال فيها بعيدة الى حد ما ، والبناء الفوقي فيها ـ في الوقت نفسه ـ ليس خاضعا لسيطرة البورجوازية ، لانها (شأنها شأن البروليتاريا) ليست متطورة بقدر كاف كطبقة اقتصادية حتى تمارس السلطة منفردة · فهذا يعطي جهاز الدولة طابعا مستقلا ذاتيا نسبيا · ويكون من الواضح في مثل هذا الموقف ان

جهاز الدولة نفسه يمكن ان يصبح عاملا هاما في المضي بالثورة المناهضة للاقطاع والمناهضة للاستعمار خطوة اخرى للامام · اذ يمكن الضغط عليه لانتهاج استراتيجيات انمائية وتنفيذ سياسات اجتماعية تقاوم خطط الاستعمار الجديد وتؤيد الشعب العامل وتسهل نضاله من اجل حقوقه المباشرة ومن اجل توليه السلطة في النهاية ·

ان الدرجة التي تمضي اليها مثل هذه الدولة (أيا كان الاسم الذي يطلق عليها) في تسهيل او تعويق ـ لا مهمتها هي ـ ولكن رسالة الطبقة العاملة لالغاء الاستغلال ، لا يحددها فعل من « فوق » وانما النتيجة النهائية للصراع الاجتماعي من أسفل · وعندما يحل هذا الصراع لصالح الشعب العامل ، عندئذ فقط ، تكون دولة جديدة قد فازت في الصراع · وستكون لمثل هذه الدولة القائمة على اساس من سلطة العمال والفلاحين القدرة على التحرك نحو نظام اشتراكي ، مهما كانت الاستراتيجيات الانتقالية ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي تتطلبها المستوعبة · وحتى الآن فان دولة كهذه لم تفز في افريقيا ·

ولا يمكن ان تكون هناك وصفة شاملة لفوزها · ولكن محاولة تحقيقها من أعلى ، لتحويل المجتمع بواسطة جيش او بواسطة مرسوم عال ، عادة ما يضع كل اولئك الذين يحاولون ذلك (مهما كانت درجة اصالتهم والتزامهم بقضية الاشتراكية الحقيقية) في محنة لا حل لها ·

« ان أسوأ شيء يمكن ان يصيب قائدا متطرفا ان يدفع الى الاستيلاء على حكومة في عهد لا تكون فيه حركة قد نضجت بعد بما يكفي للسيطرة على الطبقة التي يمثلها ولتحقيق الاجراءات التي تنطوي عليها هذه السيطرة » ·(انجلز : حرب الفلاحين في المانيا ،ص١٣٨) ·

(٧) ان النضال من اجل الاشتراكية في افريقيا يحتاج الى حزب ثوري يقوم على الماركسية اللينينية وله جذور حقيقية بين الشعب العامل · مثل هذه القوة لا يمكن استحضارها من الهواء · ان كل بلد يشكل موقفا خاصا لا يمكن ان يبني عليه بواسطة المتطرفين المحليين،ليس بواسطة صيغة ميكانيكية ما ، وانما على اساس من الوقائع المحلية · ولست أدعو الى تشكيل هيئات تدعو نفسها احزابا شيوعية ، بينما

دعواها القيام بدور طليعي قد لا يكون لها اكثر من معنى لفظي · ان قوة البروليتاريا وحجمها عامل هام واضح · وربما يكون عامل آخر هام ايضا ما اذا كانت هناك قدرة على تحويل حزب رسمي قائم ـ مكرس بفعل برنامج معين للانتقال الى الاشتراكية ـ الى قوة تستمد قدرتها من الشعب العامل لا خطابيا فحسب وانما فعليا ·

ولكن مهما كان التناول العملي الذي يقتضيه موقف محلي ما ، فان الثوريين لا يمكنهم الا ان يؤسسوا انفسهم على المقولة القائلة بانه دون هذه الاداة لا يمكن ان يكون هناك طريق ناجح الى الاشتراكية · وأي سياسة تعوق نموها او تؤدي الى تحالفات تتطلب الغاء التعبير المستقل للطبقة العاملة (بالفعل او بالامكان) هي ـ مع باقي العوامل التي ذكرناها ـ وصفة لتوجيه افريقيا في طريق الراسمالية ·

فهرس